

جاغديش باغواتي يكتب عن التجارة  
لمحة عن شخصية بيتر هنري عميد  
كلية إدارة الأعمال في جامعة نيويورك  
بول كولبير يكتب عن إدارة التوقعات

# التمويل والتنمية

ديسمبر ٢٠١٣ - السعر ٨ دولارات

## في قلب المجاهول

مسار غامض  
للتجارة العالمية



## تحقيقات

### مسار غامض للتجارة الدولية

#### ٨ فجر نظام جديد

خبير بارز في الاقتصاد التجاري يشعر بالقلق تجاه النظام التجاري

متعدد الأطراف مع تزايد الاتفاقيات الإقليمية

جاغديش باغواتي

#### ١٤ النشاط المصرفي العالمي يستجمع قواه من جديد

أدت الأزمة المالية العالمية إلى زيادة التدقيق في المخاطر والمزايا التي تنطوي عليها

الخدمات المالية، وخاصة أعمال الصيرفة الدولية

ستين كلايسنس، وان ماركيتي

#### ١٨ التجارة الذكية

تدقق الملكية الفكرية عبر الحدود يخضع لفحص اقتصادي دقيق

في القرن الحادي والعشرين

تيري فيردييه

#### ٢٢ إضافة القيمة

قسمت الشركات إنتاج السلع والخدمات على كثير من البلدان، مما

أنشأ سلاسل عرض تخفص التكاليف الكلية

برنارد هوكان

### وفي هذا العدد أيضا

#### ٢٥ من الذي أطلق «جيني»

تحرير الحساب الرأسمالي وضبط أوضاع المالية العامة ينطويان على مزايا كما يتسببان في

زيادة عدم المساواة

ديفيد فورسييري، براكاش لونغانج

#### ٢٨ كعب أخيل

عدم المساواة يهدد معجزة النمو الآسيوية

رافي بالاكريشنان، تشاد ستاينبرغ، مرتضى سيد

#### ٣٢ تقييم عادل

ضرائب الملكية وسيلة فعالة للحد من عدم المساواة ولكنها

غالبًا ما تفتقر إلى القبول الشعبي

جون نورغارد

#### ٣٨ النقود الجديدة

استحداث عملة جديدة عملية معقدة — وقد اجتازتها

تركمانستان بنجاح تام

أكيه لونبرغ

#### ٤٤ للشفافية تأثير

كلما زاد انفتاح البلدان في تقديم المعلومات، زادت قدرتها على مقاومة تقلبات الأوضاع

المالية العالمية

لويس برانداو-ماركيس، غاستون جيلوس، ناتاليا ميلغار

#### ٤٧ التصويت والتقلب

في البلدان منخفضة الدخل، غالبًا ما يكون الإنفاق الحكومي المرتفع

قبل الانتخابات متبوعًا بإجراءات تقشفية مرهقة

كريستيان إبيكيه، ديبلان أولتشر

#### ٥٠ تحت الضغوط

الإدارة الرشيدة لاكتشافات الموارد الطبيعية تتطلب إمامًا كاملاً من

المواطنين والحكومات

بول كولبير



## هوس السيارة الخنفساء

**كانت** أول مرة أرى فيها السيارة الخنفساء التي تنتجها شركة فولكس فاجن في أوائل السبعينات من القرن الماضي عندما توقف أحد الجيران بسيارة صفراء صغيرة ذات هيكل دائري مميز. وفي ذلك الوقت، كانت شوارع غرب نيويورك مليئة بالسيارات الأمريكية الضخمة — يخوت الطرق البرية المصممة على شكل ألواح والقادمة من ديترويت — فما كان من السيارة الصغيرة القادمة من مدينة فولفسبرغ، في ألمانيا ذات المحرك الخلفي والصدوق الأمامي إلا أن لفتت انتباه أبناء المنطقة.

وكننت صغيرا في ذلك الوقت ولم أكن أدرك كيف كانت التجارة العالمية تحدث تحولا في سوق السيارات في الولايات المتحدة. وكانت السيارات الأصغر حجما والأكثر كفاءة من حيث استخدام الوقود — المنتجة كاملة في مصانع بألمانيا واليابان والمقولة بحرا إلى الولايات المتحدة — تستحوذ بسرعة على حصة من السوق من ديترويت. وكانت السيارة الخنفساء التي تنتجها شركة فولكس فاجن رمزا لهذا العصر وارتقت لهذا المركز بدفع من التجارة العالمية.

وننتقل سريعا إلى أغسطس ٢٠١٣. وها أنا أخرج من موقف لتأجير السيارات في مطار سياتل-تاكوما بسيارة «خنفساء جديدة» سوداء اللون. ويتسم الشكل الجديد من هذه السيارة البارزة بتصميم أكثر ديناميكية هوائية وأكثر إثارة. غير أن هذا ليس الاختلاف الوحيد. ذلك أن السيارة الخنفساء الجديدة شأنها شأن جميع السيارات المصنعة الآن هي ناتج لسلسلة عرض متكاملة عالميا، ينتج في إطارها مئات من الموردين من عشرات البلدان القطع التي يتم شحنها «في الوقت المناسب» إلى مصنع ما للتجميع النهائي.

وكما يوضح برنارد هوكمان في مقاله «إضافة القيمة» في هذه الطبعة من مجلة التمويل والتنمية، فإن سلسلة العرض العالمية هذه تمثل أكبر قوة واعدة في التجارة العالمية في الوقت الراهن، وتتيح فرصا جديدة لكي تصبح البلدان الفقيرة جزءا من المصنع العالمي. ومن بين المواضيع التي سنتناولها في هذه الطبعة من مجلة التمويل والتنمية والتي تركز على مستقبل التجارة العالمية هي كيف يمكن أن نسهل توسيع نطاق سلسلة العروض العالمية. وتشتمل المواضيع الأخرى على التجارة في الخدمات المالية، حيث يبحث ستين كلايسنس ووان ماركيتي كيف أثرت الأزمة المالية العالمية على الخدمات المصرفية والمالية العالمية. وينظر تيبيري فيرديه في جانب حرج آخر وهو كيف تنظم الحكومات استحداث الملكية الفكرية ونشرها وحركتها عبر الحدود.

وبالطبع، فإن حركة الملكية الفكرية والسلع والخدمات عبر الحدود تخضع «لقواعد اللعبة» المتعددة الأطراف، التي تضعها البلدان أثناء محادثات التجارة العالمية. ويعرض الاقتصادي البارز في مجال التجارة جاغديش باغواتي صورة كاملة عن أحدث المفاوضات المتعددة الأطراف ويقدم حجة مليئة بالحيوية للعمل المتعدد الأطراف.

وفي المقالات الأخرى من هذه الطبعة، تعرض مورين بيرك ملامح بيتر بليز هنري أصغر عميد لكلية إدارة الأعمال بجامعة نيويورك الذي تحدى بعمله المتعلق بالتخفيف من أعباء الدين الثابت التقليدية. وتتناول المقالات الأخرى عدم المساواة في آسيا والشفافية ونقل الصدمات المالية وإدارة توقعات المواطنين في ظل طفرات الموارد الطبيعية وسياسة الموازنة العامة في الفترة المؤدية إلى الانتخابات وتحليل تفصيلي لإصلاح العملة في بلد ما.

وكما هو الحال دائما، فإننا نهدف إلى تقديم تغطية للاقتصاد العالمي المتطور تفضي إلى المشاركة وإثارة التفكير. ويسعدنا أن ترسلوا لنا رسالة لنقل رأيكم في مجلة التمويل والتنمية عن طريق البريد الإلكتروني أو على فيسبوك في [www.Facebook.com/FinanceandDevelopment](http://www.Facebook.com/FinanceandDevelopment).

جيفري هيدن

رئيس التحرير

## أبواب ثابتة

٢ باختصار

٤ شخصيات اقتصادية

المثالي البراغماتي

مورين بيرك تقدم لمحة عن شخصية بيتر بليز هنري



٣٦ تأمل معي

أسعار المساكن العالمية تتحرك صعودا

أسواق المساكن تواصل التعافي، لكن تقييم العقارات في كثير من البلدان لا يزال مفرطا في الارتفاع  
هايتس أمير، براكاش لونغانني

٤٢ عودة إلى الأسس

ما معنى «السعر»؟

ربما أكثر مما نتوقع. والإجابة تختلف تبعا للمعاملة.  
إيرينا آزمنسون

٥٤ استعراض الكتب

الهروب الكبير: الصحة والثروة ومصادر عدم المساواة،  
أنغس ديون  
كوكب المهملات: رحلات في تجارة النفايات البالغة قيمتها  
مليار دولار، آدم مينتر  
الازدهار الجماعي: كيف أدت الابتكارات الشعبية إلى  
استحداث فرص عمل وتحديات وتغيير،  
إدموند فيلبس.

٥٧ الفهرس

الرسوم التوضيحية: Cover, pp. 8–9, Michael Gibbs; pp. 18–21, Randy Lyhus; pp. 36–37, Michelle Martin/IMF; iStockphoto.com; p. 38, Tom Wood/IMF; p. 47, Randy Lyhus.

الصور الفوتوغرافية: p. 2, Ton Koene, Inc/Visuals Unlimited/Corbis; Samuel Aranda/Corbis; Hervé Hughes/Hemis/Corbis; p. 3, Hanan Isachar/Corbis; Adam Wiseman/Corbis; p. 4, Michael Spilotro/IMF; pp. 10–11, David Lawrence/Corbis; p. 14, Martin Zabala/Xinhua/ZUMA Press; p. 22, Susana Gonzalez/Bloomberg via Getty Images; p. 25, Janine Wiedel/Photolibrary/Alamy; p. 28, Dinodia/Corbis; pp. 33–34, Richard T. Nowitz/Corbis; p. 38, Tom Wood/IMF; p. 44, Soeren Stache/DPA/ZUMAPRESS.com; p. 50, Reuters/Corbis; p. 52, Karin Duthie/Alamy; pp. 54–56, Michael Spilotro/IMF.

اقرأ على الموقع الإلكتروني [www.imf.org/fandd](http://www.imf.org/fandd)



صفحة مجلة التمويل والتنمية على الفيسبوك  
[www.facebook.com/FinanceandDevelopment](http://www.facebook.com/FinanceandDevelopment)

وقد خلص التقرير إلى أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع — أي الأشخاص الذين يعيشون حسب التعريف على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم، قل في عام ٢٠١٠ بمقدار ٧٢١ مليون شخص مقارنة بعام ١٩٨١. ولكنه انتهى أيضاً إلى أن هذا العدد يتضمن عددا كبيرا بصورة غير متكافئة من الأطفال، حيث مثل الأطفال نسبة ١ إلى ٣ من الذين يعيشون في فقر مدقع في مختلف بلدان العالم في عام ٢٠١٠، مقارنة بنسبة ١ إلى ٥ فقط من الذين يعيشون فوق خط الفقر. وفي البلدان منخفضة الدخل، كانت النسب المئوية أسوأ حتى، حيث يعيش نصف جميع الأطفال في فقر مدقع.

ويقول كوشيك باسو، الاقتصادي الأول في البنك الدولي والنائب الأول لرئيسه، إن النتيجة التي مفادها أن أكثر من ٤٠٠ مليون طفل يعيشون في فقر مدقع وأنه يرجح بدرجة أكبر للأطفال من الكبار أن يكونوا فقراء لا تبعت على الارتياح، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى تدهور وضع عمالة الأطفال وخلق مصائد فقر بين الأجيال.

وفي حين تراجعت معدلات الفقر المدقع في جميع المناطق، فإن البلدان منخفضة الدخل في العالم البالغ عددها ٣٥ بلداً — يوجد ٢٦ منها في إفريقيا — سجلت ١٠٠ مليون شخص إضافي يعيشون اليوم في فقر مدقع مقارنة بالوضع منذ ثلاثة عقود.



أطفال أفغان يجمعون مواد قابلة لإعادة التدوير لكسب نقود.

## عدد الأطفال الفقراء أعلى من اللازم

تراجع عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في بلدان العالم بصورة حادة على مدى العقود الثلاثة الماضية. ولكن ظل الرقم في عام ٢٠١٠ يتضمن ما يقرب من ٤٠٠ مليون طفل، أو ثلث الذين يعيشون في ظروف بائسة، طبقاً لتقرير جديد صادر عن البنك الدولي، بعنوان حالة الفقراء، يعرض صورة متعمقة للأشخاص الأكثر فقراً في العالم.

## ذرة ملح

يتوقع أن يتجاوز الإمداد العالمي من الحبوب في موسم التسويق ٢٠١٣-٢٠١٤ مستويات ٢٠١٢ بنحو ٨٪ على الرغم من التعديلات بالنقصان التي أدخلت على التنبؤات بالإنتاج العالمي من الحبوب وأسعار الأسهم عند الإغلاق، وفقاً للتقرير الفصلي الأخير آفاق المحاصيل والحالة الغذائية الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

وحسب تنبؤات الفاو الحالية، سيبلغ الإنتاج العالمي من الحبوب ٢٧٤٤ مليون طن في عام ٢٠١٣، وهو إنتاج يقل بدرجة طفيفة (بمقدار ٣ ملايين طن) عن التنبؤ المبلغ في سبتمبر، فيما يعزى بالدرجة الأولى إلى ضعف الاحتمالات لمحصول القمح في أمريكا الجنوبية بسبب سوء الطقس.

ويتوقع التقرير زيادة مقدارها ٨٪ من الإنتاج العالمي من الحبوب هذا العام مقارنة بعام ٢٠١٢ لسبب رئيسي هو أنه يتوقع أن يزيد ناتج الحبوب الخشنة بمقدار ١١٪ ليصل إلى نحو ١٤٢٠ مليون طن.

وستكون الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر منتج للذرة، مسؤولة عن الجزء الأكبر من هذه الزيادة، مع توقع بلوغ المحصول مستويات قياسية هي ٣٨٤ مليون طن، بزيادة قدرها ٢٧٪ عن مستويات العام السابق التي جاءت منخفضة بسبب الجفاف.

ويسلط التقرير الضوء أيضاً على أماكن انعدام الأمن الغذائي في جمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوريا الشمالية والأجزاء الشمالية من مالي وسوريا.

حصاد الحبوب في بيبرو.



مدينة صنعاء القديمة، اليمن.

## الانضمام إلى النادي

يتوقع أن ينتهي سعي اليمن الذي دام ١٣ عاماً للحصول على مقعد في منظمة التجارة العالمية نهاية ناجحة بدخول البلد رسمياً في هذا النادي التجاري العالمي في أوائل العام القادم.

فقد وافق أعضاء الفرقة العاملة المعنية بانضمام اليمن في ٢٦ سبتمبر على شروط عضوية منظمة التجارة العالمية بالنسبة لليمن. وستعرض حزمة وثائق الانضمام على اجتماع وزاري في بالي في الفترة ٣-٦ ديسمبر ليتخذ الوزراء قراراً رسمياً في هذا الشأن، مما يتيح لليمن فرصة ثلاثة أشهر للتصديق عليها.

وكانت اليمن قد تقدمت بطلبها لأول مرة للانضمام إلى المنظمة في إبريل ٢٠٠٠، وستصبح هي العضو رقم ١٦٠.

وسيكون انضمامها دفعة لبلد يناضل من أجل التعافي من الاضطراب الذي أعقب المظاهرات التي قامت في عام ٢٠١١ من أجل التحول إلى الديمقراطية، وأرغم الرئيس على التنحي، ودفع البلد إلى شفا حرب أهلية، ووجه ضربة لاقتصادها الضعيف أصلاً.

وقد يساعد انضمام اليمن إلى هذه الهيئة التي يوجد مقرها في جنيف، ويتقيد أعضاؤها باتباع قواعد عالمية في التجارة، على تعزيز الثقة في اقتصادها الفقير.

## مناسبات في عام ٢٠١٤

٢٢-٢٥ يناير، دافوس، سويسرا  
الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي

١١-١٣ أبريل، واشنطن العاصمة  
اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي

٢-٥ مايو، أستانا، كازاخستان  
الاجتماع السنوي لبنك التنمية الآسيوي

١٩-٢٣ مايو، كيغالي، رواندا  
الاجتماع السنوي لبنك التنمية الأفريقي

٢٩-٣٠ مايو، مابوتو، موزامبيق  
مؤتمر أفريقيا الناهضة الذي تستضيفه حكومة موزامبيق  
وصندوق النقد الدولي

٤-٥ يونيو، سوتشي، روسيا  
قمة مجموعة الثمانية



منصة نفطية، بحر جاوة

## طلب قوي

يمكن أن تضطلع عمليات تبادل الطاقة عبر الحدود بدور محوري في مساعدة منطقة آسيا والمحيط الهادئ على تلبية طفرة الطلب على الطاقة لديها، والذي يتوقع أن يتجاوز بصورة حادة الطلب عليها من بقية العالم على مدى العقدين القادمين، وفقا لتقرير جديد شامل أعده بنك التنمية الآسيوي.

ويشير التقرير المعنون آفاق آسيا والمحيط الهادئ إلى أن الوقود الأحفوري سيظل هو العنصر الغالب في مزيج الطاقة في السنوات العشرين القادمة. ويتوقع أن يزداد الطلب على الفحم بأكثر من ٥٠٪، أو نحو ٢٪ سنويا، يقوده الاستهلاك في الصين وزيادة في الاستخدام في جنوب شرق آسيا مع بحث البلدان عن خيارات منخفضة التكلفة لتنويع مصادر الإمدادات القائمة.

ويتوقع أن يزيد الطلب على النفط بمقدار ٢٪ سنويا، يدفعه قطاع النفط، مع قيام الموسرين الجدد في جنوب آسيا بشراء مزيد من

سيارات الركوب. ويتوقع أن يتوسع الطلب على الغاز الطبيعي بوتيرة أسرع — ٤٪ سنويا — من أنواع الوقود الأخرى بسبب انخفاض أعبائه البيئية وسهولة استخدامه.

ويمثل اعتماد المنطقة على أنواع الوقود الأحفوري تحديات كبيرة في مجالات التسعير وأمن الطاقة والبيئة، مع توقعات بأن تتضاعف انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بحلول عام ٢٠٣٥ لتصل إلى أكثر من نصف مجموع الناتج العالمي. ويقول إس تشاندر، المستشار الأول الخاص لشؤون البنية التحتية والشراكات بين القطاعين العام والخاص في بنك التنمية الآسيوي إنه «ليس بمقدور البلدان أن تلبى هذه الاحتياجات الضخمة من الطاقة كلها بمفردها، ولذلك يتعين على المنطقة تعجيل وتيرة الربط عبر الحدود لشبكات الكهرباء والغاز من أجل تحسين أوجه الكفاءة وخفض التكاليف والاستفادة من فائض الطاقة.»

## التنقل بالدراجات

سنة من المدن الإحدى عشرة التي اختيرت موضوعا للاستقصاء في دراسة جديدة حول استخدام الدراجات الهوائية في أمريكا اللاتينية إما نفذت برامج الدراجات المشتركة أو تعتزم تنفيذها، مما يؤكد على تزايد شعبية ركوب الدراجات الهوائية كخيار للنقل في المنطقة. وهذه المدن هي مكسيكو سيتي وليما وبوينس آيريس وبوغوتا ومونتيفيديو وكوينكا.

وقد عمل بنك التنمية للبلدان الأمريكية مع فريق من الطلاب من الجامعة الأمريكية في واشنطن العاصمة لدراسة مدى تشجيع البنية التحتية والسياسة وأعمال الناشطين لركوب الدراجات في بعض أكبر المدن في المنطقة.

ووجدت الدراسة أن ما بين ٠,٤٪ و ١٠٪ من السكان يستخدمون الدراجة كوسيلة الانتقال الأولى في مدن العينة. وفي المدن متوسطة الحجم، بلغ متوسط الرحلات اليومية بالدراجة بين نحو ٢٠٠٠ و ٤٨ ألف رحلة. وبلغ متوسط النطاق اليومي من ٨٤ ألف إلى مليون رحلة بالدراجة يوميا في أكبر مدن المنطقة، وكانت أكثر الرحلات اليومية من نصيب مكسيكو سيتي.

وخلصت الدراسة التي حملت اسم *biciudades 2013* إلى أن البنية التحتية لركوب الدراجات في المدن محدودة وإن كانت



الدراجات المشتركة في مكسيكو سيتي.

المدن تسعى رغم ذلك إلى تشجيع هذا البديل. غير أن شعور الجماهير تجاه ركوب الدراجات متفاوت. ففي حين امتدح كثيرون فوائد التنقل بالدراجة، اعتبر البعض أنه رمز لتدني المكانة الاجتماعية والاقتصادية، وهناك مخاوف بشأن الأمان والخوف من السرقة وغير ذلك من الشواغل.

وذكرت الدراسة أن هناك دفعا قويا ومتناميا على مستوى المجتمعات المحلية لجعل المدن أكثر تشجيعا لركوب الدراجات.

# المثالي البراغماتي

مورين بيرك تقدم لمحة عن شخصية بيتر بليز هنري



المصعد مرتقيا درجات السلم المؤدي إلى مكتبه. ١٠ مجموعات كاملة من الدرجات

## المؤسسات في مقابل السياسات

هنري، البالغ من العمر ٤٤ عاما وأصغر عميد لكلية ستيرن على مدار تاريخها الممتد طوال ١١٣ عاما، كرس فترة طويلة من حياته العملية لدراسة تأثير الإصلاح الاقتصادي على حياة الشعوب في البلدان النامية. وكانت أبحاثه في بعض الأحيان بمثابة تحد للمعرفة المستقرة — سواء بشأن تخفيف أعباء الديون أو التدفقات الرأسمالية الدولية أو دور المؤسسات في النمو الاقتصادي.

ومن أبرز الأمثلة في هذا الخصوص دراسته المعنونة «المؤسسات في مقابل السياسات: قصة جزيرتين»، التي اشترك في كتابتها مع كونراد ميلر في عام ٢٠٠٩.

وتتضمن الدراسة استعراضا تاريخيا للأداء الاقتصادي الذي يتسم بالتباين الشديد في باربادوس وجامايكا. وحول الدراسة يقول المؤلفون: «ربما يكون من المغري بالنسبة للقراء أن ينظروا إلى هذه الدراسة باعتبارها حكاية جذابة لجزيرتين طريقتين تشتهران بالشواطئ والموسيقى والعذائين الأولمبيين أكثر من دالتهما بالنسبة للاقتصاد العالمي. أما نحن فنرى أن هناك دروسا عامة مهمة تقع في قلب هذه الحكاية الرمزية الكاريبية.»

**حين** كان طفلا في جامايكا، كان بيتر بليز هنري يراقب بتعجب هادئ تلك السيدة التي تأتي من حين إلى آخر عند بوابة منزل جدته طلبا للطعام. وكان يتساءل عن السبب في أن أسرته كانت دائما تمتلك من الطعام ما يكفيها على عكس هذه السيدة ذات الشعر الأشعث والبطن المنتفخ.

هذه المفارقة بين من يملكون ومن لا يملكون أصبحت زادت سفورا بعد ذلك ببضع سنوات، هاجر بعدها هنري مع والديه إلى الولايات المتحدة، ليستقروا في ضاحية «ويلميت» الراقية في شيكاغو. ونظر الطفل ذو التسع سنوات في محيطه الجديد فلم ير سوى البحبوحة، مما لفت انتباهه بشدة إلى أحوال الناس في الولايات المتحدة وكيف يعيشون حياة أفضل بكثير من أهل بلاده. وظل هذا التساؤل الجوهري بشأن التنمية عالقا في ذهنه — لماذا تختلف المعايير من بلد إلى آخر وما الذي يمكن القيام به في هذا الصدد — بمثابة «هاجس شخصي» منذ ذلك الحين، كما يقول هنري.

وقد قطع هنري طريقا طويلا منذ طفولته في ريف جامايكا إلى أن أصبح عميدا لكلية ليونارد ستيرن للأعمال بجامعة نيويورك الواقعة في قلب مدينة نيويورك.

ويسير هنري في مشية أنيقة نحو مركز هنري كاوفمان للإدارة بجامعة نيويورك على الجانب الآخر من حديقة واشنطن سكوير في صباح يوم خريفي جميل. ويمر على حراس الأمن والطلاب والأساتذة فتستشف علاقته الطيبة مع الجميع، ثم يجتاز البهو ويتجنب استخدام

وقد تصرف كثير من الجامايكيين في ضوء تصريحات مانلي — ومنهم والده هنري — فرغم أنهم لم ينتويا السعي لأن يصبحوا من أصحاب الملايين — إذ كان والده كيميائيا ووالدته عالمة نبات — فقد وجدا صعوبة متزايدة في العيش المريح في عهد مانلي، ومن ثم انتقلا إلى شيكاغو حيث يقيم بيتر وإخوته الثلاثة الصغار.

### خارج منطقة راحته

تعلق هنري بدراسة الاقتصاد منذ كان طالبا في جامعة نورث كارولينا الواقعة في تشابل هيل في أواخر الثمانينات، حيث رأى فيه

## ينبغي أن نعلم طريقة تفكير مختلفة عند تقييم الدور الذي تؤديه الأعمال الحرة في المجتمع.

طريقة مثلى للجمع بين حبه للرياضيات والعلوم وحل المسائل من ناحية واهتمامه بالقضايا الاجتماعية من ناحية أخرى. ودرس هنري في الجامعة من خلال منحة مورهد (التي تسمى الآن منحة مورهد-كين)، وهي تتيح لطلاب جامعة نورث كارولينا الدراسة لمدة أربع سنوات كاملة على أساس الاستحقاق. وتأسيا بمنحة رودس، يختار البرنامج الطلاب الذين يتميزون بقوة الدافع المعنوي والتفوق في التحصيل الدراسي والطاقة الجسمانية ومهارات القيادة. وتضمنت المنحة الدراسية برنامج صيفي للإثراء الأكاديمي يسمح للمشاركين بالحصول على تمويل كامل لخوض تجربة العمل أو الدراسة في أي مكان في العالم. وتحقق لهنري ما سعى إليه بتشجيع من والدته بأن حصل على وظيفة في الصيف كمساعد بحث لأستاذ في كلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد كان يبحث في دور المناطق الاقتصادية الحرة في اقتصاد الاتحاد السوفيتي قبل تفككه بسنوات قليلة. وبعد تخرجه وحصوله على بكالوريوس الاقتصاد في عام ١٩٩١، عاد مجددا إلى أكسفورد ليدرس من خلال منحة رودس للحصول على شهادة بكالوريوس أخرى، هذه المرة في الرياضيات.» يقول هنري: «كانت تجربة رودس طريقا رائعا للخروج من منطقة راحتي.»

فقد اكتشف، وهو الذي اعتاد الجدول المشحون لطلاب الجامعة الأمريكيين، أن الحياة في أكسفورد تحمل إيقاعا مختلفا تماما. كان ذلك في فترة ما قبل الهواتف النقالة، ومعظم الطلاب لم يكن لديهم حتى هواتف أرضية. وكان الطلاب يتواصلون في الغالب عن طريق «البريد الزاجل»، وهو نظام قديم يقوم فيه بوابو الكليات بتسليم الرسائل باليد في مختلف أنحاء الحرم الجامعي. ويقول هنري إن وتيرة الأمور في أكسفورد «أجبرتني على إبطاء إيقاع نشاطي وممارسة القراءة المطلوبة للحصول على الدرجة الأكاديمية، مما أعطاني الفرصة للتفكير بمزيد من العمق.»

والتحق هنري بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، حيث مُنح تأجيلا بينما كان في جامعة نورث كارولينا. ومن خلال فرصة بحثية أخرى في فصل الصيف توصل هنري إلى موضوعه المختار لرسالة الدكتوراه، وربما أدى ذلك في النهاية إلى حياة وظيفية في مجال تدريس إدارة الأعمال. وسأل هنري إلى الراحل روديجر دورنبوش، أحد أساتذته في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، عما إذا كان يستطيع أن ينفذ له مشروعا بحثيا في فصل الصيف عن أزمة الدين التي حاصرت أمريكا اللاتينية في الثمانينات. لكن دورنبوش اقترح على هنري اكتساب بعض الخبرة العملية عن طريق العمل مع دوايت فينير، محافظ البنك المركزي لدول شرق الكاريبي. وكان فينير يتطلع آنذاك إلى إقامة أسواق لرأس المال

وتهدف «قصة جزيرتين» إلى تكذيب الفرضية التي تقول بأن المؤسسات تساهم بدور حاسم في تنمية البلاد. وتذهب هذه النظرية — التي يؤيدها مع اقتصاديين آخرين كل من دارون أسيموغلو وجيمس روبنسن وسايمون جونسن في دراسة أصدرها عام ٢٠٠٠ — إلى أن الرخاء تنشئه الحوافز، والحوافز تنشئها المؤسسات. وفي عام ٢٠١٢، بلور أسيموغلو وروبنسن هذه الفرضية بإسهاب في كتابهما الشهير الذي لقي رواجاً كبيراً وكان يحمل عنوان لماذا تفشل الأمم: جذور السلطة والازدهار والفقير.

وعارض هنري وميلر، اللذان كانا في جامعة ستانفورد آنذاك، هذا الرأي، قائلين إن السياسات — وليس المؤسسات أو الاعتبارات الجغرافية أو الثقافية — هي محدث الثراء لبعض البلدان والفقير للبعض الآخر. ويقارن الباحثان بربادوس وجامايكا، وهما مستعمرتان بريطانيتان سابقتان ورتنا معظم المؤسسات السياسية والاقتصادية والسياسية والقانونية، ويذهبان إلى أن التباين الحاد بين مستويات المعيشة في البلدين يمكن إرجاعه إلى عامل آخر — وهو السياسة الاقتصادية التي تختارها الحكومة.

وبالرغم من أن المؤسسات تكاد تتطابق في البلدين، فإن بربادوس وجامايكا اتخذتا مسارين شديدي التباين في فترة الأربعين عاما التي أعقبت الاستقلال في أوائل الستينات. ففي جامايكا، سجلت الحكومة عجزا كبيرا في الموازنة في السبعينات والثمانينات، وفرضت قيودا على التجارة، وتدخلت بشكل مكثف في الاقتصاد. وفي المقابل، حققت بربادوس الانضباط المالي، وأبقت ملكية الدولية عند حد أدنى، واعتمدت نظام الأسواق المفتوحة.

وكانت النتيجة مذهلة. ففي عام ١٩٦٠، بلغ متوسط الدخل الحقيقي للفرد ٣,٢٩٥ دولارا في بربادوس و ٢,٢٠٨ دولارا في جامايكا. واليوم تبدو الصورة مختلفة تماما. فنجد أن بربادوس أكثر ثراء بكثير من جامايكا، إذ يبلغ متوسط الدخل الحقيقي للفرد فيها ١٥,١٩٨ دولارا في مقابل ٥,٣٥٨ دولارا في بربادوس.

وقد كتب أسيموغلو وروبنسن في مدونتهما: «هنري وميلر محقان بالطبع في ضرورة الاهتمام بالآثار المستقلة لسياسات الاقتصاد الكلي. لكن السياسات الاقتصادية لا تسقط من السماء فجأة. فهي سياسات تختارها الحكومات والساسة الذين تتحد حوافزهم من خلال المؤسسات السياسية.» ومن ثم يرى الباحثان أن الرأي القائل بأن السياسات وليس المؤسسات هي ما يميز جامايكا عن بربادوس هو رأي غير مقنع.

وبالرغم من أن الاقتناع بالدراسة ليس بإجماع الجميع، فإن الكثيرين يجدونها دراسة مثيرة للاهتمام لأنها تجربة شبه طبيعية تستكشف العوامل المحددة للنجاح أو الفشل الاقتصادي.

### لا مكان لأصحاب الملايين

أمضى هنري الثماني سنوات الأولى من عمره في جامايكا، وهو السبب وراء الأهمية الخاصة التي تكتسبها «قصة جزيرتين» بالنسبة له. وعن ذكرياته في تلك الفترة يقول: «حين كنت طفلا، أذكر أنني كنت أستمع إلى خطب مايكل مانلي»، وهو رئيس وزراء جامايكا الأسبق الذي يراه قائدا ذكيا حريصا على مصلحة المواطنين — قائدا أراد أن يجعل الحياة أفضل للجميع، وخاصة الفقراء.»

يقول هنري: «لكن مانلي كان يفعل ذلك بطريقة مناوئة للسوق — وللمنمو، إذا منظور التقييم الحالي — حيث شرع في سلسلة من التجارب الاقتصادية التي ألقت البلاد في هوة عميقة من الديون أدت في الأساس إلى ثماني سنوات من الانكماش الاستثنائي في الاقتصاد.» وفي كلمة شهيرة ألقاها مانلي عام ١٩٧٧، أعلن أن «جامايكا لا مكان فيها لأصحاب الملايين. فإذا أردت أن تصبح مليونيرا، هناك خمس رحلات طيران يومية تتجه إلى ميامي.» ويقول هنري إن ذلك اعتبر هجوما صريحا على الأعمال الحرة.

## هل يعتبر تخفيف أعباء الديون إيجابيا أم سلبيا؟

حي كان بيتر هنري طالبا، كان يؤمن إيمانا عميقا بأن تخفيف أعباء الديون للبلدان الفقيرة فكرة جيدة. لكنه غير رأيه حين تفحص الأدلة.

وبدا هنري يركز في أبحاثه على ما إذا كان تخفيف أعباء الديون من شأنه تشجيع النمو الاقتصادي في البلدان المثقلة بالديون. وكان ملما بالنظرية القائلة بأن الدين الخارجي المفرط يؤثر على الاستثمار، ومستويات الدين المرتفعة تعني ارتفاع أسعار الضرائب في المستقبل، نظرا للحاجة إلى مزيد من الإيرادات الضريبية لخدمة الدين. وطبقا لهذه النظرية المعنية بمفهوم «المديونية المفرطة»، يؤدي شطب الديون إلى مزيد من الاستثمار والنمو، مما يحقق نتائج إيجابية على البلد المعني.

ودرس هنري البيانات، فتبين له أن تخفيف أعباء الديون يضيف قيمة جديدة في اقتصادات البلدان متوسطة الدخل — وخاصة في بلدان أمريكا اللاتينية التي منحت إعفاءً من ديونها وفقا لخطة بريدي في الثمانينات.

لكن البلدان متوسطة الدخل التي حصلت بعد ذلك على تخفيف لأعباء الديون بمقتضى المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم يكن لديها ما يمكن أن يعتبر سوقا لرأس المال الخاص بالمعنى الدقيق. ونتيجة لذلك، اكتشف أن شطب ديون هذه البلدان لم يحفز النمو. وعلى عكس البلدان متوسطة الدخل المستفيدة من خطة بريدي، وجد أن أهم مشكلة اقتصادية تواجه البلدان الفقيرة ليست فرط المديونية وإنما غياب المؤسسات الاقتصادية التي تعمل بكفاءة والتي تمثل الأساس للاستثمار المربح والنمو.

ومن ثم فإن مثل هذه المبادرات لن تفيد البلدان الفقيرة كثيرا، بل إنها قد تلحق بها الضرر. يقول هنري: «إذا كانت زيادة الموارد جزءا من الحل، سترى أن تخفيف أعباء الديون لم يثمر زيادة في الموارد، على أساس صاف، للبلدان الفقيرة المعنية»، مشيرا إلى أن ما تقوم به المؤسسات متعددة الأطراف هو خفض إجمالي المعونة المتاحة لهذه البلدان بقيمة تعادل زيادة الموارد. ومن ثم فإن ما يترتب على تخفيض أعباء الديون بالفعل هو مزيد من المعونة الثنائية — التي يقول هنري إنها أقل فعالية بشكل عام من المعونة متعددة الأطراف لأنها غالبا ما تكون قائمة على دوافع سياسية.

وقد ظلت جامايكا، بلد هنري الأم، تعاني من ارتفاع الديون لعدة عقود، مما تسبب في توجيه الكثير من الانتقادات الحادة له على رأيه في هذا الموضوع. لكنه يقول: «إذا أردنا أن نساعد البلدان بالفعل على تحقيق الكفاءة وليس ما يشعرون بالارتياح»، يتعين علينا النظر إلى الأدلة.

يقول هنري: «لو أننا تواضعنا ولاحظنا الدروس التي تنطوي عليها تجربة الكثير من بلدان العالم الثالث لأمكن تحقيق مستقبل أكثر إشراقا لنا جميعا».

وقد حققت الاقتصادات الصاعدة تقدما ملحوظا بالفعل على مدار العقدين الماضيين، فأصبحت تساهم بأكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي (على أساس القوى الشرائية)، مقارنة بأقل من الثلث في عام ١٩٩٠. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت جودة أدائها في العقد الماضي مستوى جعل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لأول مرة، تمضي وقتا أطول في التوسع وتعرض لنوبات هبوط اقتصادي أقل مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، طبقا لما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يصدره صندوق النقد الدولي. لكن هناك بوادر على أن النمو الهائل الذي حققت الاقتصادات المتقدمة بدأ يقترب من النهاية. فمتوسط النمو في هذه الاقتصادات أصبح أقل من معدله في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بواقع ١,٥ نقطة مئوية، حسب صندوق النقد الدولي، بينما بدأ النمو يتحسن في الاقتصادات المتقدمة.

طويل الأجل في منطقة شرق الكاريبي ويريد تجنب المشكلات التي اكتسحت بلدان مثل شيلي والأرجنتين. وهكذا حصل هنري على منحة مالية صغيرة ومكان للإقامة، وتوجه إلى سانت كيتس ليمضي صيف ١٩٩٤. وهناك كتب دراسة لفينير انتهى بها الأمر لأن تشكل جزءا من القاعدة الفكرية التي تركز عليها أول سوق للأوراق المالية يؤسسها الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

وكانت هذه التجربة سببا في زيادة تفكير هنري في العلاقة بين أسواق رأس المال والتنمية. فظل يتساءل: هل ينبغي لاقتصادات الأسواق الصاعدة أن تفتح أسواقها الرأسمالية أمام المستثمرين الأجانب؟ وما هي عواقب ذلك — هل ستؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال؟ وهل يرتبط هذا بالنمو الاقتصادي؟ وكانت هذه الأسئلة محور رسالة الدكتوراه التي حصل عليها في عام ١٩٩٧، والتي استخدم فيها بيانات من الأسواق الصاعدة الكبرى في أمريكا اللاتينية وآسيا.

## نمل وجنادب

اليوم، لا يزال هنري شديد الاهتمام بتنمية الأسواق الصاعدة، وهو موضوع كتابه الأول الذي صدر في مارس بعنوان «التحول: دورس العالم الثالث للنمو في العالم الأول» (Turnaround: Third World Lessons for First World Growth). ويقوم الكتاب على مقدمة تقول بأن بلدان «العالم الثالث» السابق حققت تحولا اقتصاديا تاريخيا، فأصبحت الأسواق الصاعدة التي تقود النمو العالمي حاليا.

وفي هذا الصدد صرح هنري لدان شوابل الصحفي بمجلة فوربس: «يبدو من المهم بالنسبة لي كون هذه البلدان أنجزت هذا العمل [التحول] عبر ثلاثة عقود من الإصلاحات الاقتصادية التي دفعها إليها العالم الأول — أي البلدان التي تحاصرها الأزمات حاليا، ولكن حكوماتها تبدو كارهة لتناول الصفات الصادرة عنها».

ويقول كتاب «التحول» إن الأسواق الصاعدة تمكنت من تحقيق نجاح اقتصادي بارز بتطبيق ثلاثة مبادئ أساسية، هي الانضباط — أي الالتزام المستمر باستراتيجية برامج تنموية تتوخى اليقظة والمرونة وتمتين ما يفيد البلد ككل أكثر مما يفيد فردا واحدا أو مجموعة مصالح بعينها؛ والوضوح — أي الالتزام الواضح من جانب قادة البلاد بتغيير التوجه؛ والثقة — بين المواطنين والحكومة، على سبيل المثال، أو بين بلدين.

وتوضيحا لمعنى الانضباط، يشير هنري إلى حكاية آيسوب عن «النملة والجنذب» والتي يمضي فيها الجنذب الشهور الدافئة يغني بينما النملة تخزن الطعام لفصل الشتاء. وحين يصبح الجو باردا، يجد الجنذب نفسه متضورا من الجوع ويتوسل إلى النملة للحصول على الطعام.

ويقول هنري إن الولايات المتحدة من الاقتصادات المتقدمة الشبيهة بالجنانب. ففي وقت الرخاء حين كانت البلاد تحقق فائضا ماليا، قرر الرئيس جورج بوش في عام ٢٠٠١ الاستغناء عن هذا الفائض من خلال التخفيضات الضريبية بدلا من ادخاره. ونتيجة لذلك، وقعت الأزمة المالية لاحقا في ذلك العقد، ولم تكن البلاد تمتلك الهامش الوقائي اللازم لتخفيف أثرها.

أما شيلي فيمكن اعتبارها من الاقتصادات الصاعدة الشبيهة بالنملة. فبعد أن تولى أندرياس أندرز فيلاسكو منصب وزير المالية في عام ٢٠٠٦، أصبحت خزانة الدولة متخمة بالأموال التي تحققت من ارتفاع أسعار النحاس. وحتى في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، قاوم فيلاسكو الحافز لإنفاق هذه الموارد الاستثنائية. وقد أثمرت استراتيجية القائمة على الادخار تحسبا لأوقات العسر — فحين أصيبت البلاد بالأزمة المالية، كان لدى الحكومة الشيلية موارد مالية التي مكنتها من تقديم تخفيض ضريبي قدره ٤ مليارات دولار أمريكي للمواطنين في عام ٢٠٠٩ سعيا بغية تخفيف أثر الأزمة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة إلى اضطرابات سوقية في الشهور الأخيرة. فالبرازيل والهند وإندونيسيا وجنوب إفريقيا وتركيا — «الخماسي الهش» حسب تصنيف مورغان ستانلي — اعتبرت معرضة لأزمة عملة بعد هبوط قيم عملاتها بمقدار يتراوح بين ١٣٪ و ٢٣٪ بين شهري مايو وأغسطس من هذا العام. وبينما يمكن إرجاع بعض الاضطرابات إلى العوامل الدورية، فإن العديد من الاقتصاديين يرون أن عجز الحسابات الجارية وارتفاع معدلات التضخم ونسب الرفع المالي في قطاعي الشركات والأسر في هذه البلدان يبعث على القلق — وربما يرجع أيضا إلى سوء السياسة المطبقة.

فهل تدحض التطورات الأخيرة نظرية هنري؟ ينفي هنري ذلك ويقول: «من المهم فصل الدورة الاقتصادية عن الاتجاه العام.» ويقول متأملا: «هناك رأي متكرر في الدراسات المالية التي صدرت في الأسابيع الأخيرة يقول بأن مجموعة «بريكس» [البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا] بدأت تتراجع والاقتصادات المتقدمة بدأ نجمها يبرغ من جديد. ويشير هذا إلى ما يشبه المباراة التي تنتهي بالتعادل السلبي — شيء أقرب ما يكون إلى العالم المحكوم بالهيمنة، وهو ما أراه أسلوبا خاطئا في النظر إلى الأمور. فالنمو في الأسواق الصاعدة جيد للنمو في الاقتصادات المتقدمة.»

ويضيف: «أحد الأسباب الأساسية لجزوغ نجم الاقتصادات الصاعدة على مدار العقدين الماضيين هو ما حققته من إصلاحات شاققة»، مع الإقرار بأن الكثير من الجهود لا يزال مطلوبا.

## صوت أكثر تأثيرا

يقول سيركان أرسلانالب، اقتصادي بصندوق النقد الدولي ومن طلاب هنري السابقين في كل من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وكلية الدراسات العليا المتخصصة في إدارة الأعمال بجامعة ستانفورد: «بيتر يفكر كثير بالفعل في البلدان النامية، وهو كذلك منذ أول لحظة قابلته فيها.» لقد تشكلت رؤاه الفكرية على هذه الخلفية — وبطرق مثيرة للدهشة في بعض الأحيان (راجع الإطار). وفي هذا الخصوص صرح هنري لمجلة فوربس بقوله: «ولدت في جامايكا ولكنني تعلمت في مؤسسات رفيعة المستوى في العالم الأول والآن أعمل فيها، ولذلك أعتقد أن لدي منظور ثنائي فريد.»

ومن المرجح أن هذا المنظور الفريد هو الذي حدا بالرئيس الأمريكي المنتخب آنذاك — باراك أوباما — إلى أن يطلب منه في عام ٢٠٠٩ قيادة الفريق الانتقالي الذي درس المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وكان هنري مناصرا قويا لتعزيز صوت الأسواق الصاعدة في صندوق النقد الدولي آنذاك، وحتى الآن. وفي هذا الصدد يرى أن تحويل نسبة من الحصص التصويتية من الاقتصادات الأوروبية المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، اعترافا بتغير ديناميكية الاقتصاد العالمي، يمثل خطوة جوهرية. ويقول إنه «من المهم الاعتراف بإنجاز تلك الاقتصادات لما حققته من خطوات واسعة إلى الأمام.» (وجدير بالذكر أن إصلاح نظام الحصص في الصندوق والذي يجبر هذا التحويل قد وافقت عليه مجموعة العشرين في عام ٢٠١٠، لكنه وقت كتابة هذا المقال لم يكن قد حصل على مصادقة الولايات المتحدة، صاحبة أكبر الحصص في الصندوق).

وعندما وقع اختيار أوباما عليه، كان هنري يعمل أستاذ كونسوكي ماتسوشيتا للاقتصاد الدولي ومديرا مشاركا لمركز إدارة الأعمال العالمي والاقتصاد بكلية إدارة الأعمال في جامعة ستانفورد، والتي انضم إليها قبل ذلك بانثي عشر عاما كحاصل جديد على درجة الدكتوراه.

ثم طرقت الباب جامعة نيويورك.

«الحق أنني لم أكن أتصور مغادرة ستانفورد يوما ما»، قال هنري معربا عن تقديره لزملائه في ستانفورد مثل أن كريغر وجون تايلور

الذين شجعوا أفكاره. لكن الفرصة الجديدة كانت مغرية إلى حد كبير، فانتقل إلى نيويورك مع أبنائه الأربعة الصغار وزوجته ليزا، خريجة جامعة ييل والتي تعمل حاليا طبيبة أمراض نفسية للأطفال.

يقول هنري: «كلية ليونارد ستيرن بجامعة نيويورك هي كلية عظيمة في مجال الأعمال ولها طموحات أعظم بهيئة مدرسيها ذات المستوى العالمي في مجال التمويل، وقد ساهموا بروى رائعة أثناء الأزمة المالية.» والشعور متبادل. فقد صرح جون سكستون، رئيس جامعة نيويورك، عام ٢٠٠٩، قائلا عن هنري: «بعد بعض الوقت يستطيع المرء قراءة لغة الجسد لدى رئيس لجنة البحث عن مرشحين، فمن النادر — إن حدث أصلا — أن رأيت تأكدا أو حماسا يمثل هذه الدرجة تجاه مرشح لمنصب العميد. وحين التقيت به، تبينت بجلاء على الفور سبب [كونه] عالم اقتصاد رائع ومنهج إلى أبعد الحدود، وقائدا بالفطرة، ومساهما فعلا في بناء المجتمع، وشخصا خلوقا بشكل واضح.»

## حسن الأداء وصنع الخير

ولا يزال هنري في جامعة نيويورك منذ يناير ٢٠١٠، وعن ذلك يقول إنه متحمس بشكل خاص للتوسع الدولي الذي حدث في الجامعة مؤخرا، حيث فتحت فرعا في أبوظبي عام ٢٠١٠ ثم في شنغهاي في أوائل العام الحالي. وبالرغم من أن كلية الأعمال ليس لديها مقار خاصة بها في هذه الأماكن، فقد بدأت التوسع فيما تقدمه في الخارج. ففي شنغهاي، بدأت كلية سترن منذ وقت قصير برنامجا مبتكرا للماجستير في تحليل الأعمال، وهناك مبادرات أخرى قيد الإعداد.

ويمثل البعد الدولي الجديد عاملا مساعدا بالنسبة لهنري في جذب أفضل الأساتذة إلى كليته، مثل زميليه السابقين في ستانفورد، مايكل سبنس (الحاصل على جائزة نوبل لعام ٢٠٠١) وبول رومر. وقد عاد يوكسين تشن إلى ستيرن هذا العام بعد عدة سنوات في جامعة نورثوسترن.

ويقول هنري: «هناك عدد كبير من المشكلات ذات الطابع العالمي في جوهرها، ولكنها تتطلب الأدوات الإضافية التي تستخدمها الأعمال حتى يتسنى تطبيقها من منظور أوسع نطاقا.» ويستطرد: «ما الدور الذي يساهم به التمويل في مساعدتنا على تحديد كيفية توزيع رأس المال بكفاءة حول العالم؟ وما الدور الذي يساهم به التسويق في مساعدتنا على التفكير بشأن كيفية الوصول إلى المستهلكين الفقراء من خلال الوسائط الرقمية؟ وكيف نفكر في المستهلكين المرفهين ليس فقط باعتبارهم أصحاب الدخل المرتفعة في الولايات المتحدة وأوروبا وإنما أيضا النساء اللاتي يعملن براتب ويدرن مشروعات جديدة في نيجيريا وإندونيسيا؟»

وفي حوار في أوائل هذا العام مع صحيفة نيويورك تايمز، اقترحت الصحيفة على هنري أن يرأس منظمة غير حكومية بدلا من العمل عميدا لكلية متخصصة في الأعمال، على اعتبار أن ذلك سيكون أفضل إذا أراد مساعدة شعوب البلدان النامية. فأجاب هنري: «الأمر التي ترفع القيمة لحامل الأسهم قد تكون مفيدة للغاية أيضا بالنسبة للمجتمع ككل. يجب أن نفكر بطريقة مختلفة في الدور الذي تؤديه الأعمال في المجتمع.»

وهناك من يتفقون معه في هذا الرأي — ومنهم جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي الحالي الذي أشار مؤخرا إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية لا تتجاوز ١٢٥ مليار دولار تقريبا كل عام، أي ما يعادل احتياجات البنية التحتية في إفريقيا وحدها. وأضاف كيم: «إذا كانت لديك طموحات كبيرة لصالح الفقراء، عليك أن تفكر بشكل جاد في دور القطاع الخاص.»

وهذا هو اعتقاد هنري منذ فترة طويلة. «من أهم الدروس التي استخلصها من سنوات مانلي في جامايكا أنك تستطيع مساعدة الفقراء عن طريق تعزيز الأعمال.» ■

مورين بيرك هي عضو في فريق مجلة التمويل والتنمية.

# فجر نظام جديد





## خبير بارز في الاقتصاد التجاري يشعر بالقلق تجاه النظام التجاري متعدد الأطراف مع تزايد الاتفاقيات الإقليمية

جاغديش باغواتي

**حلت** مشاعر الانتشاء محل الشعور باليأس في عام ١٩٩٥ — حين اختتمت بنجاح جولة أوروغواي — بعد ثمانية أعوام من المفاوضات بشأن التجارة متعددة الأطراف — وأصبح الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) منظمة التجارة العالمية. فبعد محاولات سياسية متكررة وفاشلة، كان حل غات فعليا سببا للاحتفال. وكان غات اتفاقا بشأن خفض التعريفات الجمركية يتضمن مجموعة مرتجلة من الترتيبات المعنية بمسائل التجارة وليس منظمة التجارة الدولية التي كان يرغب الكثيرون في وجودها، باعتبارها العنصر «الثالث» من الهيكل الفائق الدولي الذي جرى تصميمه في بريتون وودز، ولكن لم يتمكنوا من تأمين ذلك. وبرزت منظمة التجارة العالمية بوصفها تلك المؤسسة المفقودة.

قطار بضائع يمر بالقر من داغيت، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.



وبتحرير التجارة، اضطلع نظام التجارة متعدد الأطراف في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بدور مهم في تحقيق الرخاء، وبالتالي الحد من الفقر العالمي، نظرا لأن النمو يؤدي من ناحية إلى رفع دخول الأشخاص دون خط الفقر ومن ناحية أخرى إلى توليد إيرادات للإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم، مما يساعد الفقراء أيضاً (دراسة Bhagwati and Panagariya, 2013). وبعد الكثير من الجدل، أصبحت هذه الصلة بين التجارة والنمو، وبالتالي بين النمو والحد من الفقر، مقبولة الآن على نطاق واسع.

إلا أن عدم اختتام جولة الدوحة لمفاوضات التجارة متعددة الأطراف بطول الموعد النهائي المحدد وهو نوفمبر ٢٠١١ — وظهور مفاوضات في نفس الوقت بشأن التجارة الثنائية والإقليمية باعتبارها الخيار المفضل لقوى كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي — ألقى بظلال على مستقبل نظام التجارة متعددة الأطراف. فقد أعلن لستر ثورو، العميد السابق لكلية سلون للإدارة التابعة لمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، في قوله مشهورة في مؤتمر دافوس لعام ١٩٨٩ أن «اتفاق غات قد مات»، وهو تصريح بدأ في أحسن الأحوال مبالغة هائلة. واليوم قد يكون السؤال: «هل ماتت منظمة التجارة العالمية؟»

فمع تحول الأعمال الرامية إلى تحرير التجارة بعيدا عن مفاوضات التجارة متعددة الأطراف إلى اتفاقات التجارة التفضيلية الثنائية والإقليمية، يكون السؤال المطروح أمامنا هو ما إذا كان من الممكن إنقاذ دور منظمة التجارة العالمية. وما هي الآفاق المتوقعة لنظام التجارة العالمية مع دخوله هذه المرحلة المعقدة؟ وكيف يمكن أن نخرج بأفضل النتائج من الحالة التي نواجهها اليوم؟

### ماذا حدث لمفاوضات الدوحة؟

بدأت جولة الدوحة لمفاوضات التجارة متعددة الجنسيات في عاصمة قطر في عام ٢٠٠١ بهدف الاضطلاع بإصلاح كبير لنظام التجارة الدولي عن طريق خفض الحواجز التجارية، مثل التعريفات الجمركية، وتعديل قواعد التجارة. وكانت الاقتصادات المتقدمة تعتبر هذه الجولة ردا على الذين يعارضون النظام الاقتصادي الدولي، الذي يتضمن تحرير التجارة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. أما الاقتصادات النامية، من الناحية الأخرى، فكانت مقتنعة بأن مصالحها قد أهملت خلال محادثات التجارة في إطار اتفاق غات وتعهدت فيما سمي بخطة الدوحة للتنمية بالألا تسمح بحدوث ذلك في جولة الدوحة.

وفي الحقيقة، كان اتفاق غات يهدف إلى التحيز لصالح الاقتصادات النامية، لا ضدها، من خلال أحكام للمعاملة الخاصة والتمييزية. فحسب الاتفاق، تتمتع الاقتصادات النامية بتمديد تلقائي لأي خفض في التعريفات الجمركية دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات تجارية على أساس المعاملة بالمثل. وعلى عكس المقولة الشائعة بأن نظام التجارة العالمي محتش بصورة غير عادلة ضد البلدان النامية، كانت النتيجة هي أن متوسط التعريفات الجمركية للسلع المصنعة أعلى في الاقتصادات النامية منه في الاقتصادات المتقدمة. ومن المفارقات أن انخفاض التعريفات الجمركية بوجه عام في البلدان المتقدمة للمنتجات المهمة لها وزيادتها للصادرات التقليدية للاقتصادات النامية كانت نتيجة لمبدأ عدم «المعاملة بالمثل» الذي تتمتع به البلدان النامية. ورغم أن المعونة تقدم غالبا بدون مقابل، تصر معظم البلدان على تنازلات في التجارة على أساس مبدأ المعاملة بالمثل. ومن ثم، عمدت الاقتصادات المتقدمة، وقد واجهت تمديدا تلقائيا لتنازلاتها التجارية للاقتصادات النامية التي لم تكن ملزمة أو يتوقع منها بأن ترد بالمثل، إلى «حل» هذه المشكلة من خلال التحيز في اختيار

المنتجات، فلم تخفض التعريفات الجمركية إلا للمنتجات التي تهمها. ولو كانت الاقتصادات النامية قادرة على تقديم تنازلات بالمثل، لكان هذا التحيز في اختيار المنتجات قد اختلف بدرجة كبيرة.

ولكن على الرغم من هذا التحيز في اختيار المنتجات، حققت البلدان النامية أرباحا من تحرير التجارة الذي قامت به الاقتصادات المتقدمة. فمع قيام الاقتصادات المتقدمة بتحرير التجارة وزيادة رخائها، نمت أيضاً أسواق الصادرات في البلدان النامية. وساعدت الجولات السبع لمفاوضات التجارة متعددة الجنسيات المعقودة بين الحرب العالمية الثانية وعام ١٩٨٦ الاقتصادات النامية على استغلال الأسواق المتنامية التي نشأت نتيجة لتحرير التجارة من قبل الاقتصادات المتقدمة. وتمكنت البلدان ذات التوجه الخارجي، مثل كوريا وغيرها في شرق آسيا، من تطوير أسواق متنامية في الخارج وسجلت معدلات نمو ملحوظة في صادراتها ودخلها، مما أدى بالتالي إلى خفض هائل في مستويات الفقر لديها. ولم تتمكن بلدان أخرى — مثل الهند — من القيام بنفس الشيء. ويؤكد هذا التضاد على فكرة أن التجارة توفر للبلدان فرصة تحقيق الربح، ولكن يتعين على هذه البلدان اغتنام تلك الفرصة حتى تستفيد. وغالبا ما يكون عدم اغتنامها لتلك الفرصة نتيجة لاتباع سياسات انغلاقية تجعل الأسواق الأجنبية أقل إدراة للربح من الأسواق المحلية.

ولكن في النهاية، لم يكن حجم البلدان النامية هو الذي حال دون اختتام مفاوضات الدوحة في عام ٢٠١١. وإنما حال دونها عدم

الاقتصادات النامية الأكبر، مطالبين بما سمي بجولة «الدوحة الثقيلة» (Doha Heavy). ولم يكن ذلك مطلباً عملياً وكان سيقضي الدخول في مفاوضات جديدة مضمّنية. وفي النهاية، لم يمكن تلبية تلك المطالبات ولم تنجح مفاوضات الدوحة في عام ٢٠١١.

### ماذا بعد في جولة الدوحة؟

لدينا خياران. إذا اعتبرنا أن مفاوضات الدوحة قد ماتت، فسيؤدي ذلك إلى خيبة أمل عدد كبير من الحكومات، لأن المنافع التي توصلت إليها بالتفاوض، مهما كان صغرها، ستختفي. ومن المؤكد أن ذلك يعني ضمناً نهاية أي مفاوضات متعددة الأطراف بشأن التجارة مستقبلاً. ولا شك أنه سيضر بمنظمة التجارة العالمية. والخيار الثاني هو استيعاب جولة الدوحة في مؤتمر بالي الوزاري الذي سيعقد في ديسمبر هذا العام — سيكون هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية قد دخل المطبعة قبل هذا الحدث — والتوصل إلى حد أدنى من الاتفاق مثل تيسير التجارة، وهو موضوع عكفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على دراسته بتعمق (دراسة 2013، OECD). ومقارنة بالدوحة الخفيفة (Doha Lite) والدوحة الثقيلة (Doha Heavy)، سأسمي هذه الجولة «الدوحة الخفيفة ومنزوعة الكافيين» (Doha Lite and Decaffeinated). وهذا الخيار الأخير ليس مثيراً ولكنه مفضل لمن يريدون تخفيف الضرر بقدر ما يمكن عن منظمة التجارة العالمية ونظام التجارة متعدد الأطراف. وحتى يتسنى الوقوف على حجم الضرر الذي ينطوي عليه تبديد أي احتمالات للدخول في مفاوضات تجارية جديدة متعددة الأطراف، يلزمنا أن ننظر إلى منظمة التجارة العالمية كمقعد بدون ظهر بثلاثة سيقان. الساق الأولى هي مفاوضات التجارة متعددة الأطراف. وقد كانت جولة الدوحة هي أول مفاوضات تجرى برعاية منظمة التجارة العالمية، في حين كانت هناك سبع جولات متلاحقة أجريت برعاية غات. والساق الثانية هي وضع القواعد — مثل القواعد المتعلقة بمنع الإغراق والدعم. والساق الثالثة هي آلية تسوية المنازعات، وهو الإنجاز القطعي للاتفاق الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٥ واختتمت به جولة أوروغواي، والذي يقضي بأن تكون تسوية المنازعات ملزمة للحكومات الأعضاء.

والمسألة المطروحة أمامنا هي مدى التأثير الذي سيجده ضعف الساق المتعلقة بمفاوضات التجارة متعددة الأطراف — أو حتى انكسارها إذا قتلت مفاوضات الدوحة — على الساقين الآخرين. وفي تلك الحالة، سيصبح وضع القواعد، الذي ظل يحدث بدرجة كبيرة خلال مفاوضات التجارة متعددة الأطراف، غير مسنود أو ينتقل إلى مكان آخر. وستضعف أيضاً آلية تسوية المنازعات إذا تمت تسوية المنازعات في محافل أخرى ثنائية أو إقليمية بدلاً من منظمة التجارة العالمية. وأمام الإخفاق في اختتام جولة الدوحة، لحق ضرر مركب بالعمل متعدد الأطراف بسبب دفعة كبيرة قادتها الولايات المتحدة (لعقد شراكة دول المحيط الهادئ) والاتحاد الأوروبي (لعقد شراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي) تجاه مبادرات للتجارة «الإقليمية» التمييزية التفضيلية. وهناك أيضاً تحالف المحيط الهادئ لشيبي وكولومبيا والمكسيك وبيرو ولكنه أقل أهمية بكثير من المبادرتين الأخريين.

### عبر المحيط الهادئ

شراكة دول المحيط الهادئ هي مبادرة تقودها الولايات المتحدة بالأساس وتضم ١٢ عضواً وتمثل ٣٠ إلى ٤٠٪ من التجارة العالمية، وهي الآن في جولة المفاوضات التاسعة عشرة لها. وقرابة مطلع الألفية، اختارت الولايات المتحدة أن تنتهج مذهب الإقليمية مع أمريكا الجنوبية، التفافاً حول شرق آسيا الأكثر ديناميكية. وتم استبعاد بلدان شرق آسيا من اتفاق التجارة الحرة للأمريكتين المقترح، ونتيجة لذلك، قامت مبادرات التجارة الآسيوية غالباً باستبعاد الولايات المتحدة. ولذلك كانت الولايات المتحدة تلتزم بطريقة للعودة إلى التجارة مع شرق آسيا. ونتيجة لشعور البلدان الأصغر، مثل نيوزيلندا وسنغافورة



قبول جماعات الضغط من الشركات الأمريكية للتنازلات التي جرى التفاوض بشأنها — المسماة بجولة «الدوحة الخفيفة» (Doha Lite) — مع شعور تلك الشركات بأنه يتعين على البلدان النامية الأكثر نجاحاً، مثل الهند (في الزراعة) والبرازيل (في الصناعات التحويلية)، أن تقدم مزيداً من التنازلات. وطرحت هذه الشركات في واشنطن آراء لقيت أذاناً صاغية مؤداها أن المنافع لم تكن بالقدر الكافي لتبرير قبول الولايات المتحدة. وشعر كثيرون أن هذه النظرة قصيرة. ففي كل الأحوال، كان إحداث تعديلات طفيفة وممكنة من الناحية السياسية — مثل تقديم تنازلات في الزراعة، من كل من الولايات المتحدة والهند، اللتين تشبّنتا بموقفيهما — سيكفي لإنجاح مفاوضات الدوحة وما سيترتب عليها من مكاسب كبيرة، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق لإنهاء الدعم على الصادرات الزراعية. والواقع أن كثيرين من زعماء العالم — بمن فيهم رئيسة الوزراء الأسترالية جوليا جيلارد، ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل — حثوا الرئيس الأمريكي باراك أوباما على تسوية جولة الدوحة بهذه الطريقة. (بل ذهب كل من كاميرون وميركل إلى أبعد من ذلك، في عام ٢٠١٠، وذلك بتعيين فريق خبراء شاركت في رئاسته مع أول مدير عام لمنظمة التجارة العالمية، بيتر ساذرلاند، لتقصي هذه المسألة).

ولكن دون جدوى. ولكن نظراً لأن أوباما لم يفعل شيئاً فيما يتعلق بمفاوضات الدوحة، فيمكن القول بإنه لم يكن يرغب في مواجهة جماعات الضغط من الشركات الأمريكية التي طالبت بتنازلات جديدة كبيرة تقدمها

وفيتت نام، بأن الولايات المتحدة ستكون ثقلا مضادا للسياسة الخارجية الصينية في شرق وجنوب آسيا، أتيح للولايات المتحدة أن تعيد وجودها في المنطقة. ومن هنا يبدو أن مبادرة شراكة دول المحيط الهادئ حدثت بوحى دوافع تجارية لا لرغبة في «احتواء الصين» كما كان يزعم أحيانا.

ولننظر إلى بعض الأمثلة المهمة:

الاستثناء الثقافي: تريد فرنسا استثناء ثقافيا. وهي فكرة لم ترق أبدا للولايات المتحدة التي تعتبرها طلبا مقنعا بصورة هزيلة للحماية. إلا أن هناك في الواقع نحو ٥٠ بلدا، وليس فرنسا فقط، يرى وزراء الثقافة فيها أنه من الضروري حماية ثقافتهم من التجانس (من

## يجب أن تسمح آليات تسوية المنازعات في المحافل الثنائية أو الإقليمية بسماع آراء البلدان غير الأعضاء المنتمين إلى منظمة التجارة العالمية.



التأثيرات الأمريكية غالبا، حسب ما يحدث). والاستجابة المناسبة هي منح الاستثناء الثقافي ولكن الإصرار على أن يتم ذلك من خلال الدعم وليس من خلال حصص الواردات. وفّر دعما لرينوار ولكن دعه بعد ذلك يتنافس مع شيلبرغ. فحماية السينما الفرنسية من المنافسة ومن ثم تشجيعها على التمتع بما يسمى «إتاوات احتكارية» وحياة رغيدة هي بالضبط الطريقة الخاطئة.

الأغذية المعدلة وراثيا: هنا مرة أخرى، يكمن الخلاف الرئيسي في الرأي في أن عددا كبيرا من الأمريكيين يرون أن هذه التكنولوجيا تحل المشكلات بينما يرى الأوروبيون في الغالب أنها تخلق المشكلات. ويرد في كتابي المعنون «دفاعا عن العولمة» (In Defense of Globalization) كاريكاتير يعرض زبونا أمريكيا يخبر النادل بأن يأخذ من أمامه طبق البروكولي عديم المذاق وأن يطلب من الطهاة تعديله وراثيا. ومن المؤسف أن اعتراضات النقاد الذين يطلقون على الأطعمة المعدلة وراثيا عبارة «أطعمة فرانكشتاين» — برغم انتهاء منظمة الصحة العالمية إلى أنه لا يوجد لهذه الأغذية أثر ضار على صحة الإنسان (WHO, 2010) — تشكل تهديدا لتعزيز الإنتاجية الزراعية، بما في ذلك في عدد كبير من البلدان الفقيرة التي يواجه مواطنوها خطر التضور جوعا. والخوف من ظهور غير مرجح لفرانكشتاين يقود حاليا إلى احتمال أكيد هو ظهور عزرائيل.

ضريبة توبين: تلتزم فرنسا التزاما عميقا بهذه الضريبة الدولية على معاملات النقد الأجنبي — التي اقترحها الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل جيمس توبين للحد من تقلب التدفقات الرأسمالية — بينما تعارضها المملكة المتحدة والولايات المتحدة كما تدل على ذلك ممارساتهما السابقة. وفي فرنسا، يرى كثيرون أيضا أن هذه الضريبة ببساطة وسيلة لرفع الإيرادات. ويقول آخرون إن البنوك تحصل فيما يبدو على أموال تنقذها من عثرتها بينما لا يحصل الفقراء على أي مساعدة تنقذ رهنهم العقارية حين يعجزون عن السداد. وبالتالي فإن ترك البنوك تغرق في معاملات تدفقاتها الرأسمالية يبدو عادلا تماما وانتصارا للبروليتاريا. ولا يمكن أن نتوقع أن تؤدي شراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي بصورة ما إلى توفيق الآراء المختلفة للبلدان، المؤيدة لهذه الضريبة والمعارضة لها، في وقت قريب، إن حدث أصلا.

### التحدي القادم

يتفق خبراء الاقتصاد التجاري عموما على أن اتفاقات التجارة التفضيلية جرتومة تنخر نظام التجارة العالمي. فمن الضروري أن تكون هناك قواعد متزامنة، يتعدى تحقيقها من خلال اتفاقات ثنائية وإقليمية، لتحكم التجارة المتزايدة بشدة في السلع الوسيطة، المسماة

إلا أن جماعات الضغط من الشركات الأمريكية تدخلت بمجموعة من المطالب لا علاقة لها بتحرير التجارة إلا من قبيل التماس، واصفة مطالبها بطريقة لا تراعى إلا مصالحها بأنها عناصر «اتفاق للتجارة في القرن الحادي والعشرين» فكيف يمكن لأي شخص أن يعترض على اتفاق تجارة «حديث» و«مرتفع المعايير»؟ وعلى سبيل المثال، سعت جماعات الضغط إلى إدراج مطالب الاتحادات العمالية، رغم أن نسبة العاملين الأعضاء في نقابات تقتصر اليوم على ١١٪ من القوة العاملة الأمريكية. وقد قوبلت محاولات إدماج هذه المطالب بالمقاومة في منظمة التجارة العالمية من جانب دول مؤثرة وديمقراطية مثل البرازيل والهند. ورغم أن المطالب بحماية حقوق الملكية الفكرية كانت مدرجة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة في حقوق الملكية الفكرية في عام ١٩٩٥ — راجع مقال «التجارة الذكية» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية — فإن الأبناء تشير إلى أن الشراكة تلتمس حماية منظمة التجارة العالمية بمستويات تتجاوز بكثير ما هو قائم بالفعل بين أعضاء المنظمة.

وإذا استمر قبول هذه المطالب شرطا أساسيا للانضمام إلى الشراكة، فمن المأمون التكهّن بأن هذه الشراكة سوف تؤدي إلى تجزئة آسيا إلى شراكة المحيط الهادئ، والصين، والهند. وذلك أمر غير مرغوب. وحتى تكون السياسة صائبة، فمن الضروري أن تسمح لأي بلد بالانضمام إلى الشراكة شريطة التزامه بتحرير التجارة، دون أن تفرض عليه هذه الشروط الجانبية التي لا علاقة لها بالتجارة أو مطالب غير مرغوبة لمنظمة التجارة العالمية. وينبغي ألا يكون قبول هذه المطالب شرطا أساسيا للانضمام إلى الشراكة. وتصورها على هذا النحو: إذا كنت أريد الانضمام إلى نادي غولف، فإنه يتعين أن أعب غولف. ولكن لا ينبغي أن أذهب إلى الكنيسة وأغنى بالترانيم مع أعضاء النادي الآخرين.

### شراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي

شراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي هي اتفاق للتجارة اقترحه الرئيس الأمريكي أوباما ورئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي ورئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو في يونيو ٢٠١٣ ويجري حاليا التفاوض بشأنه بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وتختلف المشكلات التي يواجهها عن تلك التي تواجهها شراكة دول المحيط الهادئ. وأحد أسباب ذلك هو أنها تضم سوقين عملاقين، بينما تمثل شراكة دول المحيط الهادئ شراكة مفروضة بالأساس على البلدان الصغيرة في آسيا لم تدع البلدان الأكبر، مثل اليابان وكوريا، للانضمام إليها إلا بعد ذلك. وعلى عكس الوضع في شراكة دول المحيط الهادئ، لا يوجد لجماعات الضغط الأمريكية سوى نفوذ محدود على الاتحاد الأوروبي. وحتى داخل الاتحاد الأوروبي، توجد خلافات كبيرة حول عدة مسائل، وهو ما سيبيط المفاوضات.

من هذه العملية البلدان غير الأعضاء في الترتيبين الإقليميين بزريعة أن جماعات الضغط الأمريكية تعرف ما هو الأصلح لكل شخص. وبالمثل، يجب أن تسمح آليات تسوية المنازعات في المحافل الثنائية أو الإقليمية بسماع آراء البلدان غير الأعضاء المنتمين إلى منظمة التجارة العالمية.

وذلك مشروع ضخم. ولكن ما لم يعتبره أزيغيدو وألويته الأولى في عالم جديد، تبددت فيه على الأرجح مفاوضات التجارة متعددة الأطراف وأصبحت الاتفاقات التفضيلية العرف السائد، فسيستمر التآكل المطرد لقيادة منظمة التجارة العالمية. وسيكون ذلك أمراً يرثى له. ■

جاغديش باغواتي أستاذ الاقتصاد والقانون والشؤون الدولية بجامعة كولومبيا وزميل بحوث أول في الاقتصاد الدولي في مجلس العلاقات الخارجية.

المراجع:

Bhagwati, Jagdish, and Arvind Panagariya, 2010, "Wanted: Jubilee 2010: Dismantling Protection," OECD Observer.

—, 2013, Why Growth Matters: How Economic Growth in India Reduced Poverty and the Lessons for Other Developing Countries (New York: Public Affairs).

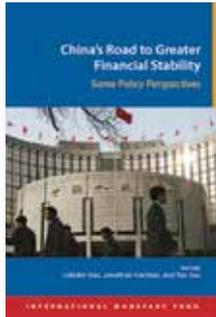
World Health Organization (WHO), 2010, "20 Questions on Genetically Modified Foods" (Geneva).

بسلال القيمة، وهي تسمية خادعة نظراً لأن السلع الوسيطة التي تدخل في تصنيع أحد المنتجات تذهب في عدة اتجاهات وترتد أيضاً إلى نقطة نشوئها: فيمكن لفرنسا أن تستورد الصلب من اليابان، لكن الصلب الياباني يستخدم سلعا وسيطة مستوردة من جميع بلدان العالم، بما في ذلك فرنسا، وتمس هذه المشكلة كل واردات السلع الوسيطة (راجع مقال «إضافة القيمة» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية).

وفعلياً، أدان المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، المنقضية ولايته، باسكال لامي، علنا انتشار اتفاقات التجارة التفضيلية، كما أدانها المدير العام السابق للمنظمة ساذرلاند. ومن المفارقات الساحرة أن القيادة في واشنطن، التي طالما دافعت عن العمل متعدد الأطراف، حولت تركيزها بدرجة كبيرة جدا باتجاه مبادرات التجارة التفضيلية.

لكن يتعين أن يكون صنع السياسة الاقتصادية تطبيقاً لنظرية ثاني أفضل خيار. ونظراً لأن الاتفاقات الإقليمية الثنائية — وخصوصاً — الكبيرة آخذة في الظهور، ماذا سيكون دور المدير العام الجديد لمنظمة التجارة العالمية روبيرتو أزيغيدو؟ أرى أن هذا الدور، بعد أن أصبحت ساق مفاوضات التجارة متعددة الأطراف في حكم المكسورة، يجب أن يكون كفالة تجنب حدوث ضرر للساقين الآخرين — وضع القواعد وتسوية المنازعات. ويجب أن يقوم أزيغيدو بدعوة قادة شراكة دول المحيط الهادئ وشراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي إلى وضع قواعد وإدارة تسوية المنازعات في هذين الترتيبين الإقليميين على نحو يعكس الدروس المستفادة على المستوى متعدد الأطراف. ويجب ألا يقتصر وضع القواعد على هذين المحفلين. ويجب ألا تستبعد

## New Publications from the IMF

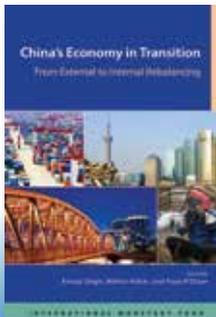


### China's Road to Greater Financial Stability Some Policy Perspectives

edited by Udaibir Das, Jonathan Fiechter, and Tao Sun

*China's Road to Greater Financial Stability: Some Policy Perspectives* focuses on the key financial policy issues facing China today. The volume draws upon contributions from senior Chinese authorities and academics, as well as staff from the IMF to discuss the financial policy context within China, macroeconomic factors affecting financial stability, and the critical role of financial system oversight. It seeks to improve the understanding of the financial sector policy processes underway and the shifts taking place among China's economic priorities.

© 2013. 242pp. Paperback. ISBN 978-1-61635-406-0 Stock# CRGFEA. Price: \$38



### China's Economy in Transition From External to Internal Rebalancing

edited by Anoop Singh, Malbar Nabar, and Papa N'Diaye

This volume looks at various aspects of the rebalancing underway in China. It focuses on three main themes: the reasons for the decline in China's current account and signs of growing domestic imbalances; the implications for China's trading partners; and policy lessons for seeing the process through to achieve a stable, sustainable, and more inclusive transformation of China's growth model.

© 2013. 292pp. Paperback. ISBN 978-1-48430-393-1. Stock# CETEDA. Price: \$30

Visit [eLibrary.imf.org/page/free](http://eLibrary.imf.org/page/free)

I N T E R N A T I O N A L M O N E T A R Y F U N D

# النشاط المصرفي العالمي

## يستجمع قواه من جديد

لديها نقص في رؤوس الأموال بخفض ميزانياتها العمومية. إلا أن بعض التغيرات التي أدخلت على القواعد التنظيمية المحلية زادت من الرغبة في التراجع إلى القواعد الأصلية.

ويدل هذا التراجع جزئياً على أوجه القصور التي شابت البنيان المالي العالمي — تلك الآليات التي تيسر الاستقرار المالي العالمي والتدفق السلس للخدمات المالية ورأس المال بين البلدان. وبينت الأزمة كيف يمكن أن تنتقل المشكلات التي تنشأ في بلد واحد بصورة واسعة إلى بلدان أخرى، وكيف تؤدي محدودية التنسيق بين الهيئات التنظيمية المالية إلى تعقيد إدارة الأزمة وتسوية أوضاع المجموعات المصرفية المخففة التي تزاوّل عملها في أكثر من بلد. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تختلف الحوافز لمراقبة ودعم البنوك والمؤسسات الأجنبية المنتسبة لها بين سلطات البلد الأم وسلطات البلد المضيف. وفي عدد كبير من بلدان وسط وشرق وجنوب شرق أوروبا، على سبيل المثال، كانت المؤسسات المنتسبة لبنوك من أوروبا الغربية مؤثرة على النظام المالي في البلد المضيف، وإن كانت صغيرة مقارنة بالعمليات العالمية التي يقوم بها البنك الأم. وكان التنسيق الدولي الوثيق فقط — من خلال ما يسمى بمبادرة فيينا — هو الذي حال دون وقوع مشكلات كبيرة في البلدان المضيضة حين تعرضت البنوك الأجنبية لصدّات في الوطن أو في عملياتها العالمية. وفي بعض الحالات الأخرى، حين كانت أنشطة البنك المعنى كبيرة مقارنة باقتصاد البلد الأم، لم يكن ذلك البلد في جميع الحالات في وضع يتيح له دعم البنك الأم، أو على استعداد للقيام بذلك، دع عنك المؤسسات المنتسبة له.

فرع لأحد البنوك الدولية في بوينس آيريس، الأرجنتين.

### النمو في العولمة

خلال العقدين اللذين سبقا الأزمة المالية العالمية، زادت العولمة المالية بصورة ملموسة، على نحو دل بشكل رئيسي على ما يلي:

- حدوث زيادة كبيرة في الإقراض المصرفي المباشر عبر الحدود، والاستثمار الأجنبي المباشر، وغير ذلك من أشكال تدفقات رأس المال، مثل استثمارات حافظة الأسهم والسندات؛
- المؤسسات المالية المملوكة لكيانات أجنبية، وخصوصاً البنوك، التي تقيم فروعاً لها في بلدان أخرى وتزاوّل أعمالها فيها.

وقد حدثت الزيادة الحادة في التدفقات المالية المصرفية وغيرها من التدفقات المالية المنشئة للديون في طائفة واسعة من البلدان. فبين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧، ارتفع إجمالي التدفقات الرأسمالية من نحو ٨٪ إلى ما يقرب من ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة، ومن نحو ٢,٥٪ إلى أكثر من ١٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي حين ساعدت العولمة المالية على نشر المخاطر بين البلدان، فقد زادت أيضاً من احتمالات انتقال صدمة سلبية تقع في أحد المراكز المالية الكبرى إلى بلدان أخرى. وهذا هو ما حدث بالفعل. فبعد أن بلغت التدفقات

ستين كلايسنس،  
وان ماركي تي

الأزمة المالية العالمية إلى إعادة تقييم المنافع والمخاطر المتصلة بالتمويل — بما في ذلك الخدمات المالية الدولية — التي يعتقد كثير من المراقبين أنها قد نمت إلى درجة مفرطة من حيث الحجم والتعقيد وبدت منتجاتها، مثل عمليات التوريق والمستقات المعقدة، تعرض قيمة مضافة محدودة ولكن ولدت مخاطر كثيرة.

وليس هناك مجال أوضح من الصيرفة الدولية لرصد عملية إعادة التقييم هذه. فبعد عقدين من التوسع السريع عبر الحدود، تشهد الصيرفة العالمية تراجعاً. وبعد أن بلغ إجمالي القروض المقدمة من بنوك أجنبية ذروته في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨ شهد تراجعاً حاداً. وكان التراجع كبيراً بوجه خاص في القروض المباشرة عبر الحدود؛ أما القروض المقدمة من خلال كيانات منتسبة أجنبية فكانت أكثر استقراراً. وقد حدث هذا التراجع بدفع كبير من قوى السوق، مع قيام البنوك التي

أدت الأزمة المالية العالمية إلى زيادة التدقيق في المخاطر والمزايا التي تنطوي عليها الخدمات المالية الدولية، وخاصة أعمال الصيرفة الدولية

لكيانات أجنبية. ولكن منذ الأزمة الأخيرة، بطأت وتيرة الاستثمارات الجديدة في البنوك الأجنبية، وتحول مسارها في بعض الحالات مع بيع العمليات المملوكة لكيانات أجنبية إلى مؤسسات مالية محلية.

ورغم أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى إعادة تقييم المخاطر والمنافع المصاحبة للصيرفة الدولية وتشديد التنظيم المالي المحلي، فإنها لم تثن البلدان، ولا سيما اقتصادات الأسواق الصاعدة، عن التوسع في فتح قطاعاتها المالية. وفي الواقع تراجعت القيود المفروضة على النفاذ إلى الأسواق والتدابير التمييزية (التي كانت تعطي الأفضلية للشركات المحلية على الشركات الأجنبية) في مجالات الصيرفة والأوراق المالية وأسواق التأمين، وجرى تعزيز الجهود السابقة في مجال الإصلاح (راجع الجدول). وإضافة إلى ذلك، واصلت البلدان دخول اتفاقات تجارة تفضيلية، تعطي للمؤسسات المالية في تلك البلدان القدرة على النفاذ بسهولة إلى الأسواق الموجودة في البلدان الأخرى. وقد أصبح نحو ٥٢ من هذه الاتفاقات ساريا منذ بداية الأزمة. بزيادة اتفاقيتين مقارنة بالفترة من عام ٢٠٠٠ إلى سبتمبر ٢٠٠٨. ورغم أن ما يسمى بجولة الدوحة للمفاوضات التجارية العالمية لم تحرز سوى تقدم محدود في زيادة إمكانية النفاذ إلى الأسواق وخفض الحواجز أمام التجارة في الخدمات المالية، فقد ظهرت في الآونة الأخيرة عدة مبادرات تدعم التجارة الحرة في الخدمات المالية. وتعد ثلاث من تلك المبادرات بزيادة التحرير، وربما بدرجة كبيرة؛ وهذه المبادرات هي: شراكة دول المحيط الهادئ، التي تضم ١٣ بلدا؛ وشراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ واتفاق التجارة في الخدمات، الذي يضم ٢١ اقتصادا والاتحاد الأوروبي.

## جانبا من جوانب التجارة في الخدمات المالية

ثمة منافع ومخاطر تترتب على التجارة في الخدمات المالية بوجه عام وعلى وجود المؤسسات المالية الأجنبية بصفة محددة. وتشير البحوث التجريبية إلى أن وجود بنوك مملوكة لأجانب يرتبط عموما بزيادة الكفاءة والمنافسة في القطاعات المصرفية المحلية، مع انخفاض كل من هوامش الفائدة الصافية والأرباح الزائدة ونسب التكلفة (دراسات Cull and Martinez Peria, 2010؛ و WTO, 2011؛ و Claessens and Van Horen 2013). إلا أن هذه المكاسب تختلف فيما يبدو باختلاف حجم وجود البنوك الأجنبية. فقد كانت هناك مكاسب كبيرة ناشئة عن التنافسية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، على سبيل المثال، حيث تكثرت البنوك الأجنبية، ومكاسب أقل وضوحا في آسيا، حيث البنوك الأجنبية أقل عددا. أما آثار الوجود الأجنبي على إتاحة التمويل — سواء من حيث الائتمان الكلي، أو القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو إتاحة خدمات الودائع والمدفوعات — فأقل وضوحا. وهي تختلف باختلاف البلدان، حسب مدى مشاركة البنوك الأجنبية، ودرجة التنافس في القطاع المصرفي المحلي، ومستوى تنمية البلد، وقدرة البنوك الأجنبية على تعويض نقص المعلومات من خلال أساليب الإقراض التي تشمل في جملة أمور الضمانات وتعتمد على الدرجات الائتمانية.

ومن حيث الاستقرار المالي، تشير البحوث الأخيرة إلى فروق في مدى تأثر البلدان بالصدمات، حسب الحجم النسبي لوجود البنوك الأجنبية، والمسافة بين البنوك المنتسبة والبنوك الأم التي تتبعها، ومدى حجم الأموال التي تجمعها البنوك الأجنبية محليا وليس من مصادر أجنبية. وقد خلصت هذه البحوث إلى وجود أثرين متضادين بدرجة ما، على النحو التالي:

الرأسمالية الإجمالية العالمية ذروة في أوائل عام ٢٠٠٨، انخفضت بصورة حادة إلى ١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام ٢٠٠٩. على نحو أثر على الاقتصادات المتقدمة بنفس قدر تأثيره على اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتعافت التدفقات بدرجة ما في عام ٢٠١٠، إلا أنها هبطت مرة أخرى مع اشتداد أزمة الدين السيادي الأوروبي. وفي عام ٢٠١٢، لم تزد التدفقات على ٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي.

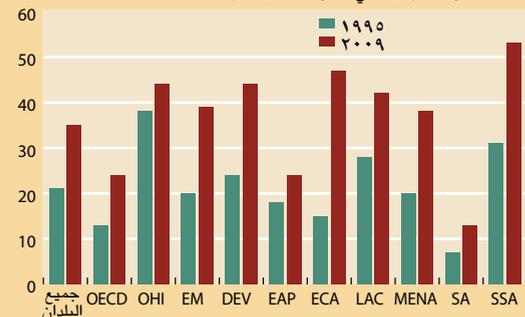
وبالمثل، كانت هناك زيادة كبيرة في الوجود المحلي للبنوك الأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى قبل الأزمة. ففي العدين السابقين، قامت البنوك بتوسيع وجودها العالمي بإنشاء عمليات في كثير من البلدان من خلال الفروع (امتدادات مباشرة للبنك) والمؤسسات التابعة لها (المؤسسة والمرسلة محليا). وعلى مدى الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥، بلغ عدد الاستثمارات في البنوك الأجنبية نحو ٥٦٠ بنكا أجنبيا، مما زاد متوسط عدد البنوك الأجنبية من ٢٠٪ من مجموع البنوك العاملة في الأسواق المحلية إلى ٣٤٪ (راجع الرسم البياني). ومع وجود عقد تأسيس محلي ووجود مادي، يمكن للبنوك جمع أموال محليا وإقراضها للشركات والأسر المعيشية في البلد المضيف بسهولة أكبر؛ ويمكنها أيضا أن تستخدم رأس المال من البنك الأم الذي تنتمي إليه أو تمويل نفسها في الأسواق الرأسمالية الدولية. وتتيح زيادة قرب البنوك وغيرها من الشركات المقدمة للخدمات المالية من المستهلك النهائي مزايا مهمة، أبرزها التقييم الأفضل لفرص النمو والمخاطر.

وفي بعض البلدان، لا سيما كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة في أمريكا اللاتينية وفي وسط وشرق أوروبا، تهيمن البنوك الأجنبية الآن على النظام المصرفي بكامله، وأحيانا تكون عنصره شبه الوحيد. وفي بلدان أخرى، بما في ذلك كثير من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الآسيوية، تضطلع البنوك الأجنبية بأدوار أصغر. وتعزى الفروق في الأهمية إلى عوامل كثيرة — مثل الإصلاحات المالية بوجه عام، بما في ذلك درجة الانفتاح أمام المنافسة الأجنبية؛ وخصخصة البنوك المملوكة للدولة التي حدثت أثناء فترة التحول من مرحلة الاقتصادات المخططة مركزيا في أوروبا الشرقية؛ وحتى الأزمات المالية السابقة، التي أسفرت في حالات كثيرة عن بيع بنوك متعثرة

## البنوك الأجنبية تنمو

نمت حصص البنوك الأجنبية في الأسواق المحلية بصورة حادة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٩، وخصوصا في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

(حصة البنوك الأجنبية في السوق المحلية، ٪)



المصدر: دراسة Claessens and Van Horen (قيد الإصدار).

ملحوظة: OECD = منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - جميع البلدان الأساسية مدرجة. OHI = الاقتصادات الأخرى مرتفعة الدخل، وهي تشمل على جميع الاقتصادات مرتفعة الدخل غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. EM = جميع البلدان المدرجة في مؤشر Emerging Market and Frontier Markets. لستاندر أند بور في عام ٢٠٠٠. DEV = الاقتصادات النامية والاقتصادات الأخرى. EAP = شرق آسيا والمحيط الهادئ. ECA = أوروبا وآسيا الوسطى. LAC = أمريكا اللاتينية والكاريبي. MENA = الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. SA = جنوب آسيا. SSA = إفريقيا جنوب الصحراء. وتبعت كل التصنيفات الإقليمية معيار البنك الدولي.

## تغير معدلات التبادل التجاري

تشهد معظم البلدان منذ عام ٢٠٠٦ انفتاحاً أكبر في الخدمات المالية

البلد	القطاع	الإجراء	السنة
شيلي	التأمين	سمحت للشركات الأجنبية بفتح فروع مباشرة	٢٠٠٧
الصين	التأمين	سمحت للشركات الأجنبية بتوفير تأمين سيارات إجباري من طرف ثالث	٢٠١٢
	الأوراق المالية	وسعت نطاق الأنشطة التي يسمح القانون بأن تكون مجالاً لإقامة مشاريع مشتركة	٢٠١٢
	الأوراق المالية	أرخت القود على حدود ملكية الأجانب لشركات الأوراق المالية	٢٠١٢
	التأجير التمويلي	ألغت القيود على الاستثمار الأجنبي	٢٠١٢
	الصيرفة والتأمين	ألغت القيود على فتح فروع مباشرة	٢٠٠٩
كولومبيا	التمويل	سمحت بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات المالية غير المصرفية	٢٠١٠
الهند	المشورة المالية	سمحت بوجود مستشارين استثماريين ومدبري حافظة أجنبية	٢٠١٠
إسرائيل	التأمين	سمحت للشركات الأجنبية بأن يكون لها وجود مادي في الداخل	٢٠٠٩
ماليزيا	الصيرفة والتأمين	أرخت القيود المفروضة على الأسهم الأجنبية	٢٠٠٩
	الصيرفة	سمحت بفتح فروع مباشرة في الصيرفة بالجملة	٢٠١٠
نيبال	الصيرفة	سمحت لمؤسسات أجنبية بالاستحواذ على بنوك محلية	٢٠١٠
نيجيريا	التأمين	سمحت بالملكية الأجنبية الكاملة	٢٠٠٦
باكستان	التأمين	زادت القيود على امتلاك الأجانب لأسهم	٢٠١٢
روسيا	التأمين	ألغت اختبار الاحتياجات الاقتصادية قبل إصدار الترخيص	٢٠٠٧
ساموا	التأمين	أرخت القيود على الأسهم الأجنبية لسماسة التأمين	٢٠١١
السعودية	الأوراق المالية	سمحت للأجانب غير المقيمين بشراء وبيع أموال متداولة في البورصة	٢٠١٠
تايلند	الصيرفة	سمحت للبنوك الأجنبية بفتح فروع مباشرة	٢٠٠٦
	الصيرفة	أرخت القيود على عدد الفروع غير الرئيسية التي تفتحها فروع البنوك الأجنبية	٢٠١٠
	الصيرفة	أرخت القيود على عدد الفروع التي تفتحها الكيانات التابعة للبنوك الأجنبية	٢٠١٢
أوكرانيا	الصيرفة	سمحت للبنوك الأجنبية بفتح فروع	٢٠٠٦
الإمارات	الصيرفة	قيدت عدد فروع البنوك الأجنبية	٢٠١٠
فيت نام	الصيرفة	سمحت بالملكية الأجنبية الكاملة وسمحت للبنوك الأجنبية بفتح فروع مباشرة	٢٠٠٧

المصدر: World Trade Organization/World Bank Integrated Trade Intelligence Portal Services.

• كان الإقراض المقدم من شركات منتسبة محلية، تجمع جزءاً كبيراً من الأموال محلياً، يتسم عموماً بدرجة أكبر من الاستقرار من الإقراض عبر الحدود. فقد خفضت البنوك الأجنبية الإقراض بدرجة أكبر مما فعلت البنوك المحلية في أوروبا الشرقية، ولكن في بلدان أمريكا اللاتينية الأكبر، لم يتبين وجود فروق كبيرة. وفي أمريكا اللاتينية، كان عدد الفروع أقل وعدد الشركات المنتسبة المؤسسة محلياً أكبر منه في أوروبا الشرقية، لسبب جزئي هو تفضيلات الهيئات التنظيمية في أمريكا اللاتينية.

• كان تعرض البنوك العالمية لصددمات يدفعها في الغالب إلى إعادة موازنة حافظاتها بالابتعاد عن الأسواق الدولية. ورغم أن البنوك العالمية نقلت الصدمات من الاقتصادات المتقدمة إلى الأسواق الصاعدة (مع قيامها بإعادة توزيع السيولة داخل المؤسسة)، فقد قامت البنوك الأجنبية العاملة في الاقتصادات المتقدمة المتضررة من الأزمة أيضاً بخفض إقراضها المحلي، وإعادة الأموال إلى الوطن للمساعدة على استيعاب الصدمات في الوطن.

## استجابات الهيئات التنظيمية

كان رد الفعل العام للهيئات التنظيمية بعد وقوع الأزمة المالية خليطاً من السياسات الوطنية والمنسقة دولياً يهدف إلى خفض

مخاطر انتقال الصدمات عبر الحدود وتخفيف حدة آثار تلك الصدمات. وتشمل هذه الجهود تحسين طرق تعامل الهيئات التنظيمية مع المؤسسات العالمية المتعثرة — سواء باستعادة سلامتها أو إرشادها إلى عملية إنهاء أنشطتها. وتم الاتفاق على معايير دولية جديدة للبنوك، مثل المعايير التي تلزم البنوك بالاحتفاظ بمستويات أعلى من رأس المال وتحسين إدارة السيولة (ما يسمى اتفاق بازل ٣، الأخير بين الهيئات التنظيمية الرئيسية). وأقيمت مجموعات من الهيئات التنظيمية لتنسيق الرقابة على البنوك المؤثرة على النظام العالمي. وأدخلت بعض التحسينات فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين مناطق الاختصاص والإفصاح عن الانكشافات المالية، التي ربما تساعد الهيئات الرقابية على الكشف عن المخاطر في مرحلة مبكرة وإتاحة قدر أكبر من الانضباط السوقي. وتجرى تقييمات للنظم المالية المؤثرة بتواتر أكبر، وتم تحسين الرقابة المالية، وخصوصاً فيما يتعلق بالآثار الانتشارية الدولية من بلد واحد إلى بلدان أخرى (دراسة IMF, 2012). ونفذت إصلاحات مهمة أخرى تتعلق بالقواعد لهيئات تصنيف الائتمان وأسواق المشتقات المالية خارج البورصة ونظام الظل المصرفي (راجع مقال «ما هو نظام الظل المصرفي؟» في عدد يونيو ٢٠١٣ من مجلة التمويل والتنمية، رغم أن التقدم كان أبطأ (دراسة FSB, 2013).

وعلى الرغم من تحسن عمل النظام المالي الدولي واستقراره — والحفاظ على نظام عالمي ومفتوح تزاوُل فيه تجارة غير مقيدة إلى حد كبيرة في الخدمات المالية — ظلت الهيئات الرقابية في كل من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة تخضع الأنشطة المحلية للبنوك الأجنبية لقدر أكبر من الفحص والتنظيم. وعلى سبيل المثال، ظلت الهيئات التنظيمية في البلدان المضيفة تشجع البنوك على الاحتفاظ بمستويات أعلى من رأس المال والسيولة محلياً و/أو تحويل فروع البنوك الأجنبية إلى شركات تابعة حتى يكون من الصعب على البنوك نقل رأس المال والسيولة بحرية ضمن عملياتها العالمية ويكون أسهل على السلطات الحد من مشاركة البنوك المحلية في الأنشطة الدولية. وقد ركزت الهيئات الرقابية بدرجة أكبر في كيفية اقتسام السيولة ورأس المال بين البنوك والشركات الأجنبية المنتسبة لها.

وتسعى أيضاً بعض التنظيمات الجديدة الصادرة عن البلد الوطن إلى الحد من أنشطة التداول المحمية بحقوق ملكية (عندما تقوم البنوك بشراء وبيع أوراق مالية على حسابها الخاص، مما يعرض المؤسسات لتقلبات الأسواق) وفصل تلك الأنشطة عن أخذ الودائع بالتجزئة وغير ذلك من الأنشطة. ويمكن أن تؤدي هذه التدابير الاحترازية إلى الحد من مقدار انكشاف عملية واحدة في مجموعة مصرفية لعمليات أخرى داخل نفس المجموعة مع انفصال العمليات المحلية والأجنبية للكيانات المنتسبة قانوناً، وإن كان من الممكن أن تؤدي إلى حالات من انعدام الكفاءة في العمليات الداخلية للبنوك الدولية.

## الخطوات التالية

حتى يتسنى حماية الاقتصادات المحلية والممولين الضريبين وخفض، إن لم يكن استئصال، الآثار السلبية التي يمكن أن تنشأ عن الاعتماد المتبادل للنظم المالية، يتعين تحسين الأطر التنظيمية والرقابية المعنية بالأنشطة المالية الدولية. وعلى الرغم من تحسن التنسيق في التنظيم خلال الأيام الأولى من الأزمة، فلا يزال الطابع الوطني السمة الغالبة على التنظيم والرقابة الماليين. وللحفاظ على المنافع وخفض المخاطر المترتبة على الاندماج العالمي للأسواق المالية ينبغي بذل جهود إضافية على مستوى السياسات — بما في ذلك التعامل مع تسوية أوضاع المؤسسات المالية المتعثرة والجانب الأهم منها، وهو تحديد البلد الذي سيتحمل فيه ممولو الضرائب هذه المدفوعات فضلاً عن مقدار تلك المدفوعات.

وفي نهاية المطاف، فإن الخوف من التكاليف المتضمنة في تسوية أوضاع المؤسسات المخففة (والتعامل مع الشركات التابعة لها وفروعها في الخارج) هو الذي عزز من التركيز الوطني للهيئات التنظيمية وعلى سبيل المثال، اقترحت السلطات التنظيمية السويسرية مؤخرا منهجا يعتمد على الدرجات لتحديد ما إذا كانت

## مشكلات التعامل مع المؤسسات المخففة ليست هي العائق الوحيد الذي يحول دون زيادة التنسيق بين السلطات الوطنية.

البنوك السويسرية التي تنفذ عمليات أجنبية والبنوك الأجنبية العاملة في سويسرا منظمة بطريقة تيسر تسوية أوضاعها في حال وقوع أزمة دون الإضرار بالمهام المؤثرة على النظام للبنوك العاملة في سويسرا.

ومن المهم وضع ترتيبات تحدد طريقة مشاركة الحكومات ومساهماتها في التمويل اللازم للتعامل مع المؤسسات الضعيفة التي تعمل خارج الحدود وطريقة تخصيص الخصوم والأصول في حالة تسوية أوضاع مؤسسة أو تصفيتها، وطريقة تقاسم أي تكاليف نهائية (بما في ذلك التأمين على الودائع والضمانات للخصوم بخلاف الودائع المؤمن عليها، وغير ذلك من أشكال الدعم الحكومي) بين مناطق الاختصاص. ورغم أن الاتحاد المصرفي في الاتحاد الأوروبي لا يزال عملاق الإنجاز، فإنه يمثل، بإصلاحاته الداعمة، محاولة لوضع تلك الترتيبات وتقنينها وإضفاء طابع مؤسسي عليها.

ومشكلات التعامل مع المؤسسات المخففة ليست هي العائق الوحيد الذي يحول دون زيادة التنسيق بين السلطات الوطنية. فالنضارب يمكن أن ينشأ بين السلطات الرقابية التي تخضع لها المؤسسات المالية العابرة للحدود في البلد الوطن وفي البلد المضيف عندما يمر البنك المعني أو الكيان المنتسب له، بضائقة مالية وتسعى السلطات إلى الاحتفاظ بمستويات رأس المال والسيولة محليا — أو عندما تكون الدورة المالية في حالة انتعاش في بلد ما ولكن في حالة كساد في بلد آخر، مما ينشئ ضرورة تنسيق الأدوات وتطبيقها عبر مناطق الاختصاص المختلفة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تترتب على انعدام الإجراءات الوطنية آثار انتشارية سلبية على بلدان أخرى. وتعني بعض الآليات التي جرى الاتفاق عليها مؤخرا — في مجلس الاستقرار المالي بين الهيئات التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة — بمعالجة هذه المشكلة جزئيا. إلا أن عددا كبيرا من المسائل لا يزال دون معالجة. وعلى سبيل المثال، سيكون من الصعب ضمان عدم قيام البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في مناطق الاختصاص التي لا تسري عليها تلك القواعد بنفي التأثيرات التخفيفية لاحتياطات رأس المال الوقائية المعاكسة للدورة الاقتصادية، وهي عنصر في اتفاق بازل 3 يحث البنوك على رفع مستويات رأس المال في أوقات الرخاء وخفضها في أوقات الشدة.

وفي الوضع الأمثل، ينبغي أن يكون لكل بلد إطار تنظيمي يحكم دخول وعمل المؤسسات المالية الأجنبية دون أي اعتبار لمسألة المنشأ — بشرط أن تكون لدى البلد الأم أطر تنظيمية ورقابية كافية والقدرة على دعم مؤسساته عند الضرورة. إلا أن انتشار مفاوضات التجارة التفضيلية يعني أنه يمكن إتاحة فرص ومزايا خاصة لمؤسسات مالية أجنبية من بلدان معينة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة تركيز الخدمات المالية والموردين الماليين من عدد محدود من مناطق الاختصاص. ويمكن أن يشجع على ظهور حالات

مثل تلك التي شهدتها بعض بلدان شرق آسيا في عام 1997 حيث كانت البنوك اليابانية مؤسسات إقراض كبيرة، أو مؤخرا في بلدان وسط وشرق أوروبا حيث أصبح وجود البنوك من بضع بلدان من أوروبا الغربية مؤثرا على النظام المالي. وفي تلك الحالات أدى وجود مشكلات في البلد الأم إلى تقليص إمداد الائتمان في البلدان المضيفة وزيادة المشكلات في هذا المجال. ويمكن أن يساعد تحرير التجارة متعددة الأطراف على منع مشكلة التركيز بالسماح بدخول بنوك أجنبية سليمة من أكبر عدد ممكن من البلدان. وعندما تسمح الهيئات التنظيمية بحدوث منافسة خالية من التشوهات وتدعمها أطر تنظيمية ورقابية سليمة، فلن يكون بمقدورها فقط ضمان أعلى مستوى ممكن من السلامة والكفاءة للبنوك الأجنبية الداخلة، وإنما أيضا خفض مخاطر الصدمات التي يمكن أن تحدث في البلد الأم وتؤثر سلبا على مجمل سوق البلد المضيف.

وعلى وجه العموم، يعود الاندماج المالي العالمي بالنفع على البلدان المضيفة من خلال زيادة الكفاءة والمنافسة وتوافر المنتجات ونقل الدراية الفنية والتكنولوجيا. إلا أن الأزمة الأخيرة بينت أنها يمكن أيضا أن تعرض البلدان لمخاطر وتحديات جديدة. وفي حين ظلت المؤسسات الأجنبية في الغالب مصادر مستقرة لتقديم التمويل الخارجي خلال فترات الاضطراب المالي المحلي، فإن زيادة انفتاح القطاع المالي يمكن أن تعظم الآثار التي تحدثها الضغوط المالية في أجزاء أخرى من العالم على النظم المالية المحلية. ويمكن أن يسبب ذلك مشكلة ليس فقط للأسواق الصاعدة فحسب وإنما أيضا للنظم والاقتصادات المالية الأكثر تطورا.

وهذه المسائل لا تنقض مبررات الاندماج المالي الدولي. ولكنها بالتأكيد تدعو إلى زيادة الوعي والجمع الحصيف بين استجابات السياسات الوطنية والدولية لضمان أن يتخذ الاندماج المالي أشكالا تحد من المخاطر وتعظم من المنافع لجميع البلدان. وتمثل الحدود المالية المفتوحة جانبا مهما من هذا المنهج. فإلى جانب تكثيف الجهود الداعمة، يمكن أن تكفل الحدود المفتوحة كفاءة تقديم الخدمات المالية على المستوى الدولي وكذلك انخفاض المخاطر المرتبطة بها. ■

ستين كلايسنس مساعد مدير في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي، ووان ماركييتي مستشار في شعبة التجارة في الخدمات في منظمة التجارة العالمية.

المراجع:

- Claessens, Stijn and Neeltje Van Horen, 2013, "Impact of Foreign Banks," *The Journal of Financial Perspectives*, Vol. 1, No. 1, pp. 1-14.
- , forthcoming, "Foreign Banks: Trends and Impact," *Journal of Money, Credit and Banking*.
- Cull, Robert, and Maria Soledad Martinez Peria, 2010, "Foreign Bank Participation in Developing Countries: What Do We Know about the Drivers and Consequences of This Phenomenon?" *World Bank Policy Research Working Paper WPS 5398* (Washington).
- Financial Stability Board (FSB), 2013, "Progress of Financial Reforms," *Report to the G-20* (Basel).
- International Monetary Fund (IMF), 2012, "The IMF's Financial Surveillance Strategy" *IMF Policy Paper* (Washington).
- World Trade Organization (WTO), 2011, "Trade in Financial Services and Development," *Background Note by the Secretariat S/FIN/W/76* (Geneva).

# التجارة الذكية

تدفق الملكية الفكرية عبر الحدود يخضع لفحص اقتصادي دقيق في القرن الحادي والعشرين

تيري فيردييه

بالأساس ومستهلكة بسبب ما تحتويه من معلومات وإبداع. وحتى المنتجات المعيارية، من سلع مصنعة وأولية، مثل الملابس والنباتات، يمكن أن تدخل في قيمتها الآن نسبة مرتفعة من الابتكار والتصميم. وقد نمت التدفقات التجارية الدولية للمنتجات كثيفة الاستخدام للمعرفة بصورة مطردة منذ عام ١٩٩٧ (راجع الرسم البياني ١). إلا أن تجارة هذه السلع غير موزعة بالتساوي بين بلدان العالم (راجع الرسم البياني ٢). ومن الواضح أن بعض البلدان تقوم في الغالب بتصدير منتجات مصنعة بمكون تكنولوجي متقدم ومتوسط إلى متقدم بكميات أكبر من غيرها.

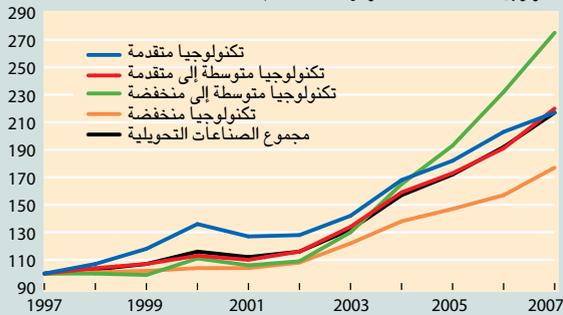
**شحنة** تتضمن عقار لوسارتان بوتاسيوم، الذي لا يحمل علامة تجارية، والمستخدم للمساعدة على خفض ارتفاع ضغط الدم، تغادر الهند متجهة إلى البرازيل. وأثناء عبور الشحنة عن طريق هولندا، تقوم سلطات الجمارك الهولندية، بناء على إيداع بانتهاك براءة اختراع الدواء، بضبط الشحنة واحتجازها لمدة ٣٦ يوما قبل أن تفرج عنها في نهاية المطاف وتعيدها إلى الهند. كان هذا الحدث، الذي وقع في ديسمبر ٢٠٠٨، جزءا من موجة من عمليات ضبط أدوية لا تحمل علامات تجارية في طرق عبور رئيسية تمر بأوروبا. وقد جدد المخاوف بشأن التجارة الدولية للمنتجات الصيدلانية وألقى الضوء مرة أخرى على مسألة إتاحة الأدوية الضرورية للفقراء بأسعار يستطيعون تحملها في عالم تسوده العولمة.

كذلك على ساحة الملكية الفكرية، وسعت خدمات الموسيقى الرقمية الدولية الكبيرة، أي تيونز وسبوتيفاي وديزر، وجودها العالمي خلال السنتين الماضيتين من نحو ٢٠ بلداً إلى أكثر من ١٠٠ بلد. وفي عام ٢٠١٢، ارتفعت إيرادات الأقسام الرقمية لشركات التسجيلات إلى أكثر من ثلث مجموع إيرادات صناعة الموسيقى — أي بزيادة مقدارها ٩٪ مقارنة بالعام السابق. وفي ذلك العام، احتشد آلاف المتظاهرين في بلدان أوروبا للاحتجاج على اتفاق دولي لمكافحة القرصنة (اتفاق مكافحة التزييف التجاري)، خشية أن يشجع مراقبة الإنترنت وتقييد حريتهم في تنزيل الأفلام والموسيقى مجانا.

وتصور هذه الأمثلة وجهين لظاهرة واحدة، وهي أن الأفكار والمعلومات والمعارف أصول قابلة للتداول بصورة متزايدة، تتخذ أشكالاً كثيرة في إنشائها ونشرها وحركتها عبر الحدود. وهي الآن في قلب الاقتصاد العالمي للقرن الحادي والعشرين. وبالفعل، تكمن معظم القيمة المنشأة في الأدوية الجديدة وفي المنتجات ذات التكنولوجيا المتقدمة في مقدار الابتكار والبحث والاختبار الذي يسبق طرح هذه المنتجات في الأسواق لتؤتي ثمرها. وعلى نفس المنوال، تمثل الأفلام والتسجيلات الموسيقية والكتب وبرمجيات الكمبيوتر أصولاً متداولة

الرسم البياني ١  
زيادة التدفقات

لا تزال تدفقات التجارة الدولية للمنتجات كثيفة الاستخدام للمعرفة تنمو باطراد منذ أواخر التسعينات.  
(تجارة السلع المصنعة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حسب شدة التكنولوجيا، ١٩٩٧-٢٠٠٧، المؤشر ١٩٩٧=١٠٠)



المصدر: دراسة (2010) OECD.



تستند الملكية الفكرية إلى المعلومات والمعرفة، اللتين تتسمان بخاصيتين اقتصاديتين محددتين. فأولاً، لا يؤدي استخدام شخص ما للمعلومات أو المعرفة إلى إقصاء استخدام شخص آخر لها. ولناخذ على سبيل المثال أي أغنية أو برنامج كمبيوتر أو تصميم أزياء: كل منها يمكن أن يستخدمه أو يتمتع به عدة أشخاص في نفس الوقت أو في أوقات متتابة. فعلى عكس سلع أخرى مثل التفاح أو السيارات، تمثل المعلومات سلعة غير تنافسية؛ أي يمكن لأكثر من شخص أن يستهلك المنتج في نفس الوقت. ولذلك، فبمجرد خروج هذه الأعمال إلى الوجود، يمكن وينبغي نشرها بصورة كبيرة من خلال إتاحتها لقطاعات واسعة من الناس.

وثانياً، من الصعب بوجه عام منع الآخرين من استخدام المعلومات أو تقليدها أو استهلاكها بدون إذن. وبالتالي قد يتعذر منع استخدام الملكية الفكرية بإجراءات خاصة فردية. فعندما يكون إنتاج المعلومات مكلفاً، يفضل الأشخاص انتظار أن يقوم آخرون بإنتاجها ثم التمتع بمنافعها مجاناً. وتؤدي مشكلة «السلوك الطفيلي» هذا بدورها إلى قتل الحافز على استثمار الموارد والجهد المبذول في الإبداع والابتكار، وهو ما يردع النمو والتنمية. ويمكن علاج هذه المشكلة بتعريف وتنفيذ هياكل ملكية بشأن حق استخدام المعلومات واستهلاكها.

وغالباً ما يحدث هذا العلاج من خلال التدخل العام الذي يعكس مفاضلات جوهرية. فمن ناحية، تتطلب الكفاءة الاقتصادية نشر المعلومات على نطاق كبير من خلال إتاحة الملكية الفكرية على نطاق واسع. ومن ناحية أخرى، تتطلب الكفاءة وجود حوافز — بتوفير حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية — على إنشاء معلومات جديدة تتجاوز قيمتها تكلفتها بالنسبة للمجتمع. ويزداد تعقيد المشكلة بالنظر إلى أن خلق المعرفة عملية تتابعية تبني على نفسها؛ ذلك أن المعلومات تشكل مدخلا أساسياً لإنتاج مزيد من المعلومات. وتحل هذه المفاضلات من خلال نظام براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر: فمقابل الإفصاح عن جميع معلومات الاختراع، تعطي الحكومة للمخترعين حقوقاً حصرية واحتكاراً قانونياً لفترة زمنية محددة.

وفي سياق دولي، تنشأ مفاضلات إضافية من عدم المساواة في التوزيع الجغرافي لخلق المعرفة ونشرها. فمعظم الاختراعات التي تتضمن

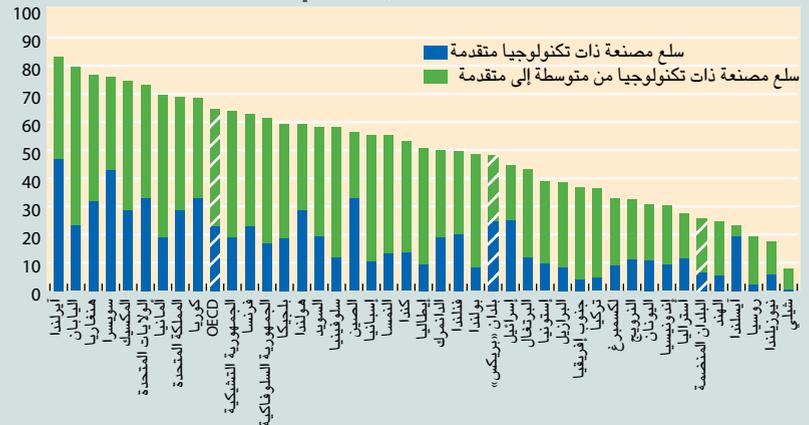
وتسلط الأمثلة السابقة الضوء أيضاً على الطريقة التي يؤدي بها نشر المعرفة من خلال المعاملات الدولية، سواء كانت شحنات سلع تقليدية أو مواد رقمية يتم تنزيلها من الإنترنت، إلى توليد توترات خطيرة بين البلدان وبين الأشخاص. فمسألة أن منتجي المعرفة لديهم الحق في منع الآخرين من استخدام اختراعاتهم وتصميماتهم وإبداعاتهم وأن بإمكانهم التفاوض بشأن المدفوعات التي يحصلون عليها من الآخرين مقابل استخدام إنتاجهم موضوع للجدل المحتدم والتوتر بين الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني. وما يسمى بحقوق الملكية الفكرية يتخذ أشكالاً عديدة: حقوق التأليف والنشر بالنسبة للأعمال الإبداعية والثقافية، وبراءات الاختراع بالنسبة للمنتجات المصنعة المبتكرة، والعلامات التجارية للبنود المصممة والأزياء. وتتفاوت شرعية ومدى حماية تلك الحقوق بصورة كبيرة من بلد إلى آخر وتدخل فيها اعتبارات اجتماعية وثقافية وإنسانية وسياسية. وسنركز في هذا المقال على البعد الاقتصادي للمشكلة، وهو الدور الذي تضطلع به حقوق الملكية الفكرية في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي، وتأثيرها على التنمية والرفاه العالمي، وسبل الحد من التوترات التي تولدها بين بلدان العالم.

الرسم البياني ٢

### البلدان المحركة للتكنولوجيا

التجارة في المنتجات التي تتطلب أعلى نسبة من التكنولوجيا تسود بدرجة أكبر في الاقتصادات المتقدمة، وتكون أقل في البلدان الأخرى.

(حصة التكنولوجيات المتقدمة والتكنولوجيات من المتوسطة إلى المتقدمة في صادرات الصناعات التحولية، ٢٠٠٧)





ولا يتم إبقاؤها في الخفاء بصورة استراتيجية من جانب المبتكر. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي توفير حماية قوية لحقوق الملكية إلى حفز نقل التكنولوجيا إلى البلدان منخفضة الدخل من خلال التجارة في السلع والخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر وتراخيص التكنولوجيا. وبالفعل، عندما تحظى الابتكارات بحماية أفضل من التقليد والتزوير، يمكن أن يرجح بدرجة أكبر أن يقوم المبتكرون بتصدير إنتاجهم من التكنولوجيا والتصميمات واستثماره وترخيصه عبر الحدود. ويمكن في نهاية المطاف

إمكانات تجارية تأتي من شركات كائنة في اقتصادات متقدمة وعدد قليل من اقتصادات الأسواق الصاعدة. إلا أن منطلق التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر يعني ضمنا أن المعرفة غالبا ما تنتشر وتستخدم حيثما تكون تكاليف الإنتاج منخفضة — أي في البلدان منخفضة الدخل. وتقدم النظرية الاقتصادية رؤية متبصرة عن هذه المفاضلات والدور الذي تقوم به حقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد العالمي.

## اقتصاديات خلق المعرفة

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة المبتكرة، يؤدي توفير حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية إلى الحد من التقليد و يتيح للمبتكرين الحصول على حصة أكبر من المنافع التي تثمرها أنشطتهم الإبداعية. ويؤدي ذلك إلى تشجيع الابتكار وزيادة نمو الإنتاجية. ولكن مع التجارة الدولية، تؤثر حقوق الملكية الفكرية على نشر المعرفة ومن ثم على موقع الإنتاج بين المبتكرين في البلدان التي ترتفع فيها التكلفة ومستخدمي المعرفة في المناطق التي تنخفض فيها التكلفة. ويشير المنطق الاقتصادي إذن إلى أن وجود آثار غير مباشرة أخرى يمكن أن يوازن الآثار الإيجابية التي تقدم ذكرها: فتوفير حماية أفضل لحقوق الملكية الفكرية يتيح إنتاج سلع أطول عمرا في الاقتصادات المتقدمة المبتكرة. وعلى المدى البعيد، يعني ذلك ضمنا ضرورة نقل موارد مثل العمالة الماهرة والمهندسين والموارد المالية إلى الإنتاج المادي وبعيدا عن أنشطة البحث والتطوير في المنطقة المتقدمة المبتكرة. ويمكن أن يسفر ذلك عن إبطاء كل من الابتكار والنمو في الاقتصاد العالمي.

وبالنسبة لمعظم البلدان منخفضة الدخل، ترتبط حقوق الملكية الفكرية بصورة وثيقة بمسألة نقل التكنولوجيا ونشرها، وهي عملية تحدث من خلال عدد من القنوات في الاقتصاد العالمي. وتمثل التجارة الدولية في السلع والخدمات — وعلى وجه التحديد واردات السلع الرأسمالية والوسيلة — قناة مهمة لنقل التكنولوجيا. ويحدث ذلك من خلال الهندسة المعكوسة — أي اكتشاف التكنولوجيا وراء جسم ما بتفكيكه — وإن كان يحدث أيضا من خلال تعلم طرق الإنتاج عبر الحدود، وكذلك تصميم المنتجات والتصميم التنظيمي. وثمة قناة ذات صلة هي الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإتاحة التكنولوجيا الخاصة بها للشركات التابعة لها، التي تقوم بعد ذلك بنشرها في الاقتصاد المحلي. وأخيرا، يمكن أيضا أن تنتشر التكنولوجيا من خلال التراخيص الدولية، وهو ما يقتضي شراء حقوق الإنتاج والتوزيع فضلا عن المعرفة اللازمة للاستفادة من هذه الحقوق بفعالية.

وفيما يتعلق بالابتكار، تشير النظرية الاقتصادية إلى أن تأثير توفير حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية على انتشار التكنولوجيا ليس محسوما وغالبا ما يعتمد على خصائص البلد المعني. فتوفير حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية يقيد انتشار التكنولوجيا نظرا لأن براءات الاختراع تمنع الآخرين من استخدام المعرفة المملوكة للغير. ويؤدي تزايد قوى السوق لأصحاب حقوق الملكية الفكرية الأجانب إلى تحويل الأرباح إلى الشركات الاحتكارية الأجنبية وبعيدا عن الشركات المحلية والمستهلكين المحليين، مما يتسبب في رفع الأسعار وزيادة تكاليف الواردات وخفض الناتج المحلي، وهو ما يمكن أن يعوق نشر المعرفة. إلا أنه من الممكن أيضا أن تسهم حقوق الملكية الفكرية بدور إيجابي في نشر المعرفة، نظرا لأن المعلومات المتاحة في مطالبات براءات الاختراع تتيح بالضرورة للمخترعين المحتملين الآخرين في البلد

## ويفترض أن يحقق اتفاق تريبس توازنا بين المنافع التي تثمرها حماية حقوق الملكية الفكرية والتكاليف المترتبة عليها

أن تسفر تلك الزيادة في تدفقات المعاملات في البنود كثيفة الاستخدام للمعرفة عن آثار انتشارية مفيدة مع انتشار المعلومات في الاقتصادات المستخدمة للمعرفة.

وفي حين توجد افتراضات نظرية جيدة مؤداها أن توفير حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية يفيد البلدان المبتكرة، فإن النتيجة أقل وضوحا بكثير بالنسبة للبلدان النامية، التي يكون فيها الابتكار محدودا أو منعدما. وبتحديد أكبر، يتوقع أن تؤدي حماية حقوق الملكية الفكرية إلى زيادة النمو في البلدان التي تتجه نحو التجارة الحرة وتمتلك ميزة تنافسية في الأنشطة المبتكرة كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا. وبالنسبة للبلدان التي لا تملك تلك المزايا، تعني تلك الحماية ببساطة إحكام القبضة الاحتكارية للشركات الأجنبية وتراجع الرفاه المحلية — تحديدا في البلدان التي تكون فيها القدرات الابتكارية محدودة أو منعدمة والتي يمكن لو كانت الظروف مختلفة أن تستمتع بالاستفادة المجانية من الابتكارات الأجنبية.

وبالنظر إلى أوجه الغموض النظرية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية في الاقتصاد العالمي، يتعين اللجوء إلى أدلة تجريبية. وتتناول دراسة أعدتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (دراسة Falvey, Foster, and Memedovic, 2006) دور حقوق الملكية الفكرية في الابتكار والنمو ونقل التكنولوجيا. وتنتهي الدراسة إلى أن آثار حقوق الملكية الفكرية تختلف باختلاف البلدان، وتبين الدراسة أن زيادة الحماية تؤدي إلى تشجيع الابتكار المحلي والنمو في البلدان التي تتوفر لها قدرات محلية كبيرة على الابتكار (مقيسة بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أو مخزون رأس المال البشري) وزيادة الانفتاح على التدفقات التجارية الدولية. وفي المقابل، يكون أثرها محدودا على الابتكار في البلدان منخفضة الدخل التي تكون قدراتها الابتكارية أقل. وبالمثل، يتوقف أثر حقوق الملكية الفكرية على انتشار التكنولوجيا من خلال التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر ومنح التراخيص على خصائص البلد المعني. وتشير الأدلة إلى أن هذه القنوات مصادر مهمة لنشر التكنولوجيا ولكن فقط في البلدان التي بلغت مستوى معين من القدرة على تطوير المعرفة التي نشأت في الخارج أو استخدامها أو البناء عليها. وفي تلك الحالات، يسهم توفير حماية أكبر لحقوق الملكية الفكرية في انتشار التكنولوجيا عن طريق حفز التدفقات التجارية، وإن لم يكن بالضرورة في السلع والقطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة أو تستخدم فيها المعرفة بدرجة كثيفة. ويدل ذلك ببساطة على أنه بالنسبة لعدد كبير من الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة،



وغيره من المعاهدات الاستثمارية الثنائية واتفاقات التجارة الحرة التي جرى توقيعها في العقد الماضي بين اقتصادات متقدمة واقتصادات أقل تقدماً. وتتضمن هذه الاتفاقات التزامات صريحة بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية تتجاوز معايير اتفاق تريبس.

وما الذي سيحسن توازن المفاضلات الاقتصادية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية ويحد من التوترات الدولية القائمة؟ المرونة هي مبدأ أساسي يقوم عليه تحسين التوازن، وله انعكاسات واضحة على السياسات. فأولاً، ينبغي أن تتغير السياسة حسب مستوى التنمية للبلد المعني ومستوى قدراته من حيث التقليد أو الابتكار. فبالنسبة للبلدان الفقيرة، التي لديها مؤسسات ضعيفة وقدرات محدودة في مجال البحث والتطوير، تبدو حقوق الملكية الفكرية غير ذات جدوى. بل الأهم تحسين البيئة الاستثمارية وتنفيذ السياسات التجارية التي تشجع واردات التكنولوجيا المتجسدة في السلع. ويمكن عدم إلزام هذه البلدان بتطبيق وإنفاذ الالتزامات القوية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وفي بعض الظروف (مثل تصنيف الأمم المتحدة لبلدان في فئة «أقل البلدان نمواً»)، ينبغي أن تتاح لتلك البلدان الآليات التي تحد من تكلفة استيراد السلع التي تحميها حقوق الملكية الفكرية. وبالنسبة للبلدان النامية الأخرى، في المستوى المتوسط، والتي تملك قدرات أعلى على التقليد والابتكار، يمكن أن يؤدي تنسيق الحماية على النحو الذي يقتضيه اتفاق تريبس إلى حفز الشركات المحلية على التحول من أنشطة التقليد إلى أنشطة الابتكار وتشجيع انتشار التكنولوجيا من خلال التجارة الدولية وبراءات الاختراع الأجنبية من مناطق الابتكار الأخرى. ولكن حتى يتسنى موازنة الآثار السلبية المترتبة على فرص التقليد المفقودة، يتعين أن تتضمن هذه العملية تحسين النفاذ إلى الأسواق الدولية، وخصوصاً إلى الأسواق المحلية للاقتصادات المتقدمة.

ولكن لا يبدو أن اتفاقات التجارة الثنائية تتحرك في ذلك الاتجاه؛ فالقواعد التي تحكم حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقات تكشف بالدرجة الأولى عن شواغل الاقتصادات المتقدمة. ومن ثم فإن إحدى طرق الاقتراب من نواتج السياسة المبينة أعلاه تكون باستخدام المرونة في إطار اتفاق تريبس، الذي يسمح باستثناءات وفترات انتقالية تساعد على تصميم نظم لحقوق الملكية الفكرية بحيث تلائم احتياجات كل بلد في سياق متعدد الأطراف وأكثر توازناً. ومن شأن هذه العملية أن تيسر التجارة الدولية في السلع الذكية — مثل الأدوية ومواد الترفيه الرقمية — التي تنقذ الأرواح أو تزيد من بهجة الحياة. ■

تيري فيردييه مهندس عام للطرق والكباري، وأستاذ بكلية باريس للاقتصاد وزميل بحوث بمركز بحوث السياسات الاقتصادية.

المراجع:

Correa, Carlos, 2001, Review of the TRIPS Agreement: Fostering the Transfer of Technology to Developing Countries (Penang, Malaysia: Third World Network).

Falvey, Rod, Neil Foster, and Olga Memedovic, 2006, "The Role of Intellectual Property Rights in Technology Transfer and Economic Growth: Theory and Evidence," United Nations Industrial Development Organization Working Paper (Vienna).

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2010, Measuring Globalisation: Economic Globalisation Indicators (Paris).

مثل الإلكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية، والفضاء الجوي، والطاقة النووية، لا تمثل حماية حقوق الملكية الفكرية أهمية للقدرة التنافسية. فالمنتجات في تلك الصناعات غالباً ما تكون أعقد من أن تقلد في البلدان منخفضة الدخل. ويمكن أن تطبق بعض الشركات استراتيجيات مثل سرية الصناعة لاستغلال ابتكارها. وتوجد أيضاً أهمية لزيادة الحماية بالنسبة لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن أيضاً في صناعات محددة فحسب — غالباً الكيماويات والمستحضرات الصيدلانية. وتكون لهذه الحماية أهمية أكبر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض مراحل الإنتاج — تصنيع العناصر، والإنتاج النهائي، والبحث والتطوير — التي تكون أكثر حساسية لحماية المعرفة من نقاط أخرى على خط الإنتاج العالمي.

والاستنتاج العام الذي يخلص إليه البحث هو أن دور حقوق الملكية الفكرية في النمو والرفاه في الاقتصاد العالمي المتكامل يختلف بشدة باختلاف البلدان والقطاعات. فالحماية تشجع الابتكار المحلي والنمو في البلدان التي تملك قدرات محلية كبيرة على الابتكار، وتشجع نشر التكنولوجيا — ولكن فقط في البلدان التي يتمتع سكانها بقدر كاف من التعليم ولديها بنية تحتية فكرية يمكن أن تستخدم التكنولوجيات الجديدة وتطوعها بصورة إنتاجية. وعلاوة على ذلك، يرجح بدرجة أكبر أن تؤول منافع تلك الحماية إلى الاقتصادات الأكثر انفتاحاً على التجارة الدولية والأكثر تقدماً والتي تعني أسواقها الأكبر قوة أقل للشركات الأجنبية.

## منهج عالمي

بالنظر إلى الفروق القوية بين البلدان والقطاعات، لا يستغرب أن تكون حقوق الملكية الفكرية مصدراً للمناقشات الساخنة والجدل المحتدم والتوترات بين الشركات والحكومات والجماعات المؤيدة. فعلى المستوى متعدد الأطراف، يمثل الاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) أهم محاولة لتضييق الفجوات في طريقة حماية حقوق الملكية الفكرية بين البلدان. وفي إطار منظمة التجارة العالمية، يهدف الاتفاق إلى تنسيق حقوق الملكية الفكرية وفق قواعد دولية مشتركة لحماية براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية والتصميم. وهو يضع الحدود الدنيا للحماية بين أعضاء منظمة التجارة العالمية ويتقيد بمبدأ عدم التمييز، الأساسي في نظام التجارة متعدد الأطراف.

ويفترض أن يحقق اتفاق تريبس توازناً بين المنافع التي تفرمها حماية حقوق الملكية الفكرية والتكاليف المترتبة عليها في البلدان المبتكرة والبلدان التي لا تملك (بعد) القدرة على الابتكار، باستثناء أنه سيسجع الابتكار المحلي ونشر التكنولوجيا الدولية. إلا أن الاتفاق قد وجّه له منذ اعتماده انتقادات شديدة من المنظمات غير الحكومية والحركات العالمية. ويقول منتقدو الاتفاق إنه يعكس ضغوطاً مدروسة تمارسها بضع شركات متعددة الجنسيات في الشمال تفرض نظم الملكية الفكرية للاقتصادات المبتكرة الأكثر تقدماً على البلدان منخفضة الدخل ذات الموارد والبنية التحتية المحدودة. وهناك فعلياً أدلة على استمرار نمو ما يسمى بالفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب (دراسة Correa, 2001)، مما يثير الشكوك بشأن قدرة الاتفاق على تحقيق منافع لأفقر بلدان العالم.

والإتجاه السائد في الاقتصادات المتقدمة ليس صوب إرخاء اتفاق تريبس وإنما صوب زيادة حماية حقوق الملكية الفكرية. وأحد الأمثلة على ذلك اتفاق مكافحة التزييف التجاري الأخير،



موظف في أحد خطوط إنتاج السيارة فولكسفاغن بيتل؛ بوبلار، المكسيك.

مزاياها التنافسية، يمكن خفض تكاليف الإنتاج الكلية.

وقد أصبحت البلدان النامية في آسيا، واقتصادات التحول في أوروبا، وعدد من البلدان الأخرى مثل المكسيك، تشارك بصورة نشيطة في التجارة القائمة على سلسلة العرض، لا للسيارات فحسب، وإنما لمنتجات مثل أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة والآلات الطبية. وعلى وجه العموم، زادت حصة السلع المصنعة في مجموع صادرات الاقتصادات النامية من ٣٠٪ في عام ١٩٨٠ إلى أكثر من ٧٠٪ اليوم، وتمثل الأجزاء والعناصر جزءا كبيرا من هذه الزيادة.

ويمكن أن تحقق التجارة القائمة على سلسلة العرض منافع كبيرة ولكن يمكن أيضا أن تجلب مخاطر جديدة وتحديات غير مسبوقه على مستوى السياسات، مثلما شهدنا في عام ٢٠٠٨ حين انهار حجم التجارة العالمية أثناء الأزمة المالية. فقد أدى التراجع الهائل في الائتمان والطلب الذي تسببت فيه الأزمة إلى إلحاق أضرار غير متكافئة بالبلدان التي كانت تعتمد بشدة على التجارة القائمة على سلسلة العرض. ويمكن أن يؤدي وقوع صدمة غير متوقعة في بلد تجهز فيه منتجات تستخدمها مصانع في اقتصادات موجودة في نقاط «أسفل السلسلة» إلى أصداء سلبية كبيرة — فعلى سبيل المثال، أثرت الفيضانات التي حدثت في تايلند في عام ٢٠١١ على طائفة واسعة من المنتجات مثل الإلكترونيات والسيارات والأحذية.

### تساعد الاقتصادات الأكثر فقرا

تتيح سلسلة العرض للبلدان الفقيرة المشاركة في الصناعات التحويلية للسوق العالمية، لأن الشركات تستطيع توزيع المهام كثيفة الاستخدام للعمالة والتي لا تتطلب مهارات مرتفعة في تلك الاقتصادات — مثل تجميع أجهزة الكمبيوتر المحمولة (اللابتوب) والهواتف المحمولة في كمبوديا وفيت نام.

ورغم أن حصة القيمة التي تضاف إلى المنتج من خلال أنشطة التجهيز في بلدان منخفضة الدخل تكون ضئيلة بوجه عام، فإن فرص العمل والدخل التي تتولد عن ذلك يمكن أن تحقق منافع كبيرة. وبمرور الوقت، ومع تزايد مشاركة البلدان في تلك التجارة، يمكنها أن تتوفر لها القدرة على زيادة حصة القيمة الكلية التي يتم توليدها محليا. فالصين وغيرها من الاقتصادات النامية التي تعد أطرافا مهمة في التجارة القائمة على سلسلة العرض لا تزال تولد حصة متزايدة من القيمة المضافة للسلع المصنعة على المستوى العالمي (راجع الرسم البياني ١).

ولم يتحول معظم البلدان في أفريقيا وعدد كبير من بلدان أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط باتجاه التخصص الرأسي والتجارة القائمة على سلسلة العرض التي ساعدت على دفع نمو التجارة في شرق آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا. ومن المهم أن يقوم عدد أكبر من الاقتصادات النامية بتكثيف

# إضافة القيمة

برنارد هوكان

## تحتوي

السيارة في المتوسط على آلاف المكونات التي ينتجها مئات الموردين الموجودين

في عشرات البلدان. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون لسيارة من طراز فولكسفاغن محرك مصنوع في ألمانيا أو المكسيك أو الصين؛ وظيفية كهرباء من تونس؛ ونظام مرشح عادم من جنوب إفريقيا.

وقد أتاح تراجع تكاليف التجارة والنقل والاتصالات للشركات توزيع خطوط إنتاجها جغرافيا. ولا يقتصر الأمر على أن كل مرحلة من مراحل الإنتاج تحدث في مرفق مختلف، بل إن كل مرفق غالبا ما يكون في بلد مختلف. وهذا النوع من الإنتاج، الذي يسفر عن حركة السلع والخدمات من بلد إلى بلد من خلال سلسلة العرض، سبب رئيسي وراء السرعة التي نمت بها التجارة العالمية في السلع والخدمات. فمنذ عام ١٩٥٠، زاد حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات ٢٧ ضعفا، ليصل إلى نحو ٢٠ تريليون دولار أمريكي، بوتيرة أسرع ثلاث مرات من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ويعزى جزء كبير من ذلك النمو إلى المنتجات والخدمات الوسيطة التي تنتقل من بلد إلى آخر في سلسلة العرض الدولية للشركات. وتضاف القيمة إلى المنتج في كل من البلدان التي تشكل جزءا من السلسلة (عملية تسمى التجارة الرأسية أو التخصص الرأسي). وعن طريق تنفيذ أنشطة ومهام معينة في بلدان مختلفة حسب

قسمت الشركات إنتاج السلع والخدمات على كثير من البلدان، مما أنشأ سلاسل عرض تخفّض التكاليف الكلية



وإجراءات التقييم. ومن الصعب تحقيق التعاون الدولي في السياسات التنظيمية لأن الهيئات التنظيمية تشعر بالقلق من أن تؤدي تلك الجهود إلى إعاقة الأهداف التنظيمية. ويزداد تعقيد الأمور لأن عددا كبيرا من الهيئات يمكن أن يكون له دور في وضع وإنفاذ القواعد التنظيمية المتعلقة بالمنتجات والعملية، التي صممت عموما دون مراعاة الطريقة التي يمكن أن تؤثر بها على حوافز التجارة القائمة على سلسلة العرض.

المشاركة في هذه التجارة. فالتجارة القائمة على سلسلة العرض تتيح للبلدان فرصة استغلال مزاياها التنافسية دون الاضطرار إلى تطوير صناعاتها المتكاملة رأسيا التي توفر للمنتجين السلع النهائية مع المدخلات الوسيطة التي يحتاجون إليها.

وأحد أسباب التواء هذا النمط للتجارة القائمة على سلسلة العرض هو أن التكاليف المرتبطة بالمعاملات الدولية — مثل النقل والبنية التحتية وحواجز التجارة وسياسات الحدود — أعلى بكثير في البلدان منخفضة الدخل منها في البلدان الأكثر ثراء (راجع الرسم البياني ٢). ومن منظور جزئي، تعزى هذه الظاهرة إلى عوامل جغرافية، ولكنها تعزى أيضا في حالات كثيرة إلى السياسات — مثل وضع قواعد تنظيمية بشأن المنتجات — التي ترفع تكاليف التجارة. ويعد خفض تكاليف التجارة وتحسين الصلات بالأسواق الإقليمية والعالمية شرطين أساسيين لتوسيع الاستثمار في أنشطة سلسلة العرض ولا ينطويان فحسب على تيسير التجارة (مثل خفض حالات التأخير في المعابر الحدودية). وإنما أيضا تحسين خدمات البنية التحتية المتصلة بالنقل وتشغيل نظم عبور إقليمية (دراسات WEF, Bain & Co., and Arvis and others, 2012 و World Bank, 2013).

الرسم البياني ١  
إضافة القيمة

لا تزال الصين وغيرها من الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الصاعدة في التجارة القائمة على سلسلة العرض تولد حصة متزايدة من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية العالمية. (القيمة المضافة، بمليارات الدولارات، حسب أسعار الصرف في ١٩٩٥)



المصدر: دراسة (Timmer and others 2013).

ملحوظة: تتضمن شرق آسيا اليابان وكوريا ومقاطعة تايوان الصينية. وتتألف مجموعة BRIIM من البرازيل وروسيا والهند وإندونيسيا والمكسيك وتركيا. وتتألف مجموعة EU15 من النمسا وبلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا وكلمبرغ وهولندا والبرتغال وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة. ويقصد بأمريكا الشمالية الولايات المتحدة وكندا.

## دعم التجارة القائمة على سلسلة العرض

أدى التوسع في التجارة القائمة على سلسلة العرض وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر المتصلة بها في مرافق الإنتاج إلى خفض كبير في حوافز البلدان لاستخدام أدوات السياسة التجارية مثل التعريفات الجمركية. فالتخصص في سلاسل التوريد يقتضي أن تكون لدى الشركات القدرة على استيراد منتجات وخدمات تقوم فيما بعد بتجهيزها وتصديرها. ومن شأن توفير حماية كبيرة للواردات زيادة التكاليف وإفقاد الشركات قدرتها التنافسية.

ويساعد عامل الخوف من فقدان القدرة التنافسية على تفسير الاتجاه العام نحو خفض التعريفات الجمركية على الواردات في

البلدان كثيفة الاستخدام لسلسلة العرض والفروق في المشاركة في التجارة القائمة على سلسلة العرض عبر البلدان. وتوجد لدى كثير من البلدان التي تشارك بدرجة أقل بكثير في هذا النوع من التخصص حواجز أعلى في التجارة — لا تتبدى فحسب في مستويات التعريفات الجمركية في المتوسط وإنما أيضا في استخدام تدابير لتقييد صادرات الموارد الطبيعية التي تمثل مدخلات «في نقاط عليا» في سلاسل القيم العالمية. ولكن بوجه أعم، يمكن أن تؤدي السياسات المحلية التي تزيد تكاليف التجارة إلى إنقاص كفاءة سلاسل التوريد أو فرض تكاليف على الشركات في البلدان الأخرى الموجودة أعلى أو أسفل سلسلة العرض وتمنع الاستثمار في سلاسل التوريد في البلد المعني.

ويمكن ألا تكون الحكومات مدركة بالضرورة لأثر السياسات على حوافز وعمليات الاستثمار. فعادة ما تكون اتفاقات التجارة القائمة والأشكال المماثلة لها من التعاون الدولي غير مصممة على أساس مراعاة سلسلة العرض. إلا أن التعامل مع السياسات التي تؤثر على هذه التجارة له انعكاسات على تصميم اتفاقات التجارة والتعاون التجاري — لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية. وتتسم السياسات التي ترفع تكاليف التدفقات الدولية للسلع والخدمات والمعارف والمهنيين — وكلها عناصر أساسية في التجارة القائمة على سلسلة العرض — بطبيعة تنظيمية بصورة متزايدة. ومن بينها التنظيمات المتعلقة بسلامة المنتج والصحة، و شروط الترخيص،

الرسم البياني ٢  
التكاليف تهتم

أحد أسباب التواء نمط التجارة القائمة على سلسلة العرض هو أن التكاليف المرتبطة بالمعاملات الدولية أعلى بكثير في البلدان منخفضة الدخل منها في البلدان الأكثر ثراء.

(تكاليف التجارة، المكافئ النسبي) (تكاليف التجارة، المؤشر، ١٩٩٦=١٠٠)



المصدر: دراسة (Arvis and others 2013).

ملحوظة: تمثل الأعمدة في اللوحة اليسرى متوسط تكاليف التجارة لكل بلد مع أعلى ١٠ شركاء تجاريين له، الذي يظهر في صورة ضريبة ضمنية على القيمة (حسب القيمة). وتمثل اللوحة اليمنى الاتجاه العام في تكاليف التجارة على مدى الوقت. وتكاليف التجارة هي الفرق بين التكاليف المشاهدة في المعاملات المحلية والتكاليف المشاهدة في المعاملات الدولية وتعزى إلى عوامل مثل المسافة الجغرافية وحواجز التجارة وسياسات الحدود والبنية التحتية أو سهولة النقل الدولي. وتشقق التكاليف من بيانات التجارة والإنتاج لكل من بلدان العينة البالغ عددها ١٧٨ بلداً. وتصنف البلدان حسب تصنيفات البنك الدولي للدخل على أساس نصيب الفرد من الدخل السنوي، على النحو التالي: البلدان منخفضة الدخل=١٠٣٥ دولارا أمريكيا أو أقل؛ البلدان في الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط=١٠٣٦ إلى ٤٠٨٥ دولارا أمريكيا؛ البلدان في الشريحة الأعلى من الدخل المتوسط=٤٠٨٦ إلى ١٢٦١٥ دولارا أمريكيا؛ البلدان مرتفعة الدخل=١٢٦١٦ دولارا أو أكثر.

ومن منظور التجارة القائمة على سلسلة العرض، تتسم المفاوضات التجارية الدولية بأنها أقل فاعلية بدلا من أن تسهل التجارة لأنها تتعامل مع مجالات محددة في السياسات — مثل معايير المنتجات، والتقييم الجمركي، وترخيص الواردات — بطريقة منفصلة. ولكن

## ستكون أحد المهام الأساسية لمجالس سلسلة العرض وضع خطة لمعالجة السياسات الأكثر ضررا.

بالنسبة لأي عملية من عمليات سلسلة العرض، فإن ما يهم هو جميع السياسات التنظيمية التي تؤثر على السلسلة ككل. فالمنهج الذي يعتمد على التعامل مع كل بند على حدة قد يترك بعض المجالات المهمة في السياسات دون معالجة، مما يشير إلى أن مسؤولي التجارة ينبغي أن يقوموا بأكثر من «التفكير في إطار سلاسل التوريد» عند تصميم اتفاقات التجارة (دراسة Hoekman and Jackson, 2013).

### الشراكات بين القطاعين العام والخاص

الخطوة الأولى لوضع منهج أوسع تكون باختبار نحو ست سلاسل توريد وإنشاء آلية — «مجلس» سلاسل التوريد — يضم الأعمال التجارية والهيئات التنظيمية ومسؤولي التجارة من البلدان المعنية لتحديد معوقات السياسات التي تلحق الضرر الأبلغ بعملياتها. وثمة ضرورة حاسمة لمشاركة المؤسسات التجارية بصورة نشطة في هذه الآلية لأن الهيئات التنظيمية والمسؤولين لا يفهمون عموما كيف تعمل سلسلة العرض وكيف تؤثر السياسات عليها.

ويفترض أن هناك مبررا للسياسات التنظيمية، مثل كفاءة صحة الإنسان وسلامته. ولكن قد يكون الأمر أن هناك حالات تكرر في القواعد التنظيمية وتداخلها في الشروط التي تفرضها هيئات مختلفة نتيجة لعدم تواصلها مع بعضها البعض. وعلى سبيل المثال، يتعين على شركة الكيماويات التي تستورد مادة الأستيل — المستخدمة في صناعة الأسبرين والباراسيتامول (المسمى أيضا أسيتامينوفين) — إلى الولايات المتحدة، أن تمتثل، في المتوسط، للقواعد التنظيمية المشابهة الصادرة عن خمس هيئات مختلفة لا تقوم غالبا بالتنسيق أو التواصل فيما بينها بصورة فعالة. ونتيجة لذلك، يحدث تأخير لشحنة واحدة من كل ثلاث شحنات — بما يكلف الشركة ٦٠ ألف دولار أمريكي عن كل يوم تأخير (دراسة WEF, Bain & Co., and World Bank, 2013). وبالتركيز على سلسلة العرض، يمكن أن يساعد المجلس على تحديد حالات التكرار تلك واحتمالات التوحيد.

وستكون أحد المهام الأساسية لمجالس سلسلة العرض وضع خطة لمعالجة السياسات الأكثر ضررا. ومن الضروري أن تشارك الهيئات التنظيمية المعنية والهيئات الحكومية المسؤولة عن السياسة الاقتصادية في هذا العمل حتى يتسنى للمجلس تقرير ما يلزم لخفض تكاليف امتثال الشركات التجارية دون الخروج عن الأهداف التنظيمية. ويمكن أن يساعد مجتمع الأعمال على تحديد الحلول الممكنة.

وينبغي أن تحدد الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال سلسلة العرض معيارا أساسيا للأداء تقرره السياسات لكل سلسلة عرض وذلك لإتاحة رصد أثر التغيرات في السياسات. ويستند هذا الأساس إلى بيانات بشأن نتائج محددة — مثل حالات التأخير وتغير أوقات التخليص الجمركي واستخدام وكفاءة آليات تسوية المنازعات. فالقياس مهم لأن إزالة مصدر واحد للتكاليف التنظيمية المزدوجة أو

المتكررة يمكن ألا يكون مفيدا إذا استمرت السياسات في مواصلة فرض تكاليف زائدة. ويتعين أن تسهم المؤسسات التجارية في البيانات المطلوبة لرصد الأداء.

ويتعين معالجة عدد من المسائل لإنجاح هذه المقترحات.

• ربما لا ترغب الشركات في توفير بيانات ذات صلة بسبب مخاوف تتعلق بالقدرة التنافسية وستكون عموما ضد تحمل تكاليف إضافية مرتبطة بجمع البيانات التي لا تكون قد أعدتها بالفعل. وبالتالي، فكلما كانت مؤشرات الأداء تبني على البيانات التي تجمعها الشركات بالفعل، كانت الطريق أقصر أمام مجالس سلسلة العرض لرصد النتائج بمرور الوقت.

• ربما لا تتفق الحكومات في البيانات المقدمة من الشركات، بينما يمكن أن تتخوف المؤسسات التجارية من توفير معلومات يمكن أن تستخدمها المؤسسات المنافسة. ويدعو ذلك إلى تجميع البيانات بطريقة لا يمكن بها تحديد فرادى المؤسسات التجارية باعتبارها مصدرا للمعلومات. وهناك نماذج جيدة — مثل النماذج التي وضعت لمسوح الشركات والأسر المعيشية — يمكن استخدامها لمعالجة تلك المخاوف. ويتعين أن يتولى إعداد البيانات ومعالجتها مؤسسة تكون مختصة فنيا ومستقلة عن المجال المعني.

وتتيح التجارة القائمة على سلسلة العرض فرصا جديدة للبلدان منخفضة الدخل لكي تصبح جزءا من «المصنع العالمي». ويتطلب تيسير تلك التجارة تدابير تتجاوز خفض تكاليف التجارة المحلية، رغم أن ذلك شرط أساسي للمشاركة في أنواع كثيرة من تلك التجارة. فمن الضروري أن يكون هناك تعاون دولي لخفض الآثار المعوقة للتجارة الناجمة عن ازدواجية السياسات التنظيمية. وسواء كان في سياق منظمة التجارة العالمية أو اتفاقات التجارة الإقليمية، مثل شراكة التجارة والاستثمار لدول المحيط الأطلسي والتي يجري التفاوض عليها بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، أو الاتفاقات التي تشارك فيها الاقتصادات النامية، فإن اتباع منهج جديد يستند إلى شراكة أوثق بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يسهم في تعزيز أهمية التعاون التجاري في دعم التجارة القائمة على سلسلة العرض. فسهمته، يمكن أن يؤدي اتباع منهج جديد يستند إلى شراكة أوثق بين القطاعين العام والخاص إلى الاتفاقات التي تشارك فيها اقتصادات. ■

برنارد هوكمان أستاذ في مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة في معهد الجامعة الأوروبية.

المراجع:

Arvis, Jean-François, Monica Alina Mustra, Lauri Ojala, Ben Shepherd, and Daniel Saslavsky, 2012, Connecting to Compete, 2012: Trade Logistics in the Global Economy (Washington: World Bank).

Arvis, Jean-François, Yann Duval, Ben Shepherd, and Chorthip Utoktham, 2013, "Trade Costs in the Developing World: 1995–2010," Policy Research Working Paper 6309 (Washington: World Bank).

Hoekman, Bernard, and Selina Jackson, 2013, "Reinvigorating the Trade Policy Agenda: Think Supply Chain!" VoxEU, January 23. www.voxeu.org/article/reinvigorating-trade-policy-agenda-think-supply-chain

Timmer, Marcel P., Abdul Azeez Erumban, Bart Los, Robert Stehrer, and Gaaitzen J. de Vries, 2013, "Slicing Up Global Value Chains," GGDC Research Memorandum 135 (Groningen, Netherlands: Groningen Growth and Development Centre).

World Economic Forum (WEF), Bain & Co., and World Bank, 2013, Enabling Trade: Valuing Growth Opportunities (Geneva: WEF).



# من الذي أطلق «جيني»؟

سيدة بلا مأوى وسيدة متسوقة خارج متجر في لندن، إنجلترا.

ديفيد فورسييري، براكاش لونغانى

## سجل

تفاوت الدخل أعلى مستوياته التاريخية. ففي عام ٢٠١٢، استحوذت أغنى ١٠٪ من السكان على نصف دخل الولايات المتحدة، في تقسيم للغنائم لم يشاهد في ذلك البلد منذ عشرينات القرن الماضي.. وفي البلدان التي تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كان تفاوت الدخل في السنوات الثلاث السابقة على عام ٢٠١٠ أكبر منه في السنوات الاثنتي عشرة السابقة عليه. وتأتي الزيادات الأخيرة على رأس التفاوت المتزايد لأكثر من عقدين في كثير من الاقتصادات المتقدمة.

ما الذي يفسر هذه الزيادة؟ هناك عدد من العوامل وراءها (دراسة Milanovic, 2011). فالتغيرات التكنولوجية في العقود الأخيرة قد أتاحت ميزة

تحرير الحساب  
الرأسمالي وضبط  
أوضاع المالية  
العامة ينطويان  
على مزايا كما  
يتسببان في زيادة  
عدم المساواة

للبارعين في العمل بأجهزة الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات. وأدت سلاسل التوريد العالمية إلى نقل المهام التي يمكن تنفيذها بمهارات منخفضة إلى خارج الاقتصادات المتقدمة. وبالتالي زاد الطلب على العمالة مرتفعة المهارة في الاقتصادات المتقدمة، مما زاد دخولها مقارنة بأصحاب المهارات الأقل. وقد كشف البحث الأخير الذي قمنا به عن عاملين آخرين يسهمان في زيادة التفاوت في الدخل. الأول هو فتح الأسواق الرأسمالية أمام دخول مؤسسات أجنبية والتنافس، وهو ما يشار إليه بعبارة تحرير الحساب الرأسمالي. والمصدر الثاني هو إجراءات السياسات التي تتخذها الحكومات لخفض العجز في ميزانياتها. ويشار إلى تلك الإجراءات في مصطلحات الاقتصاديين بعبارة «ضبط أوضاع المالية العامة»، وفي مصطلحات نقادهم بعبارة سياسات «التكشف».

ولا تعني هذه النتائج ضمناً أنه ينبغي ألا تضطلع البلدان بتحرير الحساب الرأسمالي أو ضبط أوضاع المالية العامة. فعلى أية حال، لا تتخذ إجراءات السياسة هذه من وحي اللحظة، وإنما تكون نتيجة لتقييم مؤداه أنها ستفيد الاقتصاد. وما يقترحه البحث هو أنه ينبغي

## هناك قنوات كثيرة يمكن من خلالها أن يؤدي تحرير الحساب الرأسمالي إلى زيادة التفاوت.

موازنة تلك المنافع بتأثيرها التوزيعي. وفي حالات كثيرة، قد تتوفر للحكومات مرونة وضع إجراءات سياسات بطريقة تخفف من حدة التأثير التوزيعي. وتدعو مديرة عام الصندوق، كريستين لاغارد (دراسة Christine Lagarde (2012) إلى تطبيق «سياسة مالية عامة لا تركز فقط على الكفاءة وإنما على الإنصاف، وخصوصاً على عدالة اقتسام عبء ضبط الأوضاع، وعلى حماية الضعفاء والمعرضين للمخاطر».

### انفتاح أمام التفاوت

ارتبطت العقود الثلاثة الأخيرة بتراجع مطرد في عدد القيود التي تفرضها البلدان على المعاملات المالية عبر الحدود، حسبما ورد في التقرير السنوي حول ترتيبات وقيود الصرف الصادر عن صندوق النقد الدولي. ويبين مؤشر لانفتاح الحساب الرأسمالي بني من هذه التقارير وجود زيادة ثابتة — بما يعني أن القيود المفروضة على المعاملات عبر الحدود رفعت بصورة مطردة. وفي الوقت نفسه، حدثت زيادة في تفاوت الدخل في الاقتصادات المتقدمة — مقيسة بمعامل جيني، الذي يتخذ القيمة صفر إذا كان جميع الدخل يقسم بالتساوي داخل بلد ما و ١٠٠ (أو ١) إذا كان شخص واحد يملك كل الدخل (راجع الرسم البياني ١).

ولمعرفة ما إذا كانت هناك صلة بين التطورين، قمنا بدراسة فترات من التغيرات الكبيرة في مؤشر انفتاح الحساب الرأسمالي، التي يرجح

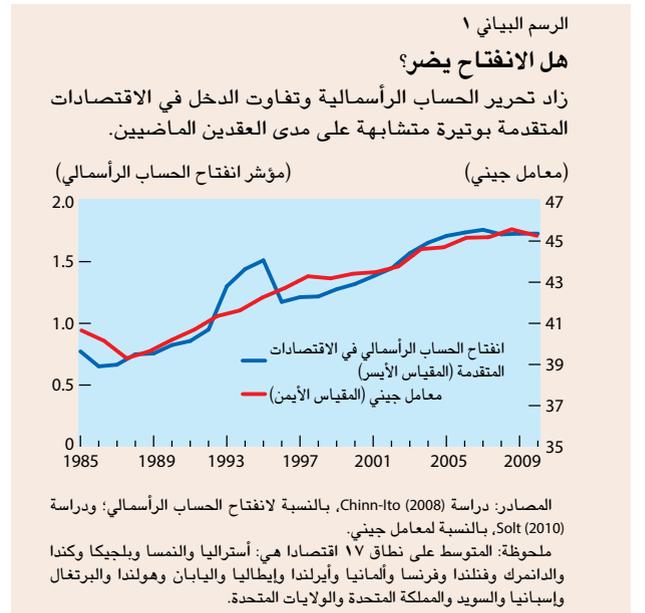
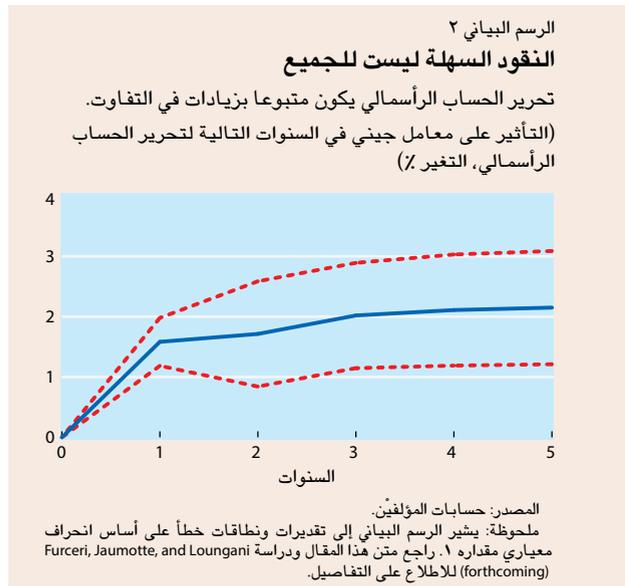
أن تمثل إجراءات السياسات المدروسة التي تتخذها الحكومات لتحرير قطاعاتها المالية. وباستخدام هذا المعيار، كانت هناك ٥٨ حالة من إصلاح الحساب الرأسمالي على نطاق واسع في ١٧ اقتصاداً متقدماً. وما الذي يحدث لتفاوت الدخل في أعقاب هذه الفترات؟ تشير الأدلة في المتوسط إلى أن تحرير الحساب الرأسمالي يكون متبوعاً بزيادة كبيرة ومستمرة في التفاوت. فمعامل جيني يزيد بنحو ١,٥ نقطة مئوية سنوياً بعد تحرير الحساب الرأسمالي وبنقطتين بعد خمس سنوات (راجع الرسم البياني ٢).

وقد جرى توثيق كبير في بحثنا لمدى ثبات هذه النتائج (دراسة Furceri, Jaumotte, and Loungani, forthcoming) وعلى وجه الخصوص، يظل تأثير تحرير الحساب الرأسمالي على تفاوت الدخل قائماً حتى بعد إدراج عدد كبير جداً من العوامل الأخرى المحددة للتفاوت، مثل الناتج والانفتاح للتجارة، والتغيرات في حجم الحكومة، والتغيرات في الهيكل الصناعي، والتغيرات الديموغرافية، والقواعد التنظيمية المعنية بأسواق المنتجات والعمالة والائتمان.

وهناك قنوات كثيرة يمكن من خلالها أن يؤدي تحرير الحساب الرأسمالي إلى زيادة التفاوت. وعلى سبيل المثال، يتيح تحرير الحساب الرأسمالي للشركات التي تواجه قيوداً مالية أن تقتصر رأس المال من الخارج. وإذا كان رأس المال مكتملاً بدرجة أكبر للعمالة الماهرة، فإن التحرير يزيد من الطلب النسبي على هذه العمالة، مما يؤدي إلى مزيد من التفاوت في الدخل. وتوجد فعلياً أدلة على أن تأثير تحرير الحساب الرأسمالي على تفاوت الأجور يكون أكبر في الصناعات التي تعتمد بدرجة أكبر على التمويل الخارجي وحيث يكون التكامل بين رأس المال والعمالة الماهرة أكبر (دراسة Larrain, 2013).

### على من يقع الضرر؟

يعد ضبط الأوضاع المالية — مزيج من خفض الإنفاق ورفع الضرائب للحد من عجز الميزانية — سمة مألوفة في إجراءات الحكومات. ولذلك يعرض التاريخ إرشادات جيدة لدراسة تأثير هذه السياسات على تفاوت الدخل. وعلى مدى الثلاثين عاماً الماضية، كانت هناك ١٧٣ حالة من ضبط أوضاع المالية العامة في عينتنا المؤلفة من ١٧ اقتصاداً متقدماً. وفي المتوسط، في جميع هذه الحالات، أدت إجراءات السياسات إلى خفض عجز الميزانية بنحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي.



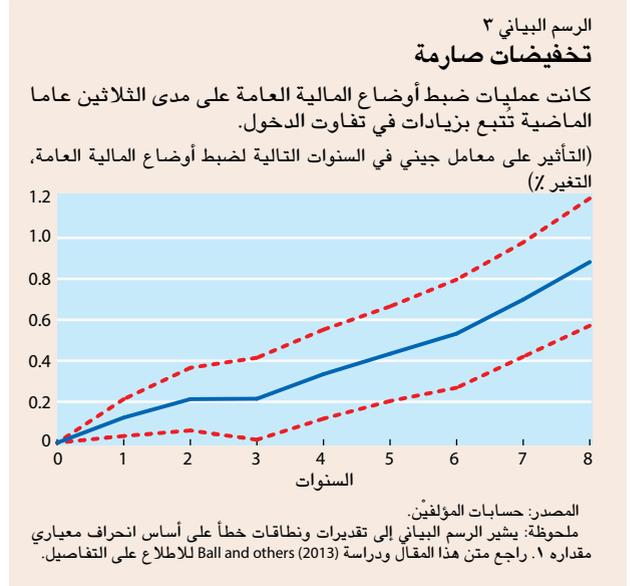
ومع الوقت، وفي ظل تخفيف عبء مدفوعات الفائدة على الدين، يمكن أن تقوم الحكومة أيضا بخفض الضرائب.

ولكن في وقت يكون فيه تزايد التفاوت مصدرا للقلق لكثير من الحكومات، تكون موازنة هذه المنافع بالتأثيرات التوزيعية مهمة أيضا. ويمكن أن يدفع الوعي بهذه الآثار بعض الحكومات إلى اختيار وضع إجراءات للسياسات بطريقة تعالج اختلالات التأثيرات التوزيعية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يسهم اللجوء بدرجة أكبر إلى الضرائب التصاعدية وحماية المزايا الاجتماعية للفئات الضعيفة في التصدي لبعض أثر ضبط أوضاع المالية العامة على تفاوت الدخل. ويمكن أيضا أن تقوم الحكومة، عن طريق تشجيع التعليم والتدريب للعمالة منخفضة الدخل متوسطة الدخل، بالتصدي لبعض القوى وراء زيادة التفاوت بعيدة الأجل. ■

ديفيد فورسيري اقتصادي وبراكاش لونغانى مستشار، وكلاهما في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

#### المراجع:

- Ball, Laurence, Davide Furceri, Daniel Leigh, and Prakash Loungani, 2013, "The Distributional Effects of Fiscal Consolidation," IMF Working Paper 13/151 (Washington: International Monetary Fund).
- Chinn, Menzie D., and Hiro Ito, 2008, "A New Measure of Financial Openness," Journal of Comparative Policy Analysis, Vol. 10, No. 3, pp. 309-22.
- Furceri, Davide, Florence Jaumotte, and Prakash Loungani, forthcoming, "The Distributional Effects of Capital Account Liberalization," IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).
- Lagarde, Christine, 2012, op-ed, China Daily, December 28.
- Larrain, Mauricio, 2013, "Capital Account Liberalization and Wage Inequality," Columbia Business School Research Paper (New York: Columbia University).
- Milanovic, Branko, 2011, "More or Less," Finance & Development (September).
- Morsy, Hanan, 2011, "Unemployed in Europe," Finance & Development (September).
- Solt, Frederick, 2010, Standardized World Income Inequality Database, Version 3.0.
- Woo, Jaejoon, Elva Bova, Tidiane Kinda, and Y. Sophia Zhang, 2013, "Distributional Consequences of Fiscal Consolidation and the Role of Fiscal Policy: What Do the Data Say?" IMF Working Paper 13/195 (Washington: International Monetary Fund).



وهناك أدلة واضحة على أن تراجع عجز الميزانيات كان متبوعا بزيادات في التفاوت. فقد زاد معامل جيني بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية بعد سنتين من ضبط أوضاع المالية العامة وبنحو نقطة مئوية واحدة بعد ثمانية أعوام من الضبط (الرسم البياني ٣).

ولعل أحد تفسيرات هذه النتائج هو أنه في حين تتوافق عمليات ضبط أوضاع المالية العامة مع تفاوت الدخل، فإنه يوجد في واقع الأمر عامل ثالث هو المسؤول فعليا عن الحركات في كلتا الظاهرتين. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي حدوث ركود أو تباطؤ في النشاط الاقتصادي إلى زيادة تفاوت الدخل ويؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، مما يرفع احتمالات إقدام الحكومة على ضبط أوضاع المالية العامة. إلا أن تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على تفاوت الدخل يظل قائما حتى بعد تحييد تأثيرات حالات الركود وتباطؤ النشاط الاقتصادي. وترد في دراستين حديثتين لصندوق النقد الدولي اختبارات أخرى لثبات هذه النتائج (دراسة Ball and others, 2013 و Woo and others, 2013).

ويمكن أن يؤدي ضبط أوضاع المالية العامة إلى زيادة تفاوت الدخل من خلال قنوات كثيرة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتضرر الفئات منخفضة الدخل من جراء خفض المزايا الاجتماعية وأجور موظفي القطاع العام وعمالة القطاع العام، والذي غالبا ما يرتبط بضبط أوضاع المالية العامة. ويمثل تأثير ضبط أوضاع المالية العامة على البطالة في الأجل الطويل قناة محتملة أخرى، نظرا لأنه يرجح أن ترتبط البطالة طويلة الأجل بخسائر كبيرة في الدخل (دراسة Morsy, 2011).

#### الدروس المستخلصة من السياسات

يسفر كل من تحرير الحساب الرأسمالي وضبط أوضاع المالية العامة عن تحقيق منافع. فالأول يتيح للشركات المحلية النفاذ إلى الموارد المجمعمة لرأس المال الأجنبي، وغالبا — من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص — إلى التكنولوجيا المصاحبة له. كما يتيح لهيئات الادخار المحلية أن تستثمر في الأصول خارج الوطن. وإذا تمت إدارة هذه الفرص بصورة سليمة، فإن التوسع فيها يمكن أن يعود بالنفع. وبالمثل، يتم ضبط أوضاع المالية العامة عموما بهدف الهبوط بالدين الحكومي إلى مستويات أكثر أمانا. ويمكن أن يؤدي خفض الدين بدوره إلى مساعدة الاقتصاد بخفض أسعار الفائدة —

# كعب أخيل

رافي بالاكريشنان، تشاد ستاينبرغ، مرتضى سيد

التقلب. وعلى مستوى أساسي، يعتقد على نطاق واسع حاليا أن تفاوت الدخل يؤدي إلى تأخير النمو والتنمية، لأسباب مثل الحد من تراكم رأس المال البشري في المجتمع (راجع مقال «أكثر أم أقل»، في عدد سبتمبر ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية). وتذهب دراسة Berg and Ostry (2011) التي أعدت مؤخرا إلى أنه يرجح بدرجة أقل للمجتمعات التي يشيع فيها تفاوت الدخل أن تحافظ على معدلات النمو لفترة طويلة.

والمقياس الموجز المستخدم على أوسع نطاق لقياس توزيع الدخل هو مؤشر جيني. وهو يتراوح من القيمة صفر، التي تعني مساواة كاملة لأن كل شخص يحصل على نفس الدخل، إلى القيمة ١٠٠، التي تعني انعدام المساواة بشكل تام لأن شخصا واحدا يحصل على كل الدخل. ومعنى ذلك أنه كلما زاد انخفاض مؤشر جيني، زادت عدالة توزيع الدخل بين مختلف أفراد المجتمع. وفي المجتمعات التي تنسم بقدر نسبي من المساواة، مثل السويد وكندا، تتراوح مؤشرات جيني بين ٢٥ و ٣٥، بينما تتجمع معظم الاقتصادات المتقدمة حول القيمة ٤٠. وفي كثير من الاقتصادات النامية يكون مؤشر جيني أعلى حتى من ذلك.

**نمت** آسيا على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية بوتيرة أسرع من أي منطقة أخرى في العالم، مما دفع كثيرين إلى تسمية السنوات القادمة «القرن الآسيوي». ومع نجاح المنطقة في الاندماج في السوق العالمية وبروز طبقتها المتوسطة بصورة متزايدة، توجد أسباب وجيهة للاعتقاد بأن الاقتصاد العالمي سيتحول بصورة متزايدة نحو آسيا في العقود القادمة.

إلا أن حظوظ آسيا مهددة بزيادة حادة في تفاوت الدخل الذي صاحب النمو خلال ربع القرن الماضي. ومن المفارقات أن نفس النمو الذي أدى إلى خفض الفقر المطلق هو الذي أحدث فجوة متسعة بين الذين يملكون والذين لا يملكون. وأدى هذا الاستقطاب إلى انتقاص صورة الإنجازات الاقتصادية التي حققتها المنطقة، ولكن إذا تركت هذه المسألة بدون معالجة، فمن الممكن أن تؤدي إلى عدم الوفاء بالوعد الآسيوي. ونتيجة لذلك، يبحث صانعو السياسات في المنطقة عن حلول لوقف التفاوت المتزايد وجعل النمو أكثر شمولاً. وسنتناول في هذا المقال الأسباب الكامنة وراء تدهور توزيع الدخل، ووجه أهميته، وما يمكن القيام به لجعل النمو الاقتصادي في آسيا أكثر شمولاً.

## النمو الشامل مسألة مهمة

ينبغي أن يكون المجتمع مهتما بالتصدي لتفاوت الدخل والثروة لا لأسباب أخلاقية فحسب وإنما لأنه تترتب على ذلك انعكاسات ملموسة بشكل أكبر. فبالنسبة لمعدل نمو معين، تعني زيادة التفاوت غالبا قدرا أقل من خفض الفقر. وتبين بحوث متزايدة أيضا أن تفاوت الدخل يرتبط بتدهور النتائج الاقتصادية، بما في ذلك انخفاض النمو وزيادة

أبراج سكنية ومساكن العمال في مومباي، الهند.

## الفقر وتفاوت الدخل في الهند والصين

انخفضت مستويات الفقر في الصين والهند بصورة ملموسة منذ أن شرع هذان البلدان، الأكبر حجما في آسيا، في انطلاقة اقتصادية — منذ ثلاثة عقود في الصين، وعقدين في الهند.

فقد انخفض مستوى الفقر في الصين بوتيرة هي الأسرع في أوائل الثمانينات ومنتصف التسعينات، مدفوعا بإصلاحات اقتصادية ريفية، وانخفاض المستويات الأولية للتفاوت، وإتاحة الرعاية الصحية والتعليم. ففي عام ١٩٨١، كانت الصين واحدة من أفقر بلدان العالم، مع بلوغ نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي يوميا ٨٤٪ — آنذاك خامس أكبر انتشار للفقر في العالم. وبحلول عام ٢٠٠٨، كانت نسبة الذين يعيشون في الفقر ١٣٪، أي أقل بكثير من المتوسط السائد في الاقتصادات النامية. وقامت الهند أيضا بخفض مستويات الفقر، وإن كان بوتيرة أبطأ من وتيرة الصين. ففي عام ١٩٨١ كانت نسبة الهنود الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي يوميا ٦٠٪، وهي نسبة أقل من

النسبة في الصين. وبحلول عام ٢٠١٠، انخفضت هذه النسبة إلى ٣٣٪، ولكن كانت أعلى بمرتين ونصف من النسبة في الصين.

وبالرغم من ذلك، زاد تفاوت الدخل في كل من البلدين. فالتقديرات الرسمية تشير إلى أن مؤشر جيني (حيث تمثل القيمة صفر المساواة التامة في توزيع الدخل، والقيمة ١٠٠ انعدام هذه المساواة بصورة تامة) زاد من ٣٧ في منتصف التسعينات إلى ٤٩ في عام ٢٠٠٨. وفي الهند زاد مؤشر جيني من ٣٣ في عام ١٩٩٣ إلى ٣٧ في عام ٢٠١٠، وفقا لبيانات بنك التنمية الآسيوي (Asian Development Bank, 2012). ويستند قدر كبير من اللامساواة إلى نوع الجنس والمكانة الاجتماعية وإتاحة الخدمات الاجتماعية.

ويعزى ما بين ثلث التفاوت الكلي وثلثيه في كل من الصين والهند إلى اتساع الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية، وكذلك بين المناطق.

وعلى وجه الخصوص، حتى مع نمو القوة الشرائية للمواطنين في آسيا، لم ترتفع دخول أفراد شريحة أدنى ٢٠٪ في السكان بنفس قدر ارتفاعها لبقية السكان (راجع الرسم البياني ٢). ويصدق ذلك على الاقتصادات الأقل تقدما نسبيا، بما في ذلك الصين وعدد كبير من بلدان جنوب آسيا كما يصدق على الاقتصادات الأكثر تقدما مثل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية. وتتعارض تجارب آسيا بشكل ملحوظ مع تجارب اقتصادات الأسواق الصاعدة في مناطق أخرى من العالم، وخصوصا في أمريكا اللاتينية، حيث ارتفعت دخول شريحة أدنى ٢٠٪ في السكان بقدر أكبر من ارتفاعها لبقية أقسام السكان منذ عام ١٩٩٠. ولذلك، ففي حين قادت آسيا بدون شك العالم من حيث معدلات النمو على مدى الخمسة والعشرين سنة الماضية، فإنه يمكن القول بأن طبيعة ذلك النمو كانت الأقل شمولاً على مستوى جميع المناطق الصاعدة.

## أقل شمولا

ظل انعدام المساواة المتزايد ظاهرة شبيهة عالمية على مدى ربع القرن الماضي، مع ارتفاع مؤشرات جيني عموما في جميع الاقتصادات المتقدمة والنامية. وقد أرجع كثير من المحللين ظاهرة ذلك الارتفاع، ولو جزئيا على الأقل، إلى قوى دولية تخرج عن سيطرة بلد واحد بعينه، مثل العولمة والتغيرات التكنولوجية التي تعطي الأفضلية للعمالة الماهرة على العمالة غير الماهرة.

## نقطة سوداء في سجل آسيا

على مدى ربع القرن الماضي، كان النمو المسجل في معظم الاقتصادات الآسيوية أعلى في المتوسط من النمو المسجل في أسواق صاعدة أخرى. وقد أتاح هذا النمو تخفيض مستويات الفقر المدقع بدرجة كبيرة — تناقص عدد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر المدقع (على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي يوميا) بمقدار النصف تقريبا، من أكثر من ١,٥ مليار شخص في عام ١٩٩٠ إلى أكثر قليلا من ٨٥٠ مليون شخص في عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من هذا السجل الكلي المثير للإعجاب في خفض الفقر، لا يزال يعيش في آسيا ثلثا فقراء العالم، مع وجود نصف هذه النسبة تقريبا في الصين والهند معا (راجع الإطار).

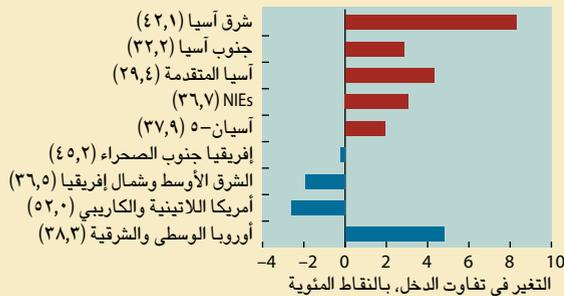
وعلاوة على ذلك، زاد تفاوت الدخل في جميع بلدان آسيا. وهذه ظاهرة جديدة في المنطقة وهي تتعارض بشدة مع فترة الانطلاقة الاقتصادية الهائلة التي حدثت في العقود الثلاثة السابقة على عام ١٩٩٠. وكان الشعار المرفوع في هذه الفترة هو «النمو مع المساواة»، حيث تمكنت اليابان والنمور الآسيوية من الجمع بين سرعة النمو والانخفاض النسبي — وفي كثير من الحالات هبوط — انعدام المساواة. ولذلك فإن السجل غير الناصع المسجل في آسيا مؤخرا بشأن تفاوت الدخل هو تحول يبعث على الدهشة.

ومن منظور دولي، ارتفعت مستويات التفاوت في آسيا على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية بوتيرة أسرع من أي منطقة أخرى (راجع الرسم البياني ١). وكان هذا الارتفاع أوضح ما يكون في الصين وشرق آسيا، تاركا مؤشرات جيني في أجزاء كثيرة في المنطقة بين ٣٥ و ٤٥. ولا يزال ذلك أقل من المستويات المسجلة في معظم بلدان منطقة إفريقيا جنوب الصحراء وبلدان أمريكا اللاتينية، التي يكون مؤشر جيني فيها في حدود ٥٠. إلا أن بلدان أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء (وكذلك الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) اقتربت في المتوسط من الاتجاه العام العالمي وخفضت التفاوت في الخمس وعشرين سنة الماضية، فقلصت بذلك الفجوة بينها وبين آسيا.

الرسم البياني ١

### نمو تنقصه عدالة توزيع الدخل

زاد تفاوت الدخل في آسيا على مدى ربع القرن الماضي بوتيرة أسرع من أي منطقة أخرى، وإن كان لا يزال أقل منه في أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء.



المصادر: CEIC Data؛ والسلطات الوطنية؛ وقاعدة بيانات تفاوت الدخل WIDER؛ وقاعدة بيانات PovcalNet للبنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعزى التغير في تفاوت الدخل إلى تغير النقطة في مؤشر جيني، المرجح على أساس عدد السكان. ويتراوح مؤشر جيني من قيمة صفر التي تعني المساواة التامة، حيث يحصل كل شخص على نفس الدخل، إلى قيمة ١٠٠ التي تعني انعدام المساواة بصورة تامة. حيث يحصل شخص واحد على كل الدخل. وتتألف مجموعة NIEs من منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة وكوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية. وتتألف رابطة آسيان-٥ من إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفيت نام. والأرقام بين الأقواس هي أحدث مؤشر لمعامل جيني.

ويشير الفرق بين التجربة الآسيوية وتجربة بقية العالم إلى أنه، إضافة إلى العوامل العالمية، قد تكون هناك سمات محددة في نمو آسيا زادت من حدة التفاوت في المنطقة. وربما تكون معالجة هذه العوامل — التي يقترح تحليلنا أنها تتضمن سياسات المالية العامة، وهيكل أسواق العمل، وإتاحة خدمات النظام المصرفي والخدمات

## توجد قيود شديدة على تأثير سياسة المالية العامة على إعادة توزيع الدخل في آسيا نتيجة لانخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي

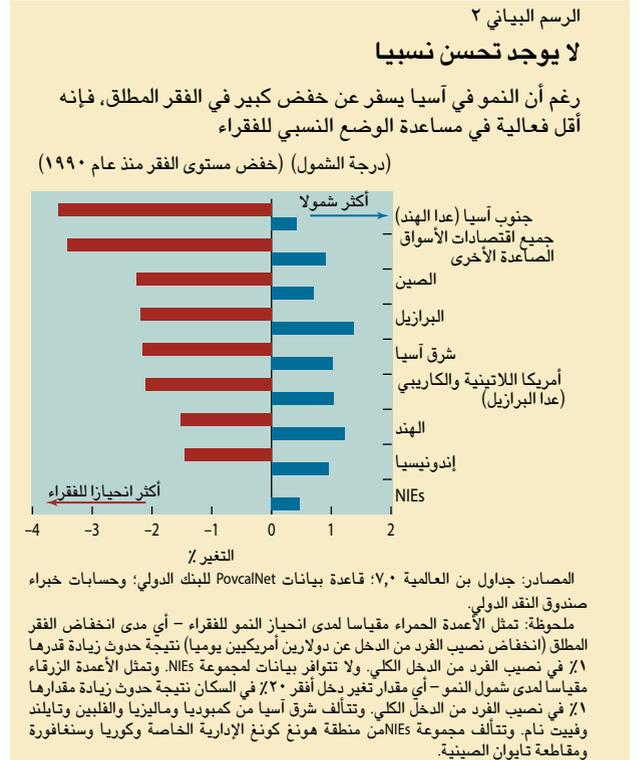
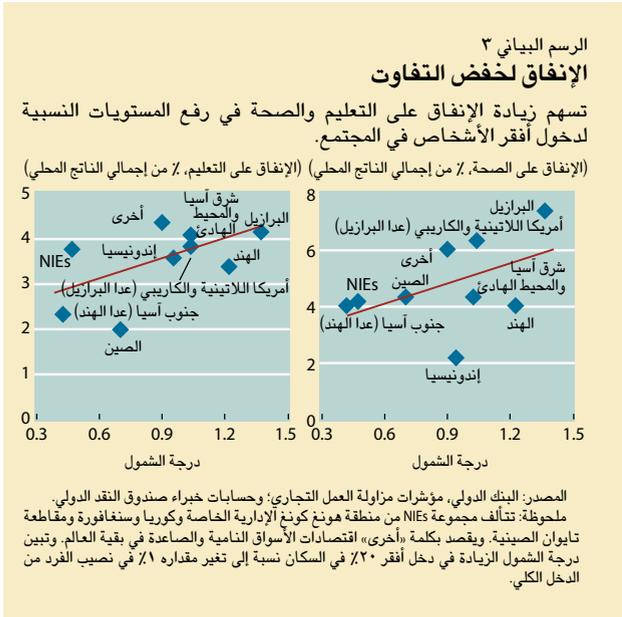
المالية الأخرى — هي المفتاح لتوسيع منافع النمو في آسيا، ومن ثم الحفاظ عليه. وعلى وجه الخصوص، تؤدي زيادة الإنفاق على التعليم، وسنوات الدراسة، وحصص العمالة من الدخل، وكذلك السياسات التي تزيد الاستفادة من الخدمات المالية، إلى زيادة كبيرة في مدى شمول النمو — أي مقدار ارتفاع دخل الفئات الأشد فقرا لدى ارتفاع متوسط الدخل. وقد تراجعت آسيا في كثير من هذه المجالات.

**انخفاض الإنفاق العام على القطاع الاجتماعي نتيجة لخيارات السياسات:** يشير الانخفاض النسبي في الإنفاق العام على الصحة والتعليم في آسيا إلى وجود دور مهم محتمل لسياسة المالية العامة (الضرائب والإنفاق) في تعزيز الشمول (راجع الرسم البياني ٣). وفي الاقتصادات المتقدمة، تشير التقديرات إلى أن السياسات المعنية بالضرائب والتحويلات (مثل السياسات المعنية بالرعاية الاجتماعية والبطالة) قلصت التفاوت في المتوسط بمقدار الربع، حسب مؤشرات جيني. وفي المقابل، توجد قيود شديدة على تأثير سياسة المالية العامة على إعادة توزيع الدخل في آسيا نتيجة لانخفاض نسبة الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي، والتي تبلغ في المتوسط نصف النسب السائدة في الاقتصادات المتقدمة وتعد من بين أدنى النسب

في المناطق النامية (دراسة Bastagli, Coady, and Gupta, 2012). والنتيجة هي انخفاض مستويات الإنفاق بدرجة كبيرة. ويزيد من التفاوت أيضا الاعتماد الأكبر على الضرائب الأقل تصاعديا وأدوات الإنفاق. ففي آسيا، تمثل الضرائب غير المباشرة، مثل الضرائب على استهلاك السلع والخدمات، نصف الإيراد الضريبي، مقارنة بأقل من الثلث في الاقتصادات المتقدمة. وهذه الضرائب يدفعها الفقراء بصورة غير متكافئة.

**تقلص حصة العمالة من الدخل بصورة كبيرة:** شهدت آسيا في العقدين الماضيين تراجعا كبيرا في حصة العمالة من مجموع الدخل وزيادة في الحصة التي تؤول إلى رأس المال، بما يصل في المتوسط إلى نحو ١٥ نقطة مئوية، وفقا لبيانات بنك التنمية الآسيوي (Asian Development Bank, 2012). ويسهم ذلك في التفاوت لأن الدخل الرأسمالي غالبا ما يذهب إلى الفئة الأغنى من المجتمع، بينما يكسب الفقراء الذين يعملون في القطاع الرسمي معظم دخلهم من الأجور. وتمثل التغييرات التكنولوجية جزءا من سبب ارتفاع حصة رأس المال من الدخل القومي — وأيضا جزءا من السبب في أن النمو الاقتصادي لا يحفز نفس الزيادة في الطلب على العمالة التي كان يحفزها في الماضي. إلا أن جزءا من حصة العمالة من الدخل يمكن أن تعزى أيضا إلى تحيز مقصود باتجاه الصناعات التي تكون فيها نسبة رأس المال إلى العمالة مرتفعة في بعض أجزاء آسيا. ويتبدى ذلك الميل في سياساتها المعنية بالصناعات التحويلية والصناعات التي تقودها الصادرات، والانخفاض النسبي في مكاسب العمالة مقارنة بمعدلات نموها السريعة، وتركز الثروة في أيدي الشركات وليس في أيدي الأسر المعيشية. وإضافة إلى ذلك، يرتبط ارتفاع التفاوت بضعف نسبي في القوة التفاوضية للعمال. ويكدر كثير من العمال في آسيا في القطاع الرسمي الذي لا يخضع معظمه للتنظيم، وهو ما يؤدي إلى خفض الأجور. وعلاوة على ذلك، فحتى في القطاع الرسمي، تقل أو تنعدم القدرة التفاوضية لدى العمال أصحاب المهارات المنخفضة.

**محدودية التمويل المتاح:** يمثل عدم النفاذ إلى التمويل عائقا كبيرا في أجزاء كثيرة من آسيا، حيث يظل أكثر من نصف السكان وجزء كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة منفصلين عن النظام المالي الرسمي للصيرفة أو التأمين أو الأوراق المالية. وقد أثبتت



البحوث أن التطوير المالي لا يقتصر على تشجيع النمو الاقتصادي وإنما يساعد أيضا على تخصيصه بقدر أكبر من التساوي. ويعزى ذلك إلى أن الفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة هم المتضرر الأول من عدم إتاحة الخدمات المالية والتكاليف المرتبطة بالمعاملات وإنفاذ العقود، لافتقارهم في الغالب إلى الضمان والسجل الائتماني وصلات العمل. وبسبب أوجه القصور هذه، يستحيل على الفقراء الحصول على التمويل، حتى إذا كانت لديهم مشاريع يتوقع لها عائدات مرتفعة. ويمكن للحكومات، عن طريق تعزيز تطوير الأسواق المالية والأدوات المالية — مثل منتجات التأمين التي تيسر على المؤسسات التجارية والأفراد التجاوب مع الصدمات مثل الحوادث أو حالات الوفاة — أن تحفز النمو من ناحية وأن تساعد على كفاءة توزيعه بالتساوي من ناحية أخرى.

## تحسين الأداء

على هذا الأساس إذن، ما هي أنواع السياسات التي يمكن أن تساعد الاقتصادات الآسيوية على معالجة مشكلة النمو الأقل شمولاً في الفترة الأخيرة؟

**سياسات المالية العامة:** يتعين أن تزيد الحكومات الآسيوية الإنفاق على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مع الحفاظ على الحيطة المالية. ويمكن إنجاز جزء من ذلك برفع نسب الضرائب إلى إجمالي الناتج المحلي، وخصوصاً من خلال نظام للضرائب الأكثر تصاعدياً أو توسيع وعاء الضرائب المباشرة لتعزيز تأثير سياسة المالية العامة على إعادة توزيع الدخل. ويمكن في الوقت نفسه زيادة النفقات الاجتماعية الموجهة للمستحقين من الأسر المعيشية الضعيفة. وتشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة منخفضة الدخل حالياً زيادة في برامج التحويلات النقدية المشروطة التي تتطلب من الأسرة المعيشية إجراء محدد مرغوب اجتماعياً، مثل زيادة الانتظام في المدارس أو التطعيمات. ويعد برنامج بولسا فاميليا Bolsa Familia في البرازيل وبرنامج أوبورتونيداديس Oportunidades في المكسيك من أكبر هذه البرامج ويعتبران ناجحين في زيادة دخول الفقراء.

**سياسات سوق العمل:** يمكن لسياسات العمل التي تستهدف تعزيز برامج توظيف العمالة الريفية، وزيادة عدد العاملين في القطاع

الرسمي، وتقليل حجم القطاع غير الرسمي، وإزالة العوائق التي تعترض تنقل العمالة، وتعزيز تدريب العاملين ومهاراتهم أن تساعد أفراد القوة العاملة منخفضة المهارات بصورة كبيرة. وإضافة إلى ذلك، توجد في بعض البلدان دعوات تناصر تطبيق أو زيادة نظم الحد الأدنى من الأجور وذلك لدعم دخل العمال منخفضة الأجور. وعلى سبيل المثال، تضمن إعلان الصين في فبراير ٢٠١٣ خطة مكونة من ٣٥ نقطة لمعالجة تفاوت الدخل بندا لرفع الحد الأدنى للأجور إلى ٤٠٪ على الأقل من متوسط المرتبات على نطاق معظم المناطق بحلول عام ٢٠١٥. وخلصنا بوجه عام إلى أن الشمول يرتبط إيجابياً بدرجة حماية الوظائف وبالمستويات الدنيا من الأجور (راجع الرسم البياني ٤).

**إتاحة التمويل:** تتضمن التوصيات التي تستند إلى التجربة الدولية توسيع إتاحة الائتمان عن طريق تعزيز التمويل في المناطق الريفية، وتقديم الائتمان الأصغر (قروض صغيرة لعمليات المشاريع الصغيرة)، ودعم الإقراض للفقراء، وتشجيع تبادل المعلومات الائتمانية، وتطوير أسواق رأس المال المخاطر للمشاريع المبتدئة.

## المتابعة

إذا اتبعت البلدان الآسيوية تدابير على مستوى السياسات لتوسيع منافع النمو، وخصوصاً بتعزيز الإنفاق على الصحة والتعليم الابتدائي والثانوي، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وتنفيذ تدخلات في سوق العمل لصالح العمالة منخفضة الدخل، وتعميم الخدمات المالية، فمن الممكن أن تكسر موجة التفاوت الأخذ في الارتفاع.

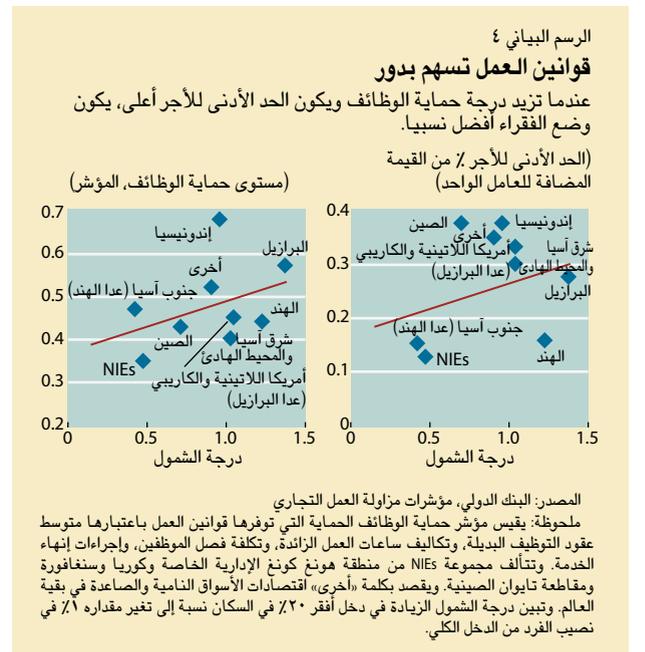
ويتضمن عدد كبير من هذه السياسات إمكانات مضافة لخفض التحيز لصالح الكيانات الرأسمالية والشركات الكبيرة، مما يوسع منافع النمو لدخول الأسر المعيشية واستهلاكها. وبهذه الطريقة، يمكن أن تيسر التغيير اللازم في النموذج الاقتصادي الآسيوي من الطلب الخارجي إلى الطلب المحلي الذي من شأنه أن يطيل معجزة النمو في المنطقة ويدعم إعادة التوازن العالمي. والمخاطر كبيرة. وما لم تكن هناك إجراءات للتصدي لمسألة التفاوت، فربما تجد آسيا صعوبة في الحفاظ على معدلات النمو السريعة وفي شغل موقع في قلب الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة. ■

رافي بالاكريشان نائب رئيس قسم في إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي، وتشاد ستاينبرغ اقتصادي أول في إدارة الاستراتيجيات والسياسات والمراجعة في الصندوق، ومرضى سيد نائب الممثل المقيم للصندوق في الصين.

يستند هذا المقال إلى ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٢ بعنوان «The Elusive Quest for Inclusive Growth: Growth, Poverty, and Inequality in Asia.»

المراجع:

- Asian Development Bank, 2012, "Outlook 2012: Confronting Rising Inequality in Asia" (Manila). [www.adb.org/publications/asian-development-outlook-2012-confronting-rising-inequality-asia](http://www.adb.org/publications/asian-development-outlook-2012-confronting-rising-inequality-asia)
- Bastagli, Francesca, David Coady, and Sanjeev Gupta, 2012, "Income Inequality and Fiscal Policy," IMF Staff Discussion Note 12/08 (Washington: International Monetary Fund). [www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2012/sdn1208.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2012/sdn1208.pdf)
- Berg, Andrew, and Jonathan Ostry, 2011, "Inequality and Unsustainable Growth: Two Sides of the Same Coin?" IMF Staff Discussion Note 11/08 (Washington: International Monetary Fund). [www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2011/sdn1108.pdf](http://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2011/sdn1108.pdf)



# تقييم عادل

ضرائب الملكية وسيلة فعالة للحد من عدم المساواة ولكنها غالباً ما تفتقر إلى القبول الشعبي

جون نورغارد

دولارا أمريكيا، وإنما مبلغاً أصغر بكثير بصورة تناسبية هو ١٥٠ دولارا أمريكيا سنويا. وتتيح ضرائب الملكية للحكومات إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء، مما يحد من التفاوت في دخول المواطنين الذين انتخبوها (رغم أن التركيز ينبغي أن يكون في الوضع الأمثل على تأثير جميع الضرائب والنفقات الحكومية مجتمعة على إعادة توزيع الدخل). إلا أن الحكومات بوجه عام لا تستفيد بالقدر الممكن من ضرائب الملكية للحد من تفاوت الدخل والثروة وزيادة الإيرادات بالقدر الممكن. ويعزى ذلك إلى أن ضرائب الملكية أيضاً لا تلقى قبولا لدى الجمهور - ربما لصعوبة التهرب منها - ويمكن أن توجد صعوبة في تطبيقها.

وغالباً ما تستخدم عبارة «ضريبة الملكية» بمعنى واسع يشمل طائفة من الضرائب المفروضة مثل الضرائب السنوية على قيمة (أو حجم) الملكية غير المنقولة، والضرائب على مبيعات الملكيات العقارية، والضرائب على صافي الثروة، والضرائب على التركة والهبات، والضرائب على تحويلات الأوراق المالية. ونستخدم في هذا المقال المفهوم بالمعنى التقليدي والضيق للضرائب العادية على الملكية غير المنقولة. وتستخدم هذه الضرائب منذ قديم الأزمان - مثلاً في الصين واليونان (The Economist, 2013) - وقد أكد قامات الفكر مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو ووينستون تشيرتشيل على خصائصها الحميدة. وفي الآونة الأخيرة، كان هناك اهتمام كبير جداً بتعزيز الإيراد من ضرائب الملكية في بلدان متنوعة مثل كمبوديا والصين وكرواتيا ومصر واليونان وأيرلندا وليبيريا وناميبيا (راجع دراسة Norregaard, 2013 للاطلاع على التفاصيل).

وما سبب هذه الزيادة الأخيرة في الاهتمام بهذه الضريبة؟

في أحد الأحياء الراقية في كيب تاون بجنوب أفريقيا - بلد مثل بلدان أخرى كثيرة يواجه تحديات التفاوت المتزايد في الدخل في السنوات الأخيرة، قد يبلغ سعر شقة مساحتها ١٦٠٠ قدم مربع نحو ٤٨٠ ألف دولار أمريكي، مما يكلف مالكيها نحو ٢٧٠٠ دولار أمريكي كضريبة ملكية سنوية مستحقة الدفع للحكومة المحلية بالأسعار الجارية. وفي المقابل، إذا كانت الشقة تقع في منطقة أقل جذباً بكثير، ولتكن قيمتها مثلاً عشر قيمة الأولى، فإن مالكيها لن يدفع عشر ضريبة الملكية، ٢٧٠

## الاعتماد على الضرائب

يختلف تحصيل ضرائب الملكية في مختلف البلدان بصورة حادة في البلدان مرتفعة الدخل - من صفر تقريباً في كرواتيا وكسمبرغ وسويسرا إلى أكثر من ٢٪ في بلدان مثل فرنسا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وتعتمد البلدان متوسطة الدخل بدرجة أقل على هذه الضرائب.

(نسبة البلدان، ٢٠١٠)



المصادر: صندوق النقد الدولي، إحصاءات مالية الحكومة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.



حي على شاطئ البحر في كيب تاون، جنوب إفريقيا.

## إيراد محتمل

تغل ضرائب الملكية على الملكيات غير المنقولة بمبالغ محدودة بدرجة ما من الإيرادات في معظم البلدان. وفي الاقتصادات المتقدمة، تصل غلتها في المتوسط إلى نحو ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتمثل هذه النسبة مرتين ونصف متوسط المستوى المحصل في البلدان متوسطة الدخل التي تمثل فيها هذه الضريبة ٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي. (ولا يعرف الكثير عن أهميتها بالنسبة للإيرادات في البلدان منخفضة الدخل). وهناك اختلافات شاسعة في الإيرادات داخل المجموعتين، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة (راجع الرسم البياني). ولا شك أن هذا التفاوت الكبير في مردود الضريبة يبين درجات مختلفة من المعارضة الشعبية لاستخدامها والقيود الفنية في تطبيقها – ولكنها تشير أيضا إلى وجود إمكانات كبيرة لتعزيز استخدامها.

ويتصادف أن أعلى مستوى للإيرادات في البلدان متوسطة الدخل، والذي يمكن أن يعتبر هدفا طموحا للإيرادات العامة في هذه البلدان، هو نفس النسبة البالغة ١٪ من إجمالي الناتج المحلي التي هي المتوسط السائد في الاقتصادات المتقدمة. ونجد في البلدان مرتفعة الدخل أن بضعة بلدان – كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية – تجمع أكثر من ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في صورة إيرادات سنوية من ضريبة الملكية، وأن عددا من البلدان يجمع أكثر من ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي (فرنسا وإسرائيل واليابان ونيوزيلندا). ولذلك تبدو نسبة ٢ إلى ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي هدفا منطقيا كغاية طويلة الأجل للبلدان مرتفعة الدخل.

وتحتل إصلاحات ضريبة الملكية التي توسع الوعاء الضريبي وترفع المعدلات الضريبية ترتيبا متقدما على جدول أعمال السياسات في عدد كبير من البلدان. ويختلف السبب باختلاف البلد، ولكنه يعكس عادة الحاجة إلى زيادة إيرادات لتقليص العجز أو دعم الخفض في الضرائب الأخرى فضلا عن مراعاة اعتبارات الكفاءة والعدالة. وفي الآونة الأخيرة، قامت بضعة بلدان، في آسيا بالدرجة الأولى، بزيادة ضرائب الملكية لكبح الارتفاع الكبير في أسعار الملكيات.

## تتيح ضرائب الملكية للحكومة إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء.

وتعتبر ضرائب الملكية عموما أكثر كفاءة من الضرائب الأخرى (لا سيما ضرائب الدخل)، جزئيا لأنه لا يعتقد أنها تثبط العمل أو الادخار أو الاستثمار، وأن التهرب منها أصعب من التهرب من معظم الضرائب الأخرى، لسبب رئيسي هو عدم إمكانية نقل الملكية. وتنعكس خصائص الموقع في قيم الملكية: فمن السهل على الحكومة معرفة مكان منزل صيفي جميل يقع على ضفاف بحيرة ومن المستحيل على صاحبه إخفاؤه في حساب مصرفي خارجي.



## هناك توافق آراء متزايد بأن الذي يتحمل الضريبة في المقام الأول هم أصحاب الدخل المتوسطة والمرتفعة.

وتخلص الدراسات المعنية بمحددات النمو الاقتصادي عموماً إلى أن الضرر الواقع على النمو من جراء فرض ضرائب على الملكيات غير المنقولة يكون أقل من الضرر الواقع عليه من أشكال الضرائب الأخرى، لا سيما مقارنة بالضرائب المباشرة (دراسة OECD, 2010). إلا أن فرض ضرائب على الملكية العقارية السكنية يكون بوجه عام أكفأ من فرضها على الملكية العقارية التجارية نظراً لأن الأرض والمباني تمثل مدخلات وسيطة في الإنتاج. والاستثناء هو عندما تستخدم الضرائب كصورة تقريبية من الدفع مقابل الخدمات. وغالباً ما يؤدي إصلاح ضرائب الملكية إلى توترات في العلاقة بين مستويات الحكومة المختلفة. ومن الأمور المألوفة، التي يوصى بها على نطاق واسع، أن يتم تخصيص الإيرادات الضريبية لأحد مستويات الحكومة دون الوطنية. وعلى أية حال، تظهر جودة الخدمات المحلية المقدمة للجمهور عموماً في قيم الملكيات. ويمكن أن يؤدي فرض الضرائب على مستوى الحكومة المحلية إلى تحسين المساءلة وفعالية المؤسسات السياسية، ولكن قد يقتضي خفض التحويلات بين مستويات الحكومة المختلفة. وقد يكون من الضروري أيضاً الاتفاق بشأن الحدود الدنيا أو القصوى للمعدلات للحد من التنافس الضريبي بين الحكومات المحلية (إضعاف بعضها البعض) وتصدير الضرائب (تحويل جزء كبير من العبء الضريبي بصورة مفرطة إلى غير المقيمين).

### عدالة أم لا؟

ظلت مسألة عدالة ضرائب الملكية - من يتحمل العبء الحقيقي - منار جدل محتدم على مدى الأعوام. وهناك توافق آراء متزايد بأن الذي يتحمل الضريبة في المقام الأول هم أصحاب الدخل المتوسطة والمرتفعة. ولهذا السبب ينظر الآن إلى تعزيز ضرائب الملكية في كثير من البلدان باعتباره طريقة لتحسين عدالة النظام الضريبي ككل بالنظر إلى تزايد مستويات التفاوت. ويمكن تعزيز تصاعدية الضريبة من خلال خطوات مختلفة لخفض أو إلغاء الالتزامات الضريبية لأصحاب الملكيات من ذوي الدخل المنخفض أو الثروة المنخفضة. وعلى سبيل المثال، يمكن ألا تفرض ضرائب على الملكية إلا إذا تجاوزت قيمة حدية معينة - ثم خفض المعدل تدريجياً؛ وإعفاء المسنين وأصحاب الإعاقات من الضريبة أو فرضها بمعدلات أقل؛ أو السماح «بالرهن العقاري» أو المدفوعات المؤخرة لضريبة الملكية للأسر المعيشية منخفضة الدخل. وإذا فرضت ضريبة الملكية فعلاً على النحو الذي يطلق عليه المتخصصون في الضرائب «ضريبة منفعة» - المساوية لقيمة الخدمات المقدمة - فلن يكون لهذه التغييرات تأثير على توزيع الدخل. ولكن ذلك قلما يحدث في الواقع العملي.

وغالباً ما يؤيد الاقتصاديون بقوة زيادة الاعتماد على ضرائب الملكية (المصممة بشكل جيد) على الملكيات الاقتصادية الجذابة باعتبارها تتضمن قدراً أقل من التشوهات وقدراً أكبر من العدالة

مقارنة بالضرائب الأخرى، وإمكانات تحقيق إيرادات جيدة. ومع ذلك، لا تزال هناك مقاومة واسعة النطاق من الجمهور للتوسع في استخدامها، فيما يعزى جزئياً إلى شفافيتها والمحدودية النسبية لفرص تجنبها والتهرب منها. وفي الواقع، رغم أن ضريبة الملكية تسمى «الضريبة التامة» من قبل مؤيديها (دراسة Webb, 2013)، فغالباً ما تستخبت وتوصف بأنها الضريبة الأشد مكروهية (دراسة Cabral and Hoxby, 2012).

ولا يقتصر الأمر على أن ضرائب الملكية لا تحظى بقبول شعبي، وإنما أيضاً توجد صعوبة ما في تطبيقها. فحساب الضريبة على أساس القيمة السوقية للأرض والمباني مسألة صعبة وتتطلب استثماراً كبيراً في البنية التحتية الإدارية. ويشمل ذلك إنشاء سجل رسمي شامل يسجل الإحداثيات المادية إضافة إلى بيانات المالك والقيمة العقارية. وتعتمد هذه العملية على بيانات كثيرة تتطلب في الغالب تعاوناً كبيراً وتبادل المعلومات بين عدة كيانات، بما في ذلك السلطات الضريبية والحكومات المحلية والمحاكم وهيئات إعداد الخرائط. ولضمان قوة الضريبة - أي نمو الإيراد الضريبي بالتوازي مع الزيادات في قيم الملكية - وعدالتها، يتعين تطبيق نظام فعال للتقييم يتتبع بدقة القيم السوقية من خلال عمليات تحديث منتظمة. ورغم أن وضع نظم فعالة للتقييم العام بمساعدة الكمبيوتر قد أدى إلى تبسيط عملية التقييم بصورة كبيرة، فلا تزال هناك بعض القيود التطبيقية، بما في ذلك عدم وجود خبراء مؤهلين لتقييم الملكيات في كثير من البلدان.

وأخيراً، لا تتعدّ ضريبة الملكية في كثير من البلدان بفعالية. ليس فقط لأنها لا تلقى قبولاً من الناحية السياسية، ولكن لأنها أيضاً لم تحقق في الماضي إيرادات كبيرة. وإضافة إلى ذلك، قد تكون حوافز تحصيل الضريبة ضعيفة لأن الكيان المسؤول لا يكون دائماً هو الكيان الذي يقبض الضريبة في نهاية المطاف. وهناك آراء اقتصادية قوية تدعو إلى تعزيز ضريبة الملكية غير المنقولة. إلا أن نجاح إصلاحها يعتمد بصورة حاسمة على تخطيطها وتنفيذها بعناية، وتحسين البنية التحتية الإدارية الأساسية اللازمة لتطبيقها، كما يعتمد في كثير من الأحيان على قوة الإرادة السياسية. فإذا توافر ذلك، تكون النتيجة نظاماً ضريبياً تصوره منازلنا في كيب تاون - أي نظام يولد الإيرادات من ناحية ويحد من انعدام المساواة من ناحية أخرى. ■

جون نورغارد نائب رئيس قسم في إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي.

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٢ للمؤلف بعنوان «Taxing Immovable Property: Revenue Potential and Implementation Challenges»

المراجع:

- Cabral, Marika, and Caroline Hoxby, 2012, "The Hated Property Tax: Salience, Tax Rates, and Tax Revolts," NBER Working Paper 18514 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
- The Economist, 2013, "Governments Should Make More Use of Property Taxes," June 29. [www.economist.com/propertytax13](http://www.economist.com/propertytax13)
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2010, "Tax Policy Reform and Economic Growth," Tax Policy Studies No. 20 (Paris). [www.oecd.org/tax/tax-policy/46605695.pdf](http://www.oecd.org/tax/tax-policy/46605695.pdf)
- Webb, Merryn Somerset, 2013, "How a Levy Based on Location Values Could Be the Perfect Tax," Financial Times, September 27. [www.ft.com/cms/s/2/392c33a6-211f-11e3-8aff-00144feab7de.html#axzz2ik1AY700](http://www.ft.com/cms/s/2/392c33a6-211f-11e3-8aff-00144feab7de.html#axzz2ik1AY700)

# شخصيات اقتصادية

تعرف عن قرب على بعض  
كبار الاقتصاديين



نغوزي أوكونجو-إيويلا



ستانلي فيشر



بول كروغمان



جاستين ييفولين



بيتر بلير هنري



لورا داندريا تايسون

يعرض باب شخصيات اقتصادية من مجلة التمويل والتنمية مقابلات تبصيرية ومؤثرة أجريت مع عدد من الفائزين بجائزة نوبل وصانعي السياسات وقادة الفكر في مختلف أنحاء العالم في مجالي التمويل والاقتصاد. تعرف على جوانب من حياة بعض كبار المفكرين الاقتصاديين في يومنا هذا.

[www.imf.org/people](http://www.imf.org/people)



# أسعار المساكن العالمية تتحرك صعوداً

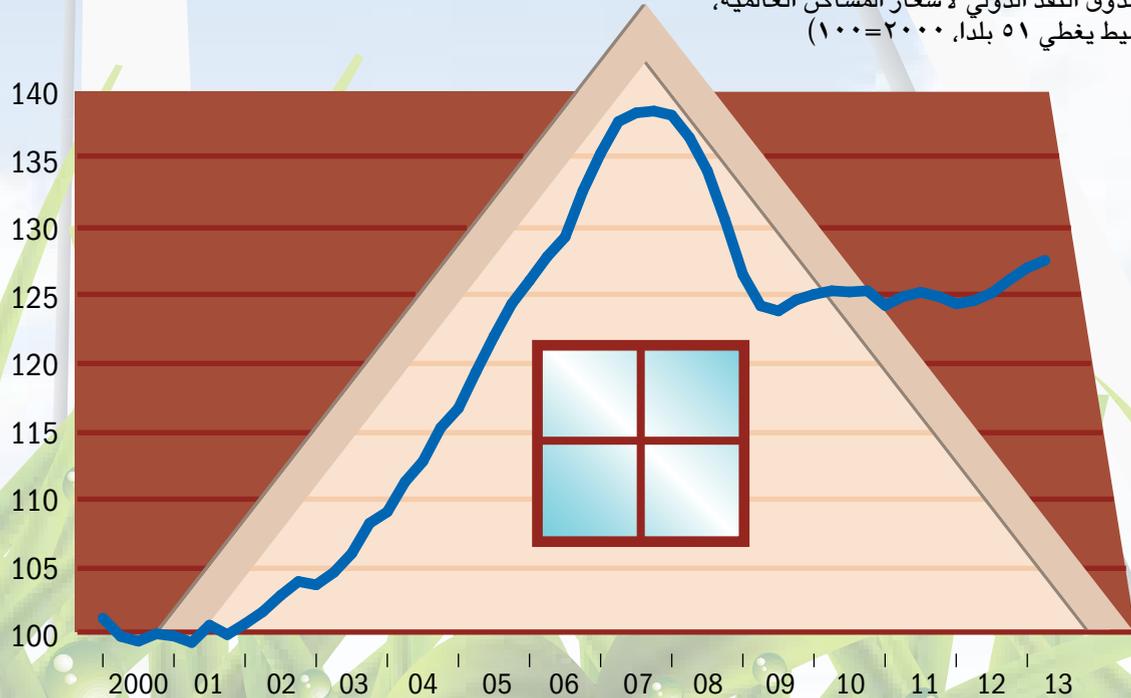
أسواق المساكن تواصل التعافي، لكن تقييم العقارات في كثير من البلدان لا يزال مفرطاً في الارتفاع

**ارتفعت** أسعار المساكن العالمية درجة أخرى في الربع الثاني من عام ٢٠١٣. وبذلك يصبح هذا الربع هو الربع السادس على التوالي للنمو منذ بداية عام ٢٠١٢. فقد ارتفعت أسعار المساكن في ٣٢ اقتصاداً من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة البالغ عددها ٥١ اقتصاداً في مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار المساكن العالمية، مقارنة بزيادات في ٩ بلدان في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩، حين كانت أزمة المساكن في أوجها. وفي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كانت حالات الزيادة والنقصان أكثر توازناً. ولكن في كثير من بلدان هذه المنظمة، لا تزال نسبة أسعار المساكن إلى الإيجارات - وهو مقياس معتاد لتقييم أسعار المساكن - أعلى من المتوسطات التاريخية، مما يسمح بوجود مجال لتصحيح الأسعار في الفترة القادمة. ففي كندا على سبيل المثال، تزيد هذه النسبة بمقدار ٨٥٪ على المتوسط.



## أسعار المساكن ترتفع، ولكن بوتيرة بطيئة

(مؤشر صندوق النقد الدولي لأسعار المساكن العالمية، متوسط بسيط يغطي ٥١ بلداً، ٢٠٠٠=١٠٠)

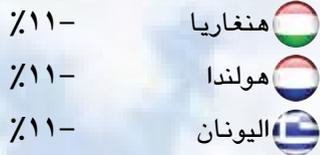


## السعر غير صحيح

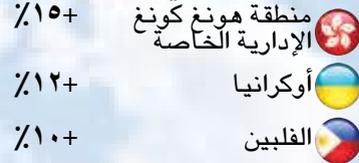
(نسبة السعر إلى الإيجار، ٢٠١٣: الربع الثاني، الانحراف عن المتوسط التاريخي)



### أكبر انخفاضات في أسعار المساكن

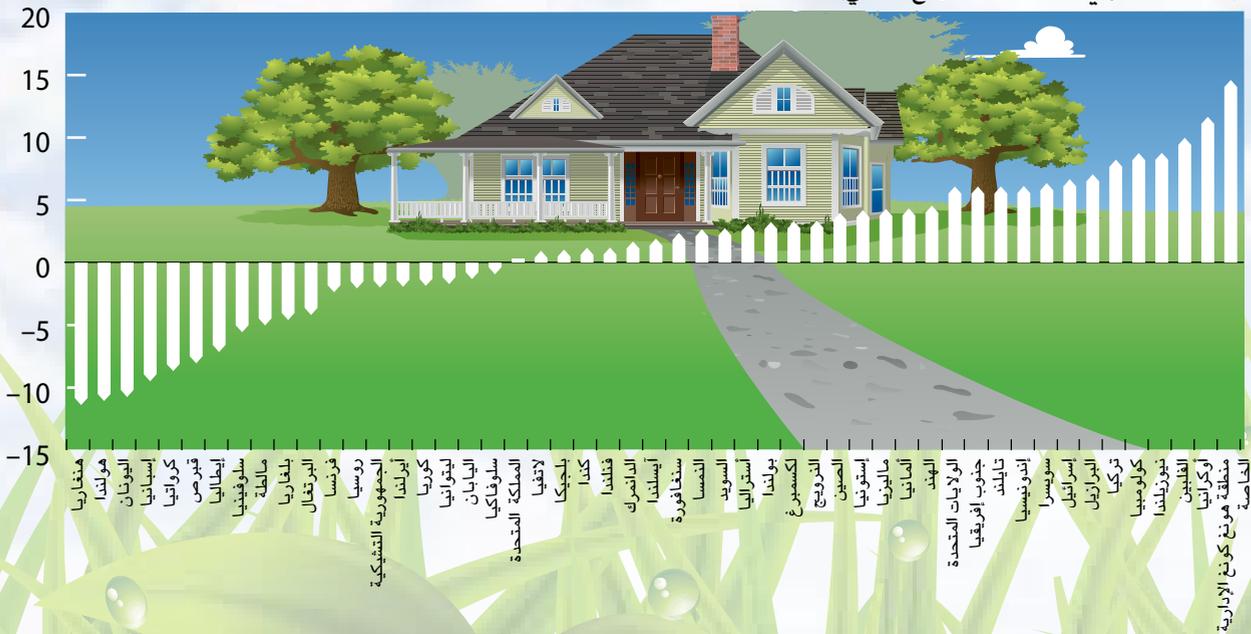


### أعلى زيادات في أسعار المساكن



## أسعار المساكن في مختلف بلدان العالم

(التغير السنوي %، ٢٠١٣: الربع الثاني)



إعداد هايتس أمير وبراكاش لونغان من إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي. والبيانات مأخوذة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمرشد إلى الملكيات العالمية (Global Property Guide)، ومؤسسة Haver Analytics. وما لم يذكر خلاف ذلك، تتعلق البيانات الواردة هنا بالربع الثاني من عام ٢٠١٣ أو تمثل آخر بيانات متوافرة.



صورة لورقة البنكنوت التركمانية الجديدة من فئة ١٠ مانات وتظهر على وجهها صورة الشاعر التركماني الكبير ماغتيمغولي بيراجي.

# النقود الجديدة

آكيه لونبرغ

ذلك بدوره إلى خلق تعقيدات في إعداد التقارير المحاسبية والإحصائية، ولذلك قررت الحكومة أن تطرح للتداول عملة جديدة قبل الدخول في أي إصلاحات موجهة نحو السوق. وكان إصلاح العملة يعتبر الأساس لمواصلة تعزيز الإطار الاقتصادي الكلي، لا سيما انتقال الآثار النقدية: فلكما زاد اعتماد السكان على العملة المحلية وليس الدولارات الأمريكية، زادت سيطرة الحكومة على السياسة الاقتصادية الكلية.

ومن عدة وجوه، يصلح ما قامت به تركمانستان في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ من إصلاح كلي ومنظم لنظام العملة فيها نموذجاً للبلدان الأخرى.

## قرارات صعبة

ينطوي طرح عملة جديدة على جهد لا يستهان به. ويمكن أن يكون الدافع وراء ذلك التضخم الشديد، أو انهيار سعر الصرف، أو تزوير العملة المحلية

أحد المقاصد المشهورة لزائري مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن العاصمة معرض بطول ٤٠ قدماً لعملات كل بلد عضو في الصندوق.

ولمعظم البلدان عملتها الخاصة بها، وهي جزء مهم من هويتها الوطنية، وإن كان البعض ينتمي إلى اتحاد نقدي ويشترك في عملة موحدة مع أعضاء الاتحاد؛ وبعض البلدان يستخدم عملة بلد آخر، غالباً ما يكون أكبر.

ومن حين لآخر، يجد البلد أن لزاماً عليه أن يستحدث عملة جديدة. وقد قررت تركمانستان، الجمهورية السوفييتية السابقة في آسيا الوسطى، في عام ٢٠٠٨، أن تضطلع بإصلاح للعملة.

وكان وجود فجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف غير الرسمي أو السعر السوقي يعني أن نظام الأسعار في تركمانستان قد أصبح يتسم بالتعقيد ويفتقر إلى الكفاءة. وأدى

استحداث

عملة جديدة

عملية معقدة

- وقد اجتازتها

تركمانستان

بنجاح تام

تحكم عمل البنوك وغيرها من المؤسسات المالية - لكفالة الاتساق مع أفضل الممارسات الدولية. ومن الضروري أيضا أن يكون هناك قانون ولوائح تنظيمية بشأن إصلاح العملة المحدد، وربما يتعين

## في العادة، يكون الاقتصاد بحاجة إلى إصلاح العملة عندما يكون قائما على النقد ويتسم بدرجة عالية من الدولار.

تحديث التشريعات الأخرى، مثل التشريعات التي تحكم إعداد التقارير المحاسبية والمالية. ويمكن دعم هذا العمل بالمشورة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية للبلدان الأخرى. وتتضمن تلك المشورة إرشادات عامة أولية فضلا عن توصيات مفصلة تستند إلى عمليات إصلاح العملة في البلدان الأخرى.

وفي حالة الأزمات تكون سيطرة الحكومة على تداول العملات المختلفة إما محدودة أو معدومة. ولذلك يكون الاقتصاد غالبا على درجة عالية من الدولار - أي يجري عدد كبير من المعاملات بعملة أجنبية، غالبا ما تكون الدولار الأمريكي. وينبغي مستقبلا أن تشجع الحكومة نظاما للعملة يدعم التجارة المفتوحة والسوق الحرة، أي نظام يسمح بالتنافس الدولي ولا يكون حمائيا بصورة مفرطة.

ويكون البنك المركزي هو ذراع الدولة المسؤول عن طرح العملة الجديدة، ولكنه لا يكون بالضرورة في وضع يتيح له القيام بذلك. فقد يفتقر إلى الموظفين من أصحاب الخبرة في هذا المجال، أو لا تكون لديه فروع كافية في البلد يعمل منها، أو حتى الموارد اللازمة لتمويل الإصلاح المعترزم. ويعد تعزيز القدرة المؤسسية للبنك المركزي وضمان امتلاكه للموارد اللازمة شرطين حاسمين لإصلاح العملة. وتسهم البنوك الخاصة أيضا بدور رئيسي في إصلاح العملة. إلا

أن القطاع المصرفي يمكن أن يكون ضعيفا، أو في بعض الحالات يكون وجوده مثل عدمه. وتوجد في بعض بلدان العالم نظم غير رسمية لتحويل الأموال مثل الحوالة والهوندي تكون أكثر نشاطا أو تكون لها شبكات على نطاق البلد أكبر من الشبكات المصرفية. وفي تلك الحالات، يكون التعاون بين البنك المركزي وجهات تشغيل نظم المدفوعات هذه عاملا حاسما لإنجاح الإصلاح.

ويتعين أن يقوم البنك المركزي بتقييم مدى تداول العملات المزيفة. وينبغي له، بالتعاون مع وزارة المالية والبنوك التجارية، صياغة استراتيجية لتجنب زيادة العملات المزيفة خلال المراحل الحرجة من تنفيذ إصلاح العملة.

وينبغي أن يقوم البنك المركزي بتحضير ميزانية تشمل جميع جوانب الإصلاح المعترزم للعملة في وقت مبكرة وتعديلها عند الضرورة بمرور الوقت. ويمكن أن يقدم صندوق النقد الدولي المشورة الفنية في إعداد تلك الميزانية.

ويمثل طرح عملة وطنية جديدة مشروعا على درجة عالية من التعقيد، يتطلب وجود نظام محاسبي يعمل بكفاءة عالية. ويتعين أن يتوافر في جميع المراحل نظم مختبرة للمدققين المستقلين لضمان نزاهة إصلاح العملة، بالتأكد من سلامة الإبلاغ والمحاسبة لتبادل العملة. ولا يقتصر الإخفاق في هذا المجال على التسبب في تكلفة عالية ولكن من الممكن أيضا أن يكون له أثر تدميري على سمعة إصلاحات العملة.

القائمة على نطاق ضخم، أو حتى الحرب. ويمكن أن يكون الدافع أيضا تغيير متعمد - على سبيل المثال، الانضمام إلى اتحاد نقدي، مثل الاتحاد النقدي الأوروبي.

وتغيير عملة وطنية هو قرار سياسي بدرجة كبيرة. ففي بعض الأحيان لا تلبى العملة القائمة احتياجات الاقتصاد. وفي العادة، يكون الاقتصاد بحاجة إلى إصلاح العملة عندما يكون قائما على النقد ويتسم بدرجة عالية من الدولار، وتتداول فيه عدة عملات في نفس الوقت.

والسعر الأهم على الإطلاق في أي اقتصاد هو سعر عملته مقابل العملات الأخرى. والبلدان التي تحدد أسعارا للصراف لا تقوم على أساس السوق لمختلف السلع أو الخدمات - أو للواردات مقابل الصادرات - غالبا ما تتسبب في تشوهات كبيرة في اقتصادها. فبمرور الوقت، يؤدي ذلك عادة إلى إبطاء النمو بوجه عام. وفي نهاية المطاف، ربما يبدأ عموم الجمهور ومجتمع الأعمال والسياسيون ممارسة ضغوط من أجل إصلاح العملة وطرح عملة جديدة.

وتتسم إصلاحات العملة عادة بالتعقيد وتنطوي على مخاطر، إذ تؤكد التجربة العالمية أن نجاح النتيجة ليس مضمونا البتة. والعنصر الأساسي لنجاح طرح عملة جديدة هو قوة التزام البنك المركزي والحكومة باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن ترى الشركات والجمهور والمجتمع الدولي أن العملة الجديدة مستقرة.

ويتألف طرح عملة جديدة من أربع مراحل. فأولا، ينبغي في الوضع الأمثل أن تتوافر الشروط المسبقة اللازمة - سلامة السياسات الاقتصادية الكلية وقوة التشريعات المتعلقة بالقطاع المالي - أو يكون جاري العمل على توفيرها. وثانيا، يتعين التحضير بعناية لتلك الخطوة، بوضع السياسات والعمليات الكفيلة بإنجاح الإصلاح وإعداد ميزانية مفصلة لإصلاح العملة بصورة كاملة (بما في ذلك تكاليف الطباعة وسك العملة النقدية الجديدة). وتأتي بعد ذلك مرحلة إنتاج العملة الجديدة، وأخيرا المرحلة الأصعب وهي التنفيذ.

### تهيئة الساحة

إذا كانت الحكومة بصدد إصلاح العملة فغالبا ما تكون قدرتها على اتباع السياسة الاقتصادية الكلية محدودة. وإذا كان البلد يعاني من التضخم الشديد، فمعنى هذا أن سياساته الاقتصادية الكلية لم تكن سليمة حتى الآن حسب التعريف. وفي بعض الحالات، يتعين الاضطرار بإصلاح العملة على الرغم من صعوبة الموقف الاقتصادي الكلي. ومن غير المرجح أن يؤدي إصلاح العملة وحده إلى حل تلك المشكلات ولن يثمر منافع إلا إذا استند إلى إجراءات على مستوى سياسة المالية العامة والسياسة النقدية. ولكن من الناحية النفسية، يمكن أن يؤدي طرح عملة جديدة في حد ذاته تيسير تثبيت أوضاع الاقتصاد. وفي بعض الأحيان يصاحب هذا الإجراء توحيد لسعر الصرف - من أجل القضاء على تعقيدات كل من سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السوقي غير الرسمي.

وقد تمكنت تركمانستان من تحقيق أوضاع اقتصادية كلية مواتية قبل أن تقوم بتوحيد سعر الصرف وإعادة تصنيف فئات العملة. فخلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كان الاقتصاد ينمو بمعدل يزيد على ١١٪ سنويا، وكان التضخم في أرقام أحادية، ورسيد المالية العامة ورسيد الحساب الخارجي قويين للغاية.

وعندما يكون البلد بصدد إصلاح العملة فلا بد أن يتوفر لذلك دعم من تشريعات القطاع المالي. فينبغي مراجعة التشريع القائم - بما في ذلك القانون المنشئ للبنك المركزي والقواعد التنظيمية التي

وعلى الرغم من أهمية هذه التحضيرات، فإن نجاح أي إصلاح للعملة يعتمد بنفس القدر على تنفيذ حملة ناجحة لتثقيف الجمهور. فيتعين على البنك المركزي أن ينسق هذه الحملة مع غيره من الهيئات وممثلي القطاع المالي والتجار والجمهور. ويتعين تحقيق توازن دقيق بين توفير القدر الكافي من المادة الإعلامية وضرورة السرية لتجنب إعطاء معلومات أساسية لمزيفي العملة يمكن أن يستخدموها لتقويض نزاهة العملة الجديدة. وينبغي أن تشجع الحملة الإعلامية الأشخاص على إيداع عملاتهم النقدية في حسابات في البنوك. ويتعين أن توضح الحملة أنه بمجرد الشروع في إصلاح العملة، يمكن لأصحاب الحسابات أن يسحبوا نقودهم في صورة أوراق البنكنوت الجديدة. وثمة نقطة مهمة أخرى ينبغي أن تتوخاها الحملة التثقيفية العامة هي توفير معلومات في حينها عن مراحل إصلاح العملة لمنع حدوث زعر مصرفي عند نشوء مشكلات مؤقتة في السيولة. وفي تركمانستان، نفذ البنك المركزي استراتيجية استباقية للتواصل مع الجمهور بدأت في وقت مبكر من إصلاح العملة. وعرفت شروط إعادة تصنيف فئات العملة بعناية وأعلنت مقدما. ونفذت حملة توعوية في كل أنحاء البلد. وتم نشر كتيبات تصور أوراق البنكنوت الجديدة التي سيجري توزيعها في الصحف الوطنية والمحلية إلى جانب مقالات شرحية. وإضافة إلى ذلك، وزعت على الجمهور بطاقات جيب تقارن تصنيف فئات عملة المانات القديمة والجديدة. وخصص البنك المركزي التركماني خطا هاتفيا ساخنا للرد على أسئلة الشركات التجارية والجمهور.

### «إضاءة، كاميرات، أكشن»

يمثل اختيار اسم العملة الجديد قرارا مهما من الناحية النفسية للحكومة. وأحد الخيارات هو التأكيد على الاستمرارية مع العملة القديمة بالاحتفاظ بالاسم القديم أو إضافة «عنصر جديد» فيها. ويمكن أيضا أن تختار الحكومة أن تؤكد على الانفصال عن الماضي بإعطاء اسم جديد تماما للعملة إيدانا ببدء حقبة نقدية جديدة. وفي تركمانستان، قررت الحكومة الحفاظ على اسم «مانات» للعملة المعاد تصنيف فئاتها. ولكن اتساقا مع عرف دولي بين البلدان والبنوك المركزية، غيرت المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس الرمز الرقمي الثلاثي ISO 4217 من TMM لعملة المانات في فترة ما قبل عام ٢٠٠٧ إلى TMT للمانات التركمانية الجديدة. وينبغي اختيار الجهة التي ستولى طبع أوراق البنكنوت وسك العملات التركمانية على أساس مسابقة تنافسية وفي السوق الدولية. وحتى في حالة توافر منتجين محليين، ينبغي أن يلزموا بدخول المسابقة للحصول على العقد. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من المألوف أن تقوم شركات دولية مختلفة بإنتاج فئات البنكنوت المختلفة. وقد تولت الشركة البريطانية De La Rue طباعة أوراق البنكنوت، وتولت شركة بريطانية أخرى، Royal Mint، سك العملات. وتختبر الآن شركة De La Rue إنتاج أوراق البنكنوت من الأوراق المنتجة باستخدام مواد خام محلية - القطن التركماني، المعروف من قديم الزمان بجودته العالية.

وتتسم القرارات المتعلقة بالتصميم الفني لأوراق البنكنوت في جميع الحالات تقريبا بالتعقيد وتستغرق وقتا طويلا. فالتصميم يجب أن يتكامل مع الخصائص الأمنية الضرورية: وكلما ارتفعت فئة العملة، زاد عدد الخصائص الأمنية المتقدمة المطلوبة. وتتضمن هذه الخصائص العلامات المائية والخيوط الأمنية والسجلات

الشفافة، والأرقام المخفية. ويتعين أيضا اتخاذ قرارات بشأن حجم أوراق البنكنوت، فإما أن يكون حجمها موحدًا مثل أوراق البنكنوت الأمريكية أو تكون بأحجام مختلفة حسب الفئة النقدية مثل أوراق بنكنوت اليورو. وأخيرا، ينبغي أيضا البت في نظام الألوان، وهنا أيضا إما أن يكون اللون موحدًا، مثل أوراق البنكنوت الأمريكية، أو تكون هناك ألوان مختلفة بوضوح مثل معظم أوراق البنكنوت الأخرى.

ويؤدي التضخم الشديد وانهيار سعر الصرف إلى خفض شديد في قيمة العملة الوطنية، مما يرغم السلطات على إصدار أوراق بنكنوت بفئات أعلى. ففي يوغوسلافيا في عام ١٩٩٣، بلغت إحدى أوراق البنكنوت ٥٠٠ مليار دينار، وكانت أعلى فئة من أوراق البنكنوت تصدرها زمبابوي ١٠٠ ألف تريليون دولار زمبابوي في عام ٢٠٠٨. وفي تلك الحالات، لا تكون إعادة تصنيف فئات العملة إجراء مناسبًا فحسب بل ضروريا. وتعني إعادة تصنيف فئات العملة تغيير قيمتها الاسمية من الناحية الإدارية. ولا تؤدي إعادة تصنيف فئات العملة في حد ذاتها إلى جعل الأشخاص أكثر ثراء أو فقرا. فمن الناحية الفنية، يعاد تصنيف فئات العملات باستخدام عوامل مثل ١٠ أو ١٠٠ أو ١٠٠٠ أو تحريك النقطة العشرية ببساطة إلى عدد معين من الخطوات إلى اليسار لتحديد قيمة جديدة. وهذا التغيير يسهل شرحه للجمهور ويسهل على الشركات تنفيذه. وهو يمثل أيضا طريقة واضحة لمراقبة ما إذا كانت الأسعار ترتفع.

وقد كانت الخطوة الأولى في إصلاح العملة التركمانية هي توحيد سعر الصرف. ففي الماضي، أدى نقص النقد الأجنبي إلى وجود نظام مزدوج لسعر الصرف يتكون من سعر صرف رسمي مربوط عند ٥٢٠٠ مانات للدولار الأمريكي وسعر صرف غير رسمي في السوق الموازية هو ٢٣ ألف مانات للدولار الأمريكي.

وقد قامت الحكومة لاحقا بخفض السعر الرسمي إلى ٦٢٥٠ مانات للدولار واستحدثت سعرا تجاريا هو ٢٠ ألف مانات للدولار يمكن أن تتداول البنوك عنده بحرية مع الجمهور. وقد تم توحيد السوقين بنجاح في ١ مايو ٢٠٠٨ - عند سعر ١٤٢٥٠ مانات للدولار، وهو مستوى يتسق مع المركز الخارجي القوي للبلد. وكانت أسعار العملات تحدد حيثما كان يريد العملاء تبديل الدولارات بالمانات، مما يتيح سعرا سهلا ورسميا قريبا من السعر غير الرسمي، فتم بذلك القضاء على الطلب على السوق غير الرسمية.

وفي بداية يونيو ٢٠٠٨، أصدرت الحكومة التركمانية لوائح جديدة للنقد الأجنبي بدأ بموجبها البنك المركزي التركماني إتاحة النقد الأجنبي بسهولة للبنوك وشركات الصرافة المرخصة، الذي أصبح بدوره متاحا للقطاع الخاص الموجه نحو السوق. وكان البنك المركزي سابقا يدعم سعرا رسميا للصرف، منخفضا بصورة غير واقعية، بتقييد الحصول على دولارات. وقد أدى توفير النقد الأجنبي بكميات كافية لشبكة واسعة من مكاتب الصرافة في البلد إلى القضاء على سعر السوق السوداء.

وفي حين توجد أهمية لتوحيد سعر الصرف، فإنه يتعين أيضا على السلطات تحديث العملة الوطنية حتى يكون الإصلاح شاملا. وفي تركمانستان، تضمنت عملية التحديث إصدار مجموعة جديدة من أوراق البنكنوت بأحجام أصغر من أوراق البنكنوت القديمة ذات الحجم الكبير بدون ضرورة. كما تضمنت طرحا جديدا للعملات المعدنية. وكان الاقتصاد التركماني موجهًا نحو النقد لفترة طويلة، وكانت للدولار الأمريكي شعبية جارفة. وكان يرتأى أن ضعف

المانات مقابل الدولار، وهو ما كان يستلزم آلاف المانات في عملية التبدل، غير مقبول. وكانت إحدى طرق تصحيح ذلك هو إعادة تقسيم فئات العملة الوطنية.

## يكون هناك عموماً تحول باتجاه العملات المعدنية من الفئات التي كانت مستخدمة كعملات ورقية.



وبعد نجاح توحيد سعر الصرف، اتخذت السلطات خطوة أخرى بطرح المانات الجديدة، حيث أعادت تقييم العملة بعامل من ١ إلى ٥٠٠٠. وقد أسفر سعر الصرف المربوط على أساس ١٤٢٥٠ مانات للدولار عن سعر صرف ٢,٨٥ مانات تركمانية جديدة للدولار.

وقد أعلن مرسوم رئاسي صدر في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٨ طرح المانات بفئاتها الجديدة في ١ يناير ٢٠٠٩.

وحتى بدون أن تعاد هيكله فئات العملة، فإنه يجدر النظر في هيكل فئات العملة النقدية الجديدة. وعادة، تلغى الفئات الأقل وتضاف فئات أعلى. ويكون هناك عموماً تحول باتجاه العملات المعدنية من الفئات التي كانت مستخدمة سابقاً كعملات ورقية. ويجب أيضاً مراعاة التفضيلات الثقافية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، في بعض البلدان، مثل الصومال وجنوب السودان، لا تلقى العملات المعدنية قبولا كبيرا. وفي بلدان أخرى، مثل ألمانيا، يريد الناس تداول أوراق بنكنوت بفئات عالية للغاية. ومن القواعد المستمدة من التجربة العملية والمطبقة غالبا في البلدان النامية أن تكون أعلى فئة للعملة الوطنية في مستوى لا يقل عن مبلغ يعادل ٢٠ دولاراً أمريكياً.

### نقود في اليد

أصدرت تركمانستان في ١ يناير ٢٠٠٩ ست فئات جديدة من أوراق البنكنوت هي ١ و ٥ و ١٠ و ٢٠ و ٥٠ و ١٠٠ مانات جديدة. وكان ذلك توسعاً كبيراً في الفئات العليا - حيث أصبحت أعلى فئة سابقاً، وهي ١٠ آلاف مانات قديمة، تعادل ٢ مانات جديدة فقط. وكانت كل فئة من الفئات الست من أوراق البنكنوت الجديدة مختلفة من حيث الحجم وكانت أقصر من حيث الطول والعرض من أوراق البنكنوت القديمة. وكان تصميم وجه العملة الورقية يعرض شخصيات تركمانية تاريخية بارزة. وكان الوجه الآخر يعرض مثل الماضي أهم المباني الجديدة والآثار في عشق آباد الحديثة، العاصمة التركمانية.

وبالتوازي مع ذلك، أصدرت عملات معدنية جديدة بالفئات التالية: ١ و ٢ و ٥ و ١٠ و ٢٠ و ٥٠ تينج؛ وفي العام التالي، طرحت عملتان معدنيتان إضافيتان للتداول من فئة ١ مانات و ٢ مانات. وقد مثل ذلك بحكم الواقع طرح عملات معدنية جديدة بعد أن أصبحت العملات التي سبق إصدارها عديمة القيمة بسبب ارتفاع التضخم وشدة ضغوط أسعار الصرف.

وبمجرد اختيار تصميم العملة الجديدة وفئاتها، يتعين على البنك المركزي أن يقرر الكمية التي سينتجها، استناداً إلى بحوث بشأن الطلب على النقود بوجه عام والطلب على مختلف فئات العملة

النقدية بوجه خاص. وينبغي أن توفر البيانات بشأن الطلبات القديمة للعملات الورقية والمعدنية تقديرات معقولة، يتعين تقييمها في ضوء التغييرات الحديثة في الطلب العام على العملة مقارنة بالعملات الأخرى. وتتوفر المشورة الفنية من الشركات الدولية المتخصصة في طباعة أوراق البنكنوت مثل شركة De La Rue و شركة Giesecke & Devrient، وفئات العملات المعدنية من شركات سك العملة مثل شركة Royal Mint.

وتتمثل المرحلة التالية في إصلاح العملة في التحول من العملة النقدية القديمة إلى العملة الجديدة. ويجب أن تقرر السلطات - بصورة خاصة أولاً - الوقت الذي يبدأ فيه تبادل العملة والوقت الذي ينتهي فيه، وما إذا كان من الضروري بصفة مطلقة وضع حد أقصى للمبالغ المبدلة. ويتعين بعد ذلك اتخاذ قرارات بشأن إعلان تبادل العملة والعمل به. وتتضمن القرارات الأساسية الأخرى سعر التبدل وطريقة التعامل مع الأصول المالية وحسابات المقيمين/ غير المقيمين و عقود العملة القائمة في تبادل العملة.

وإضافة إلى الإرشادات التي يوفرها البنك المركزي ووزارة المالية، ينبغي النظر في آراء وزارات العدل والتجارة والدفاع، وهيئة الشرطة والغرفة التجارية وممثلي البنوك وممثلي نظام المدفوعات غير الرسمي (إذا كان يضطلع بدور مهم في البلد)، والجمهور والمنظمات غير الحكومية ومنافذ الإعلام الرئيسية.

وينبغي أن يقوم أصحاب المصلحة الرئيسيون، بقيادة البنك المركزي، بوضع خطة مفصلة لتوزيع العملة الجديدة. ويتعين أن يحددوا نقاط التبدل (الأماكن التي يمكن فيها للجمهور تبادل النقود القديمة بالنقود الجديدة والأماكن التي يمكن فيها تخزين العملات النقدية مؤقتاً)؛ وإنشاء مرافق لتخزين العملة لفترة أطول، مثل الخزائن والصناديق القوية؛ والتصدي لمجموعة من المسائل اللوجستية بما في ذلك تعيين موظفين في نقاط تبادل العملة.

ويتعين على البنك المركزي في خطته لإصلاح العملة أن يقرر طريقة تعامله مع العملة النقدية التي ستصبح قريباً قديمة وغير صالحة للعمل. وينبغي فوراً إبطال أوراق البنكنوت القديمة التي بدلت بعملة جديدة بعلاوات بالحبر أو بإحداث ثقوب فيها. وبعد إجراء العد الثاني لها، ينبغي إعدام أوراق البنكنوت الملغاة بتمزيقها إرباً في آلات إعدام الأوراق أو حرقها. وينبغي وضع جداول زمنية لجمع ونقل العملات المعدنية القديمة، والتي يمكن أن يبيعها البنك المركزي باعتبارها خردة معدنية من أجل صهرها في نهاية المطاف.

وتمشيا مع ممارسات دولية مألوفة، سمح البنك المركزي التركماني بتداول مجموعتين من أوراق البنكنوت خلال عام ٢٠٠٩. وبحلول عام ٢٠١٠، كان يتوقع من جميع البنوك تبادل العملة القديمة بالمانات الجديدة. وبعد ذلك، تم سحب العملة القديمة من التداول والاحتفاظ بقيمتها من منظور جمع العملات فقط.

وقد تم مؤخراً تفكيك معرض العملات في مقر الصندوق للسماح بتنفيذ إصلاحات في المبنى. فإذا تمت استعادة المعرض، وعندما يحدث ذلك، ستكون هناك عدة عملات جديدة للناظرين من الزائرين، ومنها المانات التركمانية الجديدة. ■

كان أكيه لونبرغ حتى تقاعده مؤخراً خبيراً أول بالقطاع المالي في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي وهو حالياً مستشار للبنوك المركزية وخبير استشاري لدى الصندوق.

## ما معنى «السعر»؟

ربما أكثر مما نتوقع. والإجابة تختلف تبعا للمعاملة.

إيرينا آزمنسون



## السعر،

بأبسط معانيه، هو المبلغ الذي يدفعه مشترٍ لبائع مقابل سلعة أو خدمة. وعندما يقوم شخص ما بمناولة دولارين ويحصل على رطل طماطم، يكون السعر مشاهدة مباشرة:

دولاران للرطل. وعندما تحدث معاملة فعلية وقابلة للمشاهدة، يُطلق على السعر أحيانا عبارة السعر المتداول أو السعر الفوري.

ولكن هناك أنواع أخرى كثيرة من الأسعار. وبعضها مفاهيمي مثل السعر الهامشي. ويتعلق بعضها الآخر بتوقيت معاملة محتملة أو القوة النسبية للمشتري والبائع. ولكن لكل منها في نهاية الأمر علاقة ما بالسعر الفوري.

ولنفترض أن معاملة الطماطم أخذت منحى مختلفا. فقد يشير البائع إلى رغبته في بيع الطماطم بسعر معين، يسمى سعر البيع أو السعر المطلوب. وقد يبين المشتري أنه يرغب في دفع ثمن مختلف، يسمى ثمن المشتري. ولا تتم هذه المعاملة إلا إذا أولى البائع قيمة دولارين أو أقل لرطل الطماطم، وأولى المشتري قيمة دولارين أو أكثر لرطل الطماطم. ومعنى ذلك أن سعر المشتري يجب أن يكون على الأقل أعلى من سعر البيع. فإذا اختلف الوضع، فإنه من الأفضل لأحد الطرفين أو كلاهما أن يحتفظ بما معه بالفعل، سواء كان طماطم أو نقودا.

الطماطم - مثلا بسبب قرارات زراعية أو بسبب الطقس. ويمكن أن يتراجع سعر توازن السوق أيضا مع التغيرات في الطلب أو العرض.

### أسعار كثيرة

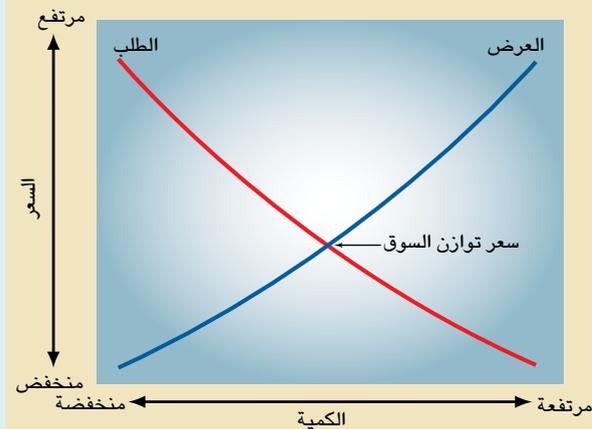
تفترض الأمثلة الواردة أعلاه سعرا وحيدا يدفعه كل شخص مقابل الحصول على نفس السلعة أو الخدمة. ولكن في الحقيقة يمكن أن توجد في السوق أسعار مختلفة كثيرة في نفس الوقت، حسب ظروف البيع.

ولنفترض أن سوبرماركت الحي لديه طماطم يرجح أن تعطب في بضعة أيام. ويقرر مدير السوبرماركت خفض السعر لجذب المشترين وتصريف قدر أكبر من الطماطم. يظل سعر الرطل دولارين، ولكن إذا اشترى الزبون رطلين تكون التكلفة ٣ دولارات. وهناك فرق بين السعر الهامشي، أي تكلفة الوحدة الإضافية من السلعة، أي رطل طماطم في هذه الحالة، ومتوسط السعر. فإذا أخذ المشتري رطلين، أصبح متوسط السعر ١,٥٠ دولار. لكن يكون السعر الهامشي دولارين للرطل الأول ودولارا واحدا للثاني.

ويمكن أيضا أن تختلف الأسعار حسب وقت المعاملة الفعلية وظروفها التي تحدث فيها. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن زبونا

### في تناغم تام

سعر توازن السوق هو السعر الذي يتعادل عنده الطلب على سلعة أو خدمة ما والمعرض من هذه السلعة أو الخدمة.



### توازن السوق

في أغلب الوقت، عندما يتحدث الاقتصاديون عن السعر، فإنهم يشيرون إلى سعر توازن السوق، أي السعر الذي يكون فيه مقدار السلعة أو الخدمة التي يقوم جميع البائعين بعرضها في السوق مساويا للمقدار الذي يطلبه جميع المشترين. وبوجه عام، يفترض الاقتصاديون أن الطلب يقل مع ارتفاع الأسعار، وأن العرض يزيد مع السعر. وتكون النقطة التي يتماثل أو يتقاطع فيها السعران هو سعر توازن السوق (راجع الرسم البياني). فإذا قامت مزارعة برفع الأسعار إلى مستوى أعلى من سعر توازن السوق للطماطم، فإنها لن تباع أي طماطم، وإذا قامت بخفض الأسعار، فستضطر إلى عدم تلبية طلبات بعض العملاء لأنها ستكون قد استنفدت ما لديها من طماطم قبل أن يستنفد المشترين الطلب.

ولكن أسعار توازن السوق لا تحدّد بصورة جامدة. فالعرض والطلب يمكن أن يتغيرا. وعلى سبيل المثال، إذا قرر جميع المشترين فجأة أنهم يحبون الطماطم بصورة أكثر من المعتاد وأنهم على استعداد لدفع ثمن أكبر مقابل نفس المقدار، فسيرتفع سعر توازن السوق. ويمكن أيضا أن يرتفع هذا السعر إذا تراجع المعرض من

الطماطم، وينبغي أن يرتفع سعرها (بافتراض ثبات الطلب). وفي الحالة الأخيرة، ربما يكون الزبون على استعداد لدفع مبلغ صغير الآن (سعر الخيار) لتأمين الحق في شراء ١٠ أرطال من الطماطم في

## في الحقيقة يمكن أن توجد في السوق أسعار مختلفة كثيرة في نفس الوقت.

المستقبل بالسعر المحدد سلفاً (سعر التنفيذ). وإذا كان السعر الفوري أعلى من سعر التنفيذ، يمكن للزبون أن يمارس الخيار ويشتري الطماطم بسعر التنفيذ. وإذا كان السعر الفوري أقل، يقوم الزبون بدفع السعر الفوري ويوفر بعض النقود. ولذلك ينبغي أن يكون سعر الخيار منخفضاً بما فيه الكفاية لحفز الزبون على دفع مقابل اليقين وأن يكون كذلك مرتفعاً بما فيه الكفاية ليعوض البائع عن الوفاء بسعر التنفيذ إذا كان أقل من السعر الفوري.

### القيم والأسعار

نظراً لأن عدداً كبيراً من العوامل يمكن أن يؤثر على السعر، يحاول كثير من الأشخاص التوصل إلى سعر جيد قبل اختبار السوق. وعلى سبيل المثال، لنفترض أن مهندسة اخترعت آلة لجمع الطماطم وأنشأت شركة لصناعتها. ونظراً لأنها بحاجة إلى أموال لصناعة الآلات المذكورة، فإنها ستحاول بيع أسهم في شركتها لجمع المال. وإذا كان السعر الذي تحدده مرتفعاً بصورة مفرطة، فستظل هناك أسهم غير مبيعة وربما لا تجمع قدرًا كافيًا من المال. وإذا حددت للأسهم أسعاراً منخفضة بصورة مفرطة، ربما يأتي مشتر محظوظ ويبيع الأسهم لشخص آخر بأسعار أعلى. ولذلك يتعين عليها أن تتوخى العناية في توفيق القيمة مع السعر. وما العوامل التي ينبغي أن ننظر فيها عند تحديد السعر؟

ومرة أخرى، يتدخل عاملاً العرض والطلب. كم آلة يمكن أن ينتجها المصنع الجديد سنوياً؟ وما السعر الذي ستباع به؟ وكم آلة سيشتريها مزارعو الطماطم؟ يعتمد ذلك على سعر الطماطم، وسعر الأجور المدفوعة لجامعي الطماطم، وسعر اقتراض المال لشراء الآلة. ويتعين على المهندسة التحقق من كل هذه الأسعار قبل أن تضع تصوراً بشأن سعر توازن السوق لآلاتها، وهو ما سيحدد سعر السهم في شركتها. ويعتمد سعر السهم أيضاً على مدى توقعات المستثمرين بشأن أداء الشركة مستقبلاً. فربما يعتقد المستثمرون أن المهندسة ستتمكن من صناعة آلة لجمع الفول في السنة القادمة. وإذا تحرك أحد الأسعار التي تقوم عليها الاختراعات - نتيجة ضعف الحصاد، أو لأن مزارع الفول بدأت تدفع أجوراً أعلى، أو لأن هناك منافساً يخترع آلة لجمع الفول في السنة القادمة - فإن سعر سهم الشركة سيتحرك أيضاً.

هناك أنواع كثيرة من الأسعار تمثل أنواعاً كثيرة من المعاملات. ويمثل كل سعر معاملة بين مشتر وبائع. ويمكن أيضاً أن تكون دوافع كل من الطرفين، والأسعار التي ترتفع، عصبية على التنبؤات بنفس قدر استحالة التنبؤ بالطقس ويمكن أن تكون سرعة تغيرها بنفس سرعة تغير الطقس. ■

إيرينا آزمنسون كبيرة الاقتصاديين في وزارة المالية في ولاية كاليفورنيا .

يريد أن يشتري ١٠ أرطال من الطماطم ويأخذها في اليوم التالي. ويسمى سعر المعاملة المقرر تنفيذها في المستقبل السعر الآجل. وقد تكون المزارعة سعيدة بتجنيب الأبطال العشرة تلك للزبون. أو ربما يساورها القلق من أن ينسى الزبون، فتضيق عليها فرصة بيع الطماطم. ويمكنها أن تطلب أن يدفع كل الثمن مقدماً أو ربما جزءاً منه كإيداع. وإذا دفع الزبون المبلغ مقدماً، فإنه يواجه مخاطرة أن تنسى المزارعة تجنيب الطماطم، فيشقى في البحث عن طماطم. ومرة أخرى، يعتمد السعر على القيم النسبية التي توليها المزارعة والزبون لتلك الطماطم.

### الدفع مقابل اليقين

إذا كان الزبون يولي قيمة لليقين المصاحب لشراء تلك الطماطم، فسيكون على استعداد لدفع ثمن أعلى. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون هذه الطماطم ستستخدم في عشاء في احتفال بعيد ميلاد شخص يحب الطماطم. ولكن إذا كانت الطماطم ستستخدم في مسابقة إلقاء الطماطم في نزهة خلوية، فمن الممكن أن يستخدم الزبون بالونات مياه أو بيضا بدلاً من الطماطم.

ولنفترض أن المزارعة تمتلك حقولاً ضخمة، وأن ١٠ أرطال من الطماطم تمثل مقداراً ضئيلاً من مبيعاتها اليومية. وبالتالي تكون القيمة التي توليها لمعرفة أن الزبون سيأتي منخفضة نسبياً. وعلاوة على ذلك، فإن مخاطر أن تستنفد ما لديها من طماطم قبل مجيء الزبون محدودة. وسواء كان الزبون سيشتري منها أم لا فذلك لا يؤثر في قرار التسعير الذي تتخذه، وينبغي أن يكون السعر الآجل للزبون هو نفس السعر الفوري المتوقع في اليوم التالي. فإذا كان ذلك هو الوضع، فربما لا يكثر حتى الزبون بالاتفاق على سعر آجل مع المزارعة. وعندما تكون لدى البائع قوة تحديد الأسعار ولا تكون للمشتري القدرة على المساومة، يقال في هذه الحالة إن البائع محدد للأسعار. وإن المشتري متلق للأسعار.

ولكن إذا كانت عشرة أرطال من الطماطم تمثل نصف مبيعات الطماطم يومياً للمزارعة، فإن القيمة التي يوليها الزبون لتلك الطماطم تكون مهمة جداً. فإذا كان الزبون يريد لها لعيد ميلاد شقيقته، فربما يكون على استعداد لدفع سعر أعلى مقابلها، ستكون المزارعة على استعداد لقبوله. ولكن إذا كان الزبون لا يبالي بهذه الدرجة بالطماطم، فربما لا يكون على استعداد لدفع ما يكفي لتأمين توريدها. وعندما يكون هناك عدد كبير من المزارعات يمكنه الشراء منهن، لا يكون بمقدور أي بائع تحديد السعر؛ وهنا يقال إن البائعين هم متلقو الأسعار.

وعندما يكون هناك عدد كبير من المشترين وعدد كبير من البائعين، يكون الأرجح أن يسود على الجميع سعر واحد لتوازن السوق.

وثمة نوع آخر من الأسعار يتعلق بخيارات المستقبل. فيستطيع الشخص شراء حق تنفيذ معاملة بسعر محدد سلفاً في المستقبل، دافعاً ما يسمى سعر خيار. ويسمى السعر المحدد سلفاً الذي يمارس فيه الشخص خياراً سعر التنفيذ. وهذا السعر هو الذي يعمل به عندما يكون هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن الطريقة التي يحتمل بها أن يتغير السعر الفوري.

ولنعد مرة أخرى إلى مثال الطماطم. تحتاج الطماطم جواً حاراً وجافاً حتى تنضج بالشكل السليم. فإذا كان الطقس حاراً جافاً في المستقبل القريب، ستكون هناك وفرة في الطماطم، وستكون أسعارها منخفضة نسبياً. ولكن إذا كان المتوقع أن تهطل الأمطار في المستقبل القريب، فسينتظر كل من المشترين والبائعين انخفاض محصول

# للشفافية تأثير

كلما زاد انفتاح البلدان في تقديم المعلومات، زادت قدرتها على مقاومة تقلبات الأوضاع المالية العالمية

لويس برانداو-ماركيس، غاستون جيلوس، ناتاليا ميلغار

## أصبحت

اقتصادات الأسواق الصاعدة على مدى السنوات العشرين الماضية مندمجة بصورة متزايدة في الأسواق المالية العالمية. وعلى سبيل المثال، زادت حيازات الحافظة الأمريكية من الأوراق المالية طويلة الأجل (الأسهم والسندات طويلة الأجل) الصادرة عن كيانات من ٢٧ اقتصادا رئيسيا من اقتصادات الأسواق الصاعدة بنحو ثلاثة أضعاف كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لكل بلد بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠١٢ (راجع الجدول ١).

وكانت لهذه الزيادة في الاندماج منافع جمة لاقتصادات الأسواق الصاعدة. فقد أدت إلى خفض تكلفة رأس المال عليها (مما زاد من الفرص الاستثمارية)، وتحسين اقتسام المخاطر وتنويع الحافظة، وتعجيل وتيرة نقل التكنولوجيا، والمساهمة في نشر أفضل الممارسات في حماية المستثمرين والحوكمة.

على أن تعميق الاندماج المالي جاء بتكلفة لعدد كبير من هذه الاقتصادات: فقد زاد من قابلية تأثرها بتقلبات الأسواق المالية الدولية. ولكن قابلية التأثير المتزايدة تلك تتفاوت بدرجة كبيرة، حيث تكون أعلى في بعض البلدان، وأدنى في بلدان أخرى. وحتى يتسنى للحكومات وضع سياسات تحد من درجة التقلب الذي يمكن أن يصاحب الاندماج العالمي المتزايد، يتعين عليها أن تفهم كيف تشكل خصائص البلد المعني الطريقة التي تؤثر بها الأسواق المالية العالمية على اقتصادات الأسواق الصاعدة.

وللوقوف على ذلك، قمنا بدراسة الدور الذي تضطلع بها شفافية البلد في تعظيم الصدمات المالية الناشئة من مراكز مالية عالمية. وخلصنا إلى أن تفاعلات الاقتصادات الأكثر شفافية - أي الاقتصادات التي توفر قدرا أكبر من البيانات وبحدثة أكبر، ولديها معايير أفضل لإفصاح الشركات، وسياسات أكثر وضوحا، وحوكمة أفضل - مع كل من حالات تحسن وتدهور الأوضاع السوقية العالمية تكون أقل حدة من تفاعلات اقتصادات الأسواق الصاعدة الأقل شفافية التي تسجل درجات أدنى على مختلف أبعاد الشفافية.

### الشفافية القُطرية وتدفقات رأس المال

تؤثر عوامل قُطرية كثيرة، بشكل فردي، على سرعة وشدة انتشار الصدمات المالية عبر الاقتصادات. فالروابط المالية، مثل الانكشافات المشتركة للبنوك والصناديق المشتركة، تسهم بدور مهم في نقل الصدمات المشتركة وفي العدوى المالية. ومن المعروف أيضا أن الاندماج المالي، الذي هو ثمرة خفض الحواجز أمام التدفقات المالية عبر الحدود، يبسر بوجه عام انتشار الصدمات المالية على الصعيد الدولي (دراسة Bekaert and others, 2011).

على أن الدور الأقل وضوحا هو ذلك الذي تضطلع به الشفافية على المستوى القُطري - أي مدى توافر المعلومات التي تتيح للمستثمرين التقييم السليم للمخاطر والعوائد المصاحبة للاستثمار في البلد المعني. وكثيرا ما يقال إن زيادة الشفافية يمكن أن تكون

الحي المالي في سنغافورة.



مفيدة من كل من منظوري جذب الاستثمار والمساعدة على تجنب التقلب المفرط للتدفقات الرأسمالية. والفكرة هنا هي أن زيادة الشفافية تحسن انتظام وكفاءة عمل الأسواق المالية. فالشفافية تحد من حدوث ظواهر مثل التدافع في التداول (حيث يتخذ المستثمرون قرارات معينة لمجرد أنهم يشاهدون غيرهم يتخذونها)، وموجات التدفقات الاستثمارية المدفوعة بالحس، ومبالغة المستثمرين في ردود أفعالهم إزاء الأنباء. وقد لفتت الأزمة المالية العالمية الأنظار مرة أخرى إلى الدور الذي يسهم به انعدام الشفافية في زيادة حدة الصدمات المالية.

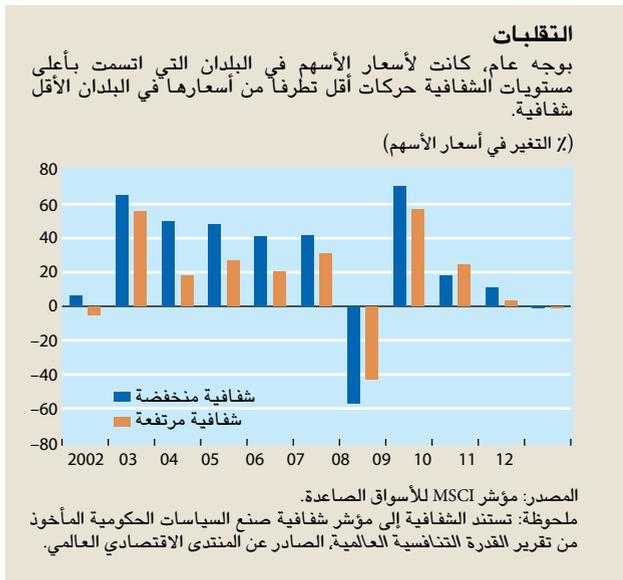
ولكن من حيث المبدأ، يمكن أن تسفر زيادة الشفافية فعلياً عن زيادة التقلب، وبالتالي زعزعة الاستقرار. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي الشفافية إلى توفير معلومات عامة بصورة مفرطة (من خلال عمليات الإفصاح من الحكومات أو المشاركين في السوق)، وهو ما يمكن أن يؤدي من الناحية النظرية إلى مزاحمة المعلومات الخاصة الأكثر دقة - أي الحد من كفاءة المعلومات وزيادة التقلب - لا سيما عندما تكون هذه المعلومات مثيرة للبس («وضوائية» باللغة المالية) أو غير متصلة بالأوضاع الأساسية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي نشر بيانات رسمية أولية (وغير دقيقة) في حينها

إلى ردود أفعال مبالغ فيها إزاء تلك الأخبار من جانب المشاركين في السوق، مما يسفر عن تقلب الأسعار بدرجة مفرطة في الأسواق المالية (دراسة Morris and Shin, 2002). وتسهم زيادة الشفافية أيضاً في الاندماج المالي (بخفض تكاليف المعلومات وعدم تماثلها) ويمكن أن تزيد الحركة المتزامنة للأسعار في مختلف الأسواق (دراسة Carrieri, Chaieb, and Errunza, 2013).

وعلى الرغم من وجود بعض الأدلة التي تؤيد حدوث آثار مفيدة للشفافية القطرية (دراسة Gelos and Wei, 2005)، فإن الأدلة الكلية يمكن أن تفهم على أكثر من نحو. وعلاوة على ذلك، ركزت الدراسات التجريبية القائمة بصورة كبيرة على انتقال الصدمات المالية أثناء فترات الأزمات.

وقمنا بتقصي مسألة ما إذا كان انعدام الشفافية على المستوى القطري يعظم تأثير الأوضاع السوقية العالمية على الأوضاع المحلية على مدى الدورة الاقتصادية وذلك بالبحث في سلوك أسعار السندات والأسهم. وانطلقنا من فرضية أساسية مؤداها أنه عندما تكون الأوضاع المالية العالمية حميدة، يزيد ميل المستثمرين الدوليين إلى الاستثمار في الأسواق التي يكون توزيع المخاطر الأساسي فيها مفهوماً بدرجة أقل لهم (أسواق «غامضة») ثم يفرون عندما تتدهور الأوضاع العالمية. ويمكن أن يعزى سلوك المستثمرين هذا إلى عدة أسباب. فربما يشعر المستثمرون بارتياح أكبر إزاء الغموض عندما يكون لاستثماراتهم أداء جيد. وأحد الأسباب المحتملة الأخرى هو أنه خلال أوقات الشدة، يواجه مديرو الصناديق قدراً أكبر من التمحيص والضغط لتبرير تكوين الأصول في حافظاتهم فيستجيبون لذلك بخفض انكشافهم للأصول التي تكون مخاطرها مفهومة بدرجة أقل. وبالتالي يكون ميل هؤلاء لحيازة أصول أقل شفافية في أوقات الرخاء أكبر من ميلهم لحيازتها في أوقات الشدة. وربما كان من الأسباب أيضاً أن الغموض قد يجعل من الصعب على المستثمرين فصل الصدمات الأساسية عن الصدمات الضوائية البحثية، مما يدفعهم إلى الربط بين العلامات الحميدة في المراكز المالية والأساسيات الجيدة في الأسواق الغامضة.

وأياً كان السبب (مع العلم بأن هذه الاحتمالات لا ينفي أحدها الآخر)، تشهد الأسواق الأقل شفافية طفرات أكبر عندما تكون أوضاع الأسواق المالية مواتية، بينما يكون العكس صحيحاً في أوقات الشدة (راجع الرسم البياني).



الجدول ١

**شراء الأسهم**

يملك المستثمرون الأمريكيون كمية متزايدة من الأوراق المالية طويلة الأجل الصادرة عن كيانات في اقتصادات الأسواق الصاعدة، مقيسة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي لبلد الإصدار.

(%)

التغير في الفترة ١٩٩٤-٢٠١٢	٢٠١٢	٢٠٠٧	٢٠٠١	١٩٩٤	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
٣٦,٤٨	٢٠,١٢	٥٧,٣٤	١٨,٩٢	١٣,٣٨	مقاطعة تايوان الصينية
٥,١٧	١٨,٤٥	١٨,٦٦	٢٠,٦٦	٦,٧٦	جنوب إفريقيا
٦,١٢	١٨,٣٠	٢٢,١٢	١٨,٥٤	٦,٦٣	إسرائيل
٤,٥٨	١٦,٤٥	٢٢,٣٩	٣٢,٤٤	١٧,٢٣	سنغافورة
٤,٨٠	١٥,١١	٢٤,٩٩	٣٨,٣٣	٢٥,٠٣	جمهورية كوريا
٣,٩٧	١٣,٦٠	١٥,٣٣	١٣,٢٦	٦,٨٣	تركيا
٣,٩٤	١٢,٨٧	١٣,٥٤	١٠,١٦	٣,٠٥	هنغاريا
٣,٧٥	٨,٨٠	١٠,١٤	٦,٦٨	٣,٨٤	البرازيل
٣,٧١	٧,٥٥	٩,٧٥	١٣,٨٢	٦,٠٤	بولندا
٣,٢٢	٦,٦٤	٦,٣٢	٣,٢٦	١,٦٣	شيلي
٤,٩٧	٥,٣٨	١٠,٢٢	٧,٤١	٨,٢٢	الفلبيين
٣,٧١	٤,٧٧	٨,٦٥	٩,٦٩	٥,٢٦	كولومبيا
٤,١٥	٤,٧٠	٥,٣٨	٣,٢٦	٢,٨١	بيرو
٣,٧٠	٤,٥٣	٥,٥٦	٤,٠٥	٣,١٠	إندونيسيا
٣,٥١	٣,٩١	٥,١٣	٤,٢٥	١,١٥	الهند
٤,٤٠	٣,٨٥	٤,٢٥	٦,٨٧	١,٤٦	روسيا
٣,١٤	٣,٣٢	٣,٣٣	٦,٢٣	٣,٣٣	مصر
٣,٧٣	١,٦٨	١,٦٨	٨,١٤	٠,٦٢	الجمهورية التشيكية
٣,٦٩	١,٢٤	٢,٢٢	٢,٩٦	٠,٧٥	الصين
٤,٣٢	١,٢٢	١,٦٠	٢,٧٨	٠,٢٣	تاييلند
٤,٢٩	٠,٩٣	٤,٦٠	٢,٦٠	١,٣٨	المكسيك
٣,٨٩	٠,٥١	١٢,٧٣	١٠,٥٨	٧,٨٤	باكستان
٣,٣٨	٠,٠٨	٠,٥١	١,٢٣	٠,٢٥	الأردن
٤,٢٢	٠,٠١	٠,٦٣	٠,٦٥	١,٠٩	المغرب
٤,٣٤	٠,٢١	٠,٩٩	٠,٦٠	٠,٩٨	ماليزيا
٤,٩٨	٠,٨٠	١٢,٠٤	١٢,٤٣	٤,٥٩	الأرجنتين
٢,٨٠	٤,٧٧	١,٥٧	٣,٧٧	١,٦٣	الموسم
٤,٧٥	٦,٨٤	١٠,١٧	١١,١٨	٥,٢١	٣,٣٣

المصدر: وزارة الخزانة الأمريكية، قاعدة بيانات النظم الرأسمالية الدولية؛ والبنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، وقاعدة بيانات OCIC Asia؛ وقاعدة بيانات EMED Emerging BME. ملحوظة: يسجل الجدول حيازات الحافظة الأمريكية من الأسهم والسندات طويلة الأجل الصادرة من اقتصادات الأسواق الصاعدة. ومؤشر صنع السياسات الحكومية مأخوذ من تقرير القدرة التنافسية العالمية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وأعلى درجة ممكنة هي ٧.

## قياس الشفافية

ينطوي قياس الشفافية القُطرية على صعوبات كبيرة. ذلك أننا نحتاج أولاً إلى مقاييس ترصد جزءاً من مفهوم عدم القدرة على التيقين من الاحتمالات التي يرجح بها وقوع الأحداث المختلفة. ومن ثم فإننا مهتمون بمؤشرات لعدم الشفافية تقيس مدى توافر جميع المعلومات ذات الصلة التي يمكن أن يستخدمها المستثمر لتقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار في بلد معين. وثانياً، نحتاج إلى مؤشرات تغطي عدداً كبيراً من البلدان وتغطي فترة طويلة من الماضي. وبالتالي، قمنا بالتركيز على المؤشرات التي تقيس الفساد والحوكمة وممارسات الشركات في مجال الإفصاح والمعايير المحاسبية وشفافية السياسات والإحصاءات الحكومية.

وللتعبير كميًا عن تأثير الصدمات المالية العالمية على أسعار الأصول من الأسواق الصاعدة، استخدمنا مؤشراً بديلاً لأوضاع السيولة والعزوف عن المخاطر في المراكز المالية، وهو مؤشر التقلب VIX الذي يقيس توقعات المستثمرين بشأن تقلب أسواق الأسهم خلال الثلاثين يوماً التالية. وقمنا في سبيل ذلك بتحديد آثار عدة مقاييس مختلفة لعدم الشفافية القُطرية (تتراوح من درجة إفصاح الشركات وشفافية السياسات الحكومية إلى مقاييس أوسع لانعدام الشفافية، مثل التصورات بشأن الفساد). وباستخدام بيانات لكل من سوقي الأسهم والسندات على مدى الفترة ١٩٩٧-٢٠١١، خلصنا في جميع المشاهدات إلى أن تفاعل الأسواق الصاعدة التي تسجل درجات أقل على الأبعاد المختلفة لمقاييس انعدام الشفافية مع الأوضاع السوقية العالمية يكون أقوى من تفاعل الاقتصادات الأكثر شفافية. ومن الأمور ذات الدلالة أن هذه النتيجة ظلت متماسكة حتى عندما قمنا بتحديد أثر طائفة واسعة من مقاييس المخاطر وجودة الائتمان والسيولة (دراسة Brandão-Marques, Gelos, and Melgar, 2013). وفي الواقع، تشير تقديراتنا إلى أنه استجابة لحدوث زيادة قدرها ١٠٪ في مؤشر التقلب VIX (تعتبر صدمة سالبة بصورة طفيفة)، تشهد البلدان التي تتسم سياساتها الحكومية بأعلى قدر من شفافية زيادة في فروق العائد على سندات الدين السيادي (الفرق بين سعر الفائدة الذي يدفعه بلد ما للاقتراض وسعر الفائدة على سندات الخزانة الأمريكية) تقل بنحو ٠,٤ نقطة مئوية عن الزيادة التي يشهدها البلد الوسيط. وفي المقابل، تشهد البلدان التي تتسم سياساتها بأقل قدر من الشفافية زيادة في تلك الفروق أعلى بمقدار ٠,٣ نقطة مئوية من البلد الوسيط. وتصل «مكاسب الشفافية»

الجدول ٢

### الشفافية تحسب

عندما يتوقع المستثمرون حدوث تقلب، تزداد فروق العائد على السندات وتترجع أسعار الأسهم في اقتصادات الأسواق الصاعدة الأقل شفافية ويكون أدائها أفضل في الاقتصادات الأكثر شفافية. (٢٠٠٢-٢٠١٢٪)

متوسط التغير الأسبوعي	مكاسب الشفافية	الأقل شفافية	الأكثر شفافية	التغير في فروق العائد على السندات
١٨٤-	٠,٦٨-	٠,٣٦-	٠,٣٢	
٢٤٤	٠,٣٤	٠,١٨	٠,١٦-	التغير في أسعار الأسهم

المصدر: مؤشر EMBIG، التغيرات الأسبوعية ٪ في فروق العائد على السندات؛ ومؤشر MSCI، التغيرات الأسبوعية ٪ في أسعار الأسهم. ملحوظة: يقيس الجدول مقدار الزيادة في فروق العائد على السندات وهبوط أسعار الأسهم استجابة لحدوث زيادة نسبتها ١٠٪ في مؤشر التقلب VIX، الذي يقيس التوقعات بشأن تقلب سوق الأسهم خلال الثلاثين يوماً التالية. في البلدان ذات الشفافية المنخفضة والبلدان ذات الشفافية المرتفعة نسبة إلى بلد افتراضي يمثل وسيط الشفافية. وتكون البلدان الأقل شفافية في أدنى ١٠٪ في قائمة جميع البلدان حسب قياس مؤشر شفافية صنع السياسات الحكومية المأخوذ من تقرير القدرة التنافسية العالمية، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٢٠١١-٢٠١٢. وتكون البلدان الأكثر شفافية في أعلى ١٠٪ في القائمة.

للبلدان الأكثر شفافية إلى نحو ضعف متوسط التغير الأسبوعي في الفروق التي يقيسها مؤشر جي بي مورغن العالمي لسندات الأسواق الصاعدة (J.P. Morgan Emerging Markets Bond Index Global) (مؤشر يتابع العائد الكلي لأدوات الدين التي تصدرها اقتصادات الأسواق الصاعدة لمشتريين أجنبياً). وفي حالة الأسهم، يكون المكسب

## الأسواق الصاعدة ليست عاجزة حين يتعلق الأمر بالاستجابة لتقلبات الأسواق العالمية.

أكبر ويصل إلى نحو مرتين ونصف متوسط الزيادة الأسبوعية في مؤشر أسعار المستهلكين MSCI للأسواق الصاعدة، الذي يقيس أداء نحو ١٦٠٠ سهم على الصعيد العالمي (راجع الجدول ٢). ويزيد ذلك بنحو ثلاثة أضعاف على الزيادة في الانكشاف الذي يتعرض له بلد ما من مضاعفة تدفقات الحافظة الدولية لديه. ومن ناحية النوعية، تصدق هذه النتيجة لا على السياسات الحكومية فحسب وإنما أيضاً على مقاييس الشفافية الأخرى المذكورة أعلاه.

### تحدي السياسات

ويعني بحثنا ضمناً أن الأسواق الصاعدة ليست عاجزة حين يتعلق الأمر بالاستجابة لتقلبات الأسواق العالمية. فالبلدان التي ترغب في الاستفادة من العولمة المالية يمكنها أن تحد من آثار الجانب غير السار بتحري قدر أكبر من الشفافية – أي بتوفير قدر أكبر من البيانات بحدثة أكبر، وتحسين معايير الإفصاح للشركات، وزيادة وضوح مسار السياسات، وبوجه عام تحسين الحوكمة. وبعبارة أخرى، يمكن أن تكون زيادة الشفافية أداة فعالة تنظر فيها البلدان قبل أن تلجأ إلى تدابير أخرى تهدف إلى الحد من الآثار العكسية لتدفقات رأس المال. ■

لويس برانداو-ماركيس اقتصادي أول في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي، وغاستون جيلوس رئيس قسم في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في الصندوق، وناتاليا ميلغار اقتصادية في مكتب الممثل المقيم للصندوق في أوروغواي.

المراجع:

Bekaert, Geert, Campbell R. Harvey, Christian T. Lundblad, and Stephan Siegel, 2011, "What Segments Equity Markets?" Review of Financial Studies, Vol. 24, No. 12, pp. 3841-90.

Brandão-Marques, Luís, Gaston Gelos, and Natalia Melgar, 2013, "Country Transparency and the Global Transmission of Financial Shocks," IMF Working Paper 13/156 (Washington: International Monetary Fund).

Carrieri, Francesca, Ines Chaieb, and Vihang Errunza, 2013, "Do Implicit Barriers Matter for Globalization?" Review of Financial Studies, Vol. 26, No. 7, pp. 1694-739.

Gelos, Gaston R., and Shang-Jin Wei, 2005, "Transparency and International Portfolio Holdings," Journal of Finance, Vol. 60, No. 6, pp. 2987-3020.

Morris, Stephen, and Hyun Song Shim, 2002, "Social Value of Public Information," American Economic Review, Vol. 92, No. 5, pp. 1521-34.

# التصويت والتقلب



## كريستيان إبيكيه وديلان أولتشر

لا خلاف بين الاقتصاديين على أن تقلب السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق تلحق الضرر بالنمو في الأجل الطويل ورفاه المجتمع ككل (دراسات Fatás and Mihov، 2003؛ و 2013).

ويمكن أن يكون أحد مصادر ذلك التقلب في السياسات متصلا بالانتخابات. فشاغلو الوظائف، في إطار جهودهم لإعادة انتخابهم، يمكن أن يستغلوا أدوات السياسة الاقتصادية. فيقومون في جملة أمور بزيادة الإنفاق العام وتسجيل عجز في الميزانيات لزيادة الطلب الكلي وخلق الوظائف (ولو مؤقتا) - وتحسين احتمالات انتخابهم.

ولكن التجاوز الذي يحدث قبل الانتخاب يمكن أن تتبعه مشاكل. ففي كثير من الحالات تضطر الحكومات إلى اعتماد خطة تقشفية لموازنة سياسات الإنفاق الحر التي كانت تنتهجها قبل الانتخابات. ويمكن أن تضر هذه الدورة من الكساد والانتعاش التي تتولد لأسباب سياسية بالنمو والاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.

ويحدث انتعاش في الاقتصاد قبل الانتخابات غالبا في البلدان النامية (دراسة Shi and Svensson، 2006). وقد ركزنا على البلدان منخفضة الدخل، أي البلدان التي يقل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي السنوي فيها عن ١١٧٥ دولارا أمريكيا ولا تتوفر لها إمكانية دائمة أو كبيرة للاستفادة من الأسواق المالية الدولية. وبتغطية فترة زمنية طولها ٢١ سنة، خلصنا إلى أدلة قوية بشأن هذه

الدورات التي تحدث بفعل الانتخابات في ٦٨ بلدا منخفض الدخل. ففي العام الذي يسبق الانتخابات يكون هناك نمو في كل من الإنفاق الجاري وعجز الميزانية. وفي أعقاب الانتخابات، تقوم الحكومات بخفض الإنفاق الاستثماري وزيادة بعض الضرائب، بغية إعادة بناء مصدات المالية العامة التي أهلكتها. وقمنا أيضا بتقصي قيدين يحتمل أن يكونا مهمين على قدرة شاغل الوظيفة على اتباع جدول أعمال مدفوع باعتبارات سياسية في المالية العامة في سنة الانتخابات، وهما قواعد المالية العامة، التي تستهدف بشكل واضح أرقاما معينة للميزانيات؛ وبرامج الصندوق، التي تتضمن أرقاما مستهدفة صريحة للمالية العامة. ووجدنا أن كلا القيدين يحدان بدرجة كبيرة من حجم دورة الميزانية السياسية.

## الدورات الاقتصادية السياسية

ركزت الدراسات التجريبية المعنية بالدورة الاقتصادية السياسية من السبعينات إلى التسعينات بصورة شبه كاملة على الاقتصادات المتقدمة، حيث لم يجد الباحثون عمومات أي أدلة ذات دلالة إحصائية عن وجود تلك الدورات. إلا أن دراسات أجريت مؤخرا، تتناول النفقات الحكومية الجارية والإيرادات الضريبية غير المباشرة وعجز الميزانيات، خلصت إلى وجود أدلة عن وجود دورات اقتصادية مدفوعة بالاعتبارات السياسية في الاقتصادات النامية.

في البلدان منخفضة الدخل، غالبا ما يكون الإنفاق الحكومي المرتفع قبل الانتخابات متبوعا بإجراءات تقشفية مرهقة

ولم تركز معظم هذه الدراسات بصورة صريحة على البلدان منخفضة الدخل، وإنما جمعت كل البلدان النامية - منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وعلاوة على ذلك، فرغم أنها درست ما يحدث لمتغيرات محددة خلال الانتخابات، فإنها لم تقدم تحليلاً ثابتاً عن تكوين التعديل الذي يحدث بعد الانتخابات.

وقد ركزنا على البلدان منخفضة الدخل لأنها عرضة بوجه خاص للدورات الاقتصادية المرتبطة بالانتخابات. فالضعف النسبي في القدرات المؤسسية لهذه البلدان فضلاً عن انخفاض شفافية ميزانياتها يفرضان مخاطر أكبر أن يستخدم شاغلو الوظائف سياسة المالية العامة لمساعدتهم على أن ينتخبوا مرة أخرى. وباستنفاد

## تتسم سنوات ما بعد الانتخابات بجهود لإعادة بناء مصدات المالية العامة، ولكن بتكلفة.

مصدات المالية العامة خلال سنوات الانتخاب، تزيد البلدان منخفضة الدخل بدرجة أكبر من قابلية تأثر اقتصاداتها بالتطورات المعاكسة وتحد من قدرتها على التعامل مع الصدمات الخارجية، مثل حدوث تغير مفاجئ في أسعار السلع الأولية. ولذلك، فمن المهم أن نفهم بوضوح أكبر تكوين دورات الميزانية المتصلة بالانتخابات في البلدان منخفضة الدخل وتقصي سبل الحد من تقلب سياسات المالية العامة المتصلة بها.

وأجرينا دراسات تجريبية تناولنا فيها عدداً كبيراً من البلدان منخفضة الدخل على مدى الفترة ١٩٩٠-٢٠١٠. وبتحليل آثار الانتخابات على متغيرات المالية العامة محل الاهتمام، مثل الإنفاق والعجز، أخذنا في الاعتبار آثار المحددات الأخرى لأداء المالية العامة في البلدان منخفضة الدخل وبعض أنواع الانتخابات التي لا تتطلبها الدساتير الوطنية. واستخدمنا مجموعة مختلفة من المصادر، بما في ذلك بيانات الانتخابات من دراسة (Hyde and Marinov 2012)، وهي مجموعة بيانات تغطي ٦٨ بلداً من البلدان منخفضة الدخل على مدى ٢١ عاماً. وكانت لدى نحو ٥٠ من هذه البلدان مناسبة انتخابات واحدة على الأقل خلال تلك الفترة. وخلصنا إلى أنه توجد في البلدان منخفضة الدخل دورات ميزانية سياسية غالباً ما تقوم الحكومة خلالها بزيادة النفقات الجارية خلال سنوات الانتخاب - بمقدار ٠,٨ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. ونتيجة لذلك، يتضخم عجز المالية العامة الكلي. وتتسم سنوات ما بعد الانتخابات بجهود لإعادة بناء مصدات المالية العامة، ولكن بتكلفة. وينخفض الاستثمار العام بنحو نصف نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (راجع الرسم البياني ١). ورغم أننا لم نقم بدراسة هذا الشكل من أشكال تقليص الاستثمار العام في سنوات ما بعد الانتخابات بصورة صريحة، فإنه يمكن أن يؤخر النمو الاقتصادي بصورة خطيرة. فالاستثمار الحكومي الإنتاجي هو أحد العوامل المهمة لدفع النمو الاقتصادي ويتعين أن يكون مستقراً. وعلى سبيل المثال، لا يكون اتباع برنامج تقشفي يترتب عليه وقف مشروع مصمم بشكل جيد لبناء الطرق دون إتمامه بعد الانتخابات هدراً للموارد فحسب وإنما إعاقة للنشاط الاقتصادي.

### زيادة تحصيل الضرائب

لاحظنا أيضاً وجود زيادة أكبر بكثير في جهود الحكومة لتحصيل الضرائب بوجه عام خلال السنوات التالية للانتخابات - ولكن بطريقة يمكن أن تضر بالاقتصاد. وقمنا بتقسيم الإيراد الضريبي الكلي إلى عناصر ووجدنا أن الإيراد المتأتي من الضرائب التجارية في البلدان منخفضة الدخل (سواء واردات أو صادرات) يزيد بعد الانتخابات مع سعي الحكومات إلى إعادة بناء مصدات المالية العامة التي تأكلت. وتنمو إيرادات الضرائب التجارية رغم أن نهاية الإنفاق

الضخم في فترة ما قبل الانتخابات تسفر غالباً عن تناقص الطلب على الواردات. ويمكن أن يعزى هذا التركيز على الضرائب التجارية إلى السهولة النسبية لتحصيلها في البلدان منخفضة الدخل، حيث يكون تحصيل الإيرادات، لا سيما إيرادات الضرائب المحلية، غالباً أصعب منه في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. إلا أن زيادة الضرائب التجارية بصورة كبيرة يمكن أن تعرض القدرة التنافسية الخارجية للبلد المعني للخطر، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى خفض النمو الاقتصادي طويل الأجل. وتتسم النتائج التي خلصنا إليها بالثبات حتى عندما نفسر إمكانية استغلال شاغلي الوظائف لتوقيت الانتخابات لاستغلال الأوضاع الاقتصادية المواتية. وليس لدينا علم بأي دراسات تجريبية تبحث في آثار قواعد المالية العامة وبرامج صندوق النقد الدولي بشأن احتمال حدوث الدورات الاقتصادية السياسية وحجمها وتكوينها في البلدان منخفضة الدخل.

وكثيراً ما تشكك الخبراء في فعالية قواعد المالية العامة في حالة البلدان منخفضة الدخل. ولذلك قمنا باختبار مدى أهمية قواعد المالية العامة الوطنية في هذه البلدان باستخدام مجموعة البيانات المعنية بقواعد المالية العامة والصادرة عن صندوق النقد الدولي والتي جرى نشرها مؤخراً (دراسة، Schaechter and others, 2012). ووجدنا أن قواعد المالية العامة الوطنية ليست منتشرة على نطاق واسع في البلدان منخفضة الدخل، وإن كان استخدامها أخذ في التزايد. وتشمل البلدان التي اعتمدت قواعد وطنية كركائز لسياسات المالية العامة أرمينيا وكابو فيردي وكينيا ونيجيرويا.

وكانت هناك أيضاً برامج للصندوق في عدد من البلدان منخفضة الدخل على مدى العقود الماضية. وتعد درجة القيد التي تفرضها شروط القروض المرتبطة بتلك البرامج على إسرافات شاغلي الوظائف في سنوات الانتخابات اعتباراً مهماً أيضاً.

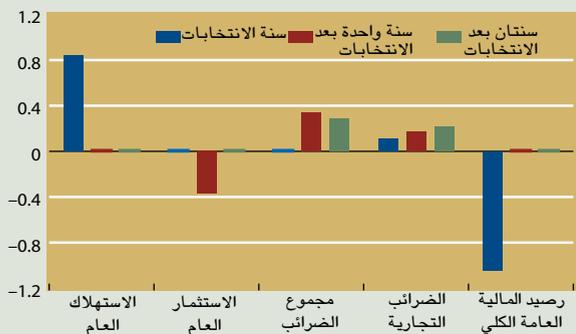
وقمنا بالتمييز بين القيود المؤسسية المحلية على سياسة المالية العامة (مثل وجود قاعدة مالية ينص عليها القانون) والمشاركة في أحد برامج الصندوق. ويمكن أن تؤدي قواعد المالية العامة الوطنية إلى الحد من استغلال سياسة المالية العامة لاعتبارات انتخابية إذا كانت القواعد تمنع إسراف شاغلي الوظائف فيما يتعلق بالماليات العامة قرابة وقت الانتخابات الوطنية. وفي البلدان منخفضة الدخل، تكون قواعد المالية العامة التي يوافق عليها البلد نفسه أكثر فعالية ويكون إنفاذها أوسع نطاقاً من إنفاذ قواعد المالية العامة فوق الوطنية - التي تحدد بموجب اتفاق إقليمي، مثل اتحاد نقدي،

الرسم البياني ١

### الحفل، ثم مشكله

يرتفع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وعجز الميزانية في سنوات الانتخابات في البلدان منخفضة الدخل. وفي السنة التالية، يتم شد الحزام ويضحي بالاستثمار العام.

(بالنقاط المئوية من إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٠-٢٠١٠)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

ميزانية سياسية لأن تلك البلدان منخفضة الدخل تخضع لشرطية الصندوق. وأحد العناصر الأساسية في شرطية البرامج شرط يلزم البلدان باعتماد سياسات اقتصادية كلية قابلة للاستمرار. ونتيجة لذلك، تقيد هذه الشرطية، إذا نفذت، ماليات الحكومات، مما يزيد من صعوبة انخراط الحكومات في سياسات توسعية للمالية العامة أثناء الانتخابات.

ويرى بعض الباحثين أن الحكومات تفضل ألا تدخل في اتفاقات مع الصندوق خلال الانتخابات، وتبين البحوث أنه يرجح بدرجة أكبر أن تدخل في تلك الاتفاقات بعد الانتخابات (راجع الرسم البياني ٣). ولكن حتى بعد مراعاة امتناع الحكومات عن ذلك ومع تحييد أثر العوامل الأخرى المرتبطة بقرار طلب المشاركة في برنامج مع الصندوق، تبين النتائج التجريبية أن برامج الصندوق تقيد دورة الميزانية السياسية في البلدان منخفضة الدخل. وفي حالة عدم مشاركة البلد في برنامج مع الصندوق، يزيد استهلاك الحكومة بنحو نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي أثناء الانتخابات الوطنية، بينما يتراجع الانحراف إلى ٠,٣٤ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في وجود برنامج نشط مع الصندوق. وتظل نتائجنا متماسكة حتى عندما نأخذ في الاعتبار أن قرار البلد المعني بالدخول في برنامج مدعم بموارد الصندوق لا يتخذ بصورة مستقلة عن أوضاعه الاقتصادية ولا عن دورته الانتخابية.

وخلصنا إلى أن الانتخابات الوطنية مصدر مهم للتقلب في سياسات المالية العامة (التغيرات في النفقات والضرائب) في البلدان منخفضة الدخل، مع احتمال وجود آثار معاكسة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وتحد قواعد المالية العامة وبرامج الصندوق من حجم دورات الميزانية السياسية. إلا أن عددا قليلا نسبيا من البلدان منخفضة الدخل هو الذي اعتمد قواعد وطنية صريحة للمالية العامة حتى الآن، ومن الصعب أن يقوم عدد كبير منها بذلك بمصادقية لأنها تخضع لصدمات متواترة (مثل الكوارث الطبيعية وتغيرات أسعار السلع الأولية) التي يمكن أن يكون أثرها على انضباط الميزانية أشد تدميرا من أثرها على الاقتصادات الأكبر والأفضل حالات. والحقيقة أن لا برامج الصندوق ولا قواعد المالية العامة تصلح بديلا عن الالتزام السياسي الأصيل باتساق الميزانية. ■

كريستيان إبيكيه اقتصادي في الإدارة الأوروبية بصندوق النقد الدولي، وديلان أولتشر اقتصادي في البنك المركزي السويدي «ريكسبانك».

يستند هذا المقال إلى ورقة العمل ١٣ / ١٥٣ الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان «Fiscal Policy over the Election Cycle in Low-Income Countries».

#### المراجع:

- Fatás, Antonio, and Ilian Mihov, 2003, "The Case for Restricting Fiscal Policy Discretion," The Quarterly Journal of Economics, Vol. 18, No. 4, pp. 1419-447.
- , 2013, "Policy Volatility, Institutions and Economic Growth," The Review of Economics and Statistics, Vol. 95, No. 2, pp. 362-76.
- Hyde, Susan D., and Nikolay Marinov, 2012, "Which Elections Can Be Lost?" Political Analysis, Vol. 20, No. 2, pp. 191-210.
- Schaechter, Andrea, Tidiane Kinda, Nina Budina, and Anke Weber, 2012, "Fiscal Rules in Response to the Crisis—Toward the 'Next-Generation' Rules. A New Dataset," IMF Working Paper 12/187 (Washington: International Monetary Fund).
- Shi, Min, and Jakob Svensson, 2006, "Political Budget Cycles: Do They Differ across Countries and Why?" Journal of Public Economics, Vol. 90, No. 8-9, pp. 1367-389.

وتفرض بصورة متساوية على جميع أعضاء الاتفاق. وتبين النتائج التجريبية أنه في حالة البلدان منخفضة الدخل التي لا توجد لديها قواعد وطنية للمالية العامة، يكون أثر دورة الميزانية السياسية على الاستهلاك الحكومي في حدود ١٪ من إجمالي الناتج المحلي. ولكن في الحالات التي وضعت فيها البلدان قواعد وطنية صريحة، يتقلص توسع المالية العامة أثناء سنوات الانتخاب إلى ٠,١٣ نقطة مئوية فقط من إجمالي الناتج المحلي (راجع الرسم البياني ٢).

### اتفاقات صندوق النقد الدولي

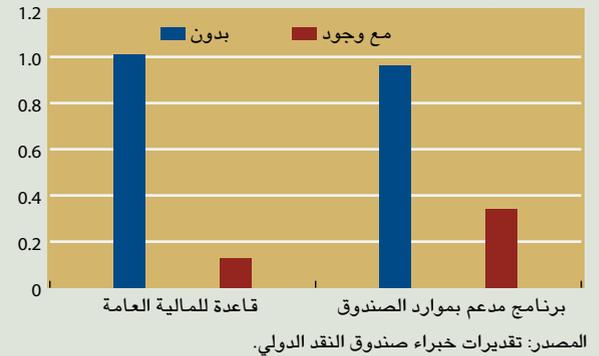
إضافة إلى ما تقدم، قمنا باختبار ما إذا كان يرجح بدرجة أقل للبلدان المشاركة في برامج مع صندوق النقد الدولي أن تشهد دورة

الرسم البياني ٢

#### تقييد الاستهلاك الذي تدعمه الحكومة

تقييد كل من قواعد المالية العامة والبرامج المدعمة بموارد الصندوق نمو الاستهلاك الحكومي في سنة الانتخابات، ولكن يبدو أن أثر قواعد المالية العامة أكبر.

(النمو المقدر في الاستهلاك المرتبط بالانتخابات، بالنقاط المئوية من إجمالي الناتج المحلي، ١٩٩٠-٢٠١٠)

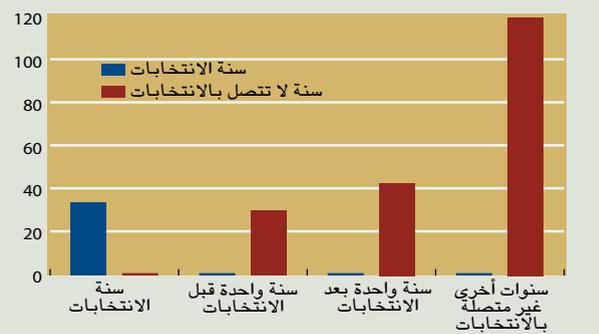


الرسم البياني ٣

#### الانتظار إلى حين

يرجح بدرجة أكبر أن تنتظر الحكومات إلى حين انتهاء الانتخابات للدخول في برنامج مدعم بموارد الصندوق، الذي يقيد عموما الإنفاق والاقتراض الحكومي.

(عدد البرامج المدعمة بموارد الصندوق السارية في البلدان منخفضة الدخل، ١٩٩٠-٢٠١٠)



ملحوظة: تبين الأعمدة عدد المرات التي كان لدى البلدان منخفضة الدخل فيها برنامج مدعم بموارد الصندوق أثناء سنة الانتخابات، والسنة السابقة للانتخابات، والسنة التالية للانتخابات، وفي السنوات الأخرى غير المتصلة بالانتخابات بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠. وعلى سبيل المثال، يستغرق البرنامج المعتاد للبلد منخفض الدخل ثلاثة أعوام. وإذا كان البرنامج قد بدأ قبل الانتخابات يتم عدده مرة واحدة لسنة الانتخابات، ومرة واحدة للسنة السابقة للانتخابات، ومرة واحدة للسنة التالية للانتخابات. وإذا كان لدى البلد أكثر من برنامج مدعم بموارد الصندوق خلال الفترة، يتم عد كل برنامج منها.

# تحت الضغط

الإدارة الرشيدة لاكتشافات الموارد الطبيعية  
تتطلب إماما كاملا من المواطنين والحكومات

منصة نفطية في مقاطعة توركانا، كينيا.

## بول كولبير

لم

تنجح طفرات الموارد الكثيرة التي شهدتها البلدان الفقيرة في الماضي في تحسين حظوظ تلك البلدان بصورة كبيرة، فتركبتها في نفس الفقر الذي كانت عليها تقريبا قبل اكتشاف تلك الموارد.

وخلال العقد الماضي، شهدت البلدان منخفضة الدخل موجة جديدة من اكتشافات الموارد، لا سيما النفط، ونفذت المنظمات الدولية ثلاث حملات تكميلية لمحاولة ضمان ألا يكرر التاريخ نفسه فيما يتعلق بطفرات الموارد الجديدة:

• يقوم صندوق النقد الدولي وغيره من الهيئات الاقتصادية بتقديم برامج تدريبية للمساعد على بناء الفهم الفني والقدرات في الحكومات.

• لا تزال الاقتصادات الصناعية لمجموعة الثمانية والاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة التابعة لمجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشدد القواعد على الشركات الدولية للحد من التهرب الضريبي والرشاوى.

• تقوم المنظمات غير الحكومية، في حملة حالية تقوم بها أيضا مجموعة الثمانية، بتمكين المواطنين لفحص الإيرادات العامة.

وتقع مسؤولية الإخفاقات على كل من الحكومات التي سيطرت على حقوق الموارد الطبيعية والشركات التي استخرجتها، وتعكس هذه الحملات نظرة ناقدة بصورة واقعية لقدرات ودوافع كل من الحكومات والشركات. ولكنها غير مكتملة.

فلسلة القرارات الاقتصادية اللازمة لتسخير الموارد للتنمية طويلة ومعقدة. وذلك فعليا سبب احتياج الحكومات إلى قدر كبير من بناء القدرات المتخصصة. ولكن إذا كان يتعين على الحكومات أن

تعزز فهمها، فذلك أيضا ما يتعين على المواطنين - بصورة تتجاوز مجرد القدرة على تدقيق الأرقام. ففي غياب الفهم يمكن للمواطنين أن يمارسوا ضغوطا على الحكومات فتقوم بتبديد ثروة الموارد الجديدة في حركات تكسبها شعبية. ومن الاستجابات المألوفة لاكتشافات الموارد والتي تكسب الحكومة شعبية قيامها بزيادة أجور موظفي القطاع العام. وفي عام ١٩٧٤، كانت نيجيريا واحدة من أوائل البلدان الفقيرة التي تشهد طفرة نفطية. وفي العام التالي، نتيجة لانفجار في توقعات المواطنين، استجابت الحكومة للضغوط برفع أجور القطاع العام بنسبة ٧٥٪. وفي عام ٢٠١٢، كرر الكينيون نفس الأحداث.

وأحد الأشكال الأخرى للأعمال التي تكسب الحكومة شعبية توفير بنزين بسعر منخفض للطبقات المتوسطة. ففي عام ٢٠١٢، عندما حاول الإصلاحيون الاقتصاديون في نيجيريا إنهاء دعم الوقود الذي تراكم كتنازلات لإرضاء الجماهير، اشتعل البلد. وفي عام ٢٠١٣، حدث نفس الشيء في السودان. وهناك معلقون لديهم ثقة كبيرة للغاية في قدرة الأشخاص العاديين على اتخاذ قرارات جيدة إلى حد أنهم يدعون إلى توزيع إيرادات الموارد على المواطنين في صورة مبالغ تسلم لهم. وقد اعتمد هذا المنهج في منغوليا وتسبب في اضرار ضخمة نتيجة لأعمال أكسبت الحكومة شعبية فيما يتعلق بالموارد. فقد ضغط الناخبون على الأحزاب السياسية لتتنافس في تقديم أعلى مبالغ، وكانت النتيجة توزيع نصف الدخل القومي - أعلى بكثير من إيرادات الموارد التي تلقتها الحكومة من الموارد.

وكما تشير هذه الأمثلة، لا يصبح المواطنون من تلقاء أنفسهم على علم بالإدارة الجيدة للموارد المكتشفة. ففي البلدان الصغيرة

ما، فإنها لا تغرس فهم العملية التي يمكن تحقيق ذلك الطموح بها. بل يتم ذلك من خلال سرد. فالرؤى ثابتة والسرد قصص - وسائل ذهنية يفهم الناس من خلالها عملية التغيير. ويعتمد تسخير الإيراد النفطي غير المتوقع بصورة مسؤولة على تنفيذ أشياء ترى المجتمعات الفقيرة أنها صعبة، مثل الادخار للمستقبل. ويمكن للزعماء البارعين أن يبثوا رسائل صعبة من خلال

## ويؤدي اكتشاف النفط غالبا إلى انفجار للتوقعات غير الواقعية.

القصص. فخلال الحرب العالمية الثانية، كان يتعين على المملكة المتحدة زراعة قدر أكبر من الغذاء. وقام رئيس الوزراء وينستون تشرشل بشرح ذلك بسرد بسيط: «احفر تنتصر.» وبمجرد أن اكتشفت بوتسوانا الماس، واجه شعبها تحديا لا يقل أهمية. ووجد قائدها، السير سيريتسي خاما، سردا فعالا للغاية.

ويتعين نشر الرسائل السردية، ولا يمكن أن تصل الحكومات إلى جميع المواطنين في وقت واحد. بل تنتشر القصص عبر شبكات. وقد وجد الخبراء أن النجاح في نشر رسالة سردية يعتمد في كثير من الحالات على الوصول إلى مجموعة صغيرة نسبيا من الأشخاص المؤثرين. أما من يكون هؤلاء فهذه المسألة تختلف حسب المجتمعات وحسب مضمون الرسالة السردية. ولذلك فإن بناء كتلة حرجة من فهم المواطنين بشأن أحد الاكتشافات النفطية لا يتحقق من خلال البيانات الصحفية، وإنما بصياغة رسائل سردية وشبكات للفهم. ويتسم النفط والغاز (الذي غالبا ما يعثر عليه مع النفط) بثلاث خصائص تجعل الاتصال الفعال بشأنهما أهم بكثير من الاتصال بشأن معظم القضايا الاقتصادية:

- يؤدي الاكتشاف إلى خلق صور زاهية بتحقيق الثروة دون جهد.
- لا يوجد مالك طبيعي لأنواع الوقود الأحفوري.
- الموارد ستنفد في نهاية المطاف.

ويؤدي اكتشاف النفط غالبا إلى انفجار للتوقعات غير الواقعية. ولا تقتصر هذه التوقعات على المجتمعات الفقيرة. فعندما اكتشفت المملكة المتحدة النفط في عام ١٩٦٦، عرضت المجلة الساخرة بانث (Punch) رسما رؤويا لكاريكاتير يصور مشهدا في المستقبل: متشردان جالسان معا، يقول أحدهما للآخر: «ثم اكتشفنا نفط بحر الشمال ولم يبد أن هناك جدوى كبيرة من العمل بعد ذلك.»

ويمكن أن تصبح هذه التوقعات غير الواقعية مشكلة في وقت قصير للحكومات. ففي مارس ٢٠١٢، أعلنت إحدى شركات النفط التي تقوم بالتنقيب في شمال كينيا أنها وجدت نفطا. وفي تلك المرحلة لم تكن هناك طريقة لمعرفة ما إذا كان الاكتشاف ناجحا من الناحية التجارية - وحتى في أفضل السيناريوهات، لا بد أن تمر أربع سنوات على الأقل قبل أن يبدأ النفط في التدفق. ومع ذلك، بدأت النقابات العمالية في القطاع العام بحلول الشهر التالي في المطالبة بزيادة طموحة في الأجور.

ويمكن التصدي لهذا النوع من انعدام الواقعية بعرض ذكي للحقائق الأساسية. وقد وجد علماء النفس أن طريقة عرض الحقائق أو «تأطيرها» تحدث فرقا كبيرا في طريقة رد فعل الأشخاص تجاهها. وعلى سبيل المثال، دفعت شركة أكسون-موبيل لحكومة ليبيريا في عام ٢٠١٣ مبلغا قدره ٥٠ مليون دولار أمريكي مقابل حقوق التنقيب. وبالنسبة للشخص الليبيري العادي، كان هذا المبلغ يعني

والفقيرة، تفتقر وسائل الإعلام بوجه عام إلى الصحافة الاقتصادية المتخصصة التي يمكن أن تساعد على بناء ذلك الفهم. ولذلك يتعين أن تقوم الحكومات ببنائه بنفسها. وتاما كما هي مسؤولية المواطنين فحص طريقة استخدام الحكومات لإيرادات الموارد، فإن مسؤولية الحكومات أيضا هي بناء فهم المواطنين للقرارات الاقتصادية المتميزة اللازمة لإدارة تلك الموارد.

وعلى مدى العقد الماضي، كان هناك اهتمام ضخم بالجهود الرامية إلى بناء قدرة المواطنين على فحص أعمال الحكومات. وتمثل المبادرة المعنية بشفاافية الصناعات الاستخراجية والالتزام القانوني على الشركات بإبلاغ الحكومات بالمدفوعات التي تؤدي إليها إنجازين تاريخيين أثمرهما هذا الجهد. ومع ذلك، لم يول نفس القدر من الاهتمام للتحدي المتميز في الجهود الحكومية في مجال الإعلام لبناء فهم المواطنين، برغم افتقار عدد كبير من الحكومات إلى القدرات على الاضطلاع بذلك الجهد المهم. فالإعلام دور أساسي من القيادة السياسية. ولكن السياسي الذي يتقلد منصبا حين يحدث اكتشاف للنفط يفتقر عادة إلى التجربة الوطنية التي يستند إليها. وعلاوة على ذلك، فرغم أن القادة يمكنهم الاستفادة من الخبرات العالمية الكبيرة في مجال اقتصاديات إدارة الاكتشافات النفطية (راجع الإطارات)، فلا توجد هيئة راسخة لخبراء دوليين معنية ببناء الفهم لدى المواطنين. وتكون المشورة المتخصصة في مجال السياسات الاقتصادية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) توجه بالدرجة الأولى من متخصصين إلى متخصصين، دون الاهتمام كثيرا أو مطلقا بكيفية إبلاغها إلى المواطنين. وفي الوقت نفسه، تركز المشورة المتخصصة في مجال الإعلام المقدمة من شركات العلاقات العامة إلى السياسيين بوجه عام على أعمال السياسة ذات الأفق القصيرة وليس على الجوانب الاقتصادية طويلة الأجل لإدارة الموارد الطبيعية.

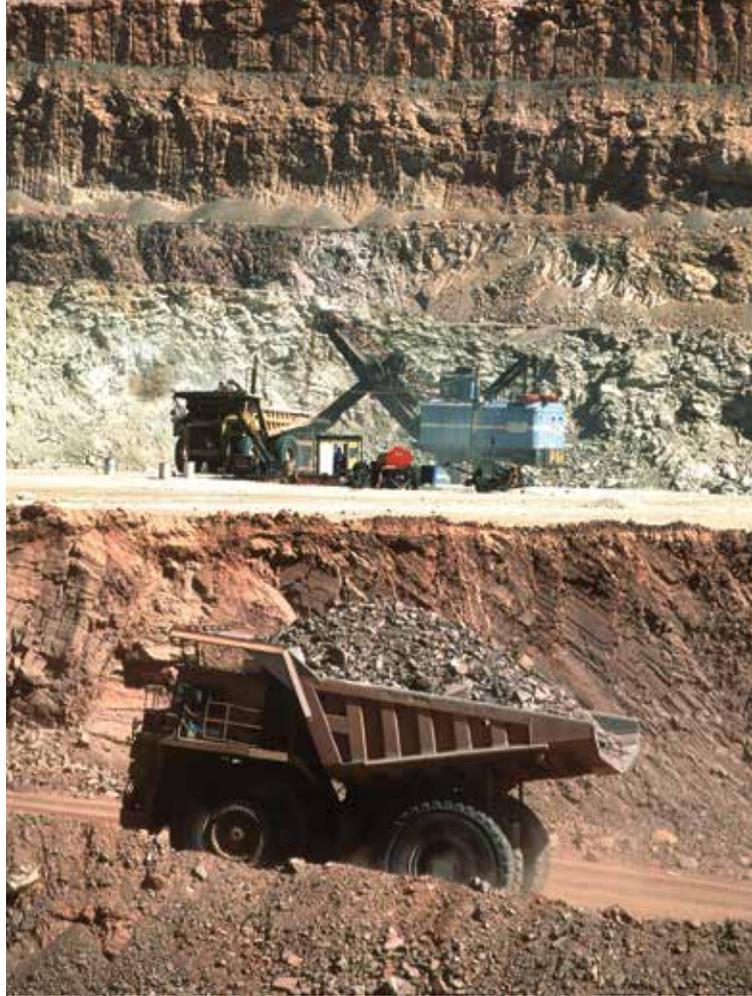
وفيما يلي عرض لبعض المبادئ الأساسية التي يمكن أن يرى صانعو السياسات أنها مفيدة في مساعدة مواطنيهم على بناء فهم واقعي لأثر الاكتشافات الوطنية على حسن حالهم وحسن حال الوطن ككل.

### نشر الفهم

يتسم إبلاغ الأخبار للجماهير بطابع مباشر: فالبيان الصحفي الذي يعلن «وجدنا نفطا» ينتشر بسرعة. ولكن إبلاغ الفهم للجماهير أكثر صعوبة. ذلك أن كثيرا من المواطنين الكبار، الذين تركوا صفوف الدراسة منذ فترة طويلة، لا يصبرون على استيعاب محاضرة. ولذلك فإن صياغة محتوى الرسالة وضمان انتشارها تحديان ينطويان على متطلبات لا تقل عن متطلبات اتخاذ قرارات اقتصادية فنية. ومن أساليب الإعلام المتبعة في حكومات كثير من البلدان الفقيرة عرضة رؤوية. ولكن في حين يمكن أن تؤدي الرؤى إلى غرس طموح

### بعد الاكتشاف

أثبتت أربعة عقود من البحث الأكاديمي ما يتعين أن يفعله صانعو السياسات عقب أحد اكتشافات النفط. وتتمايز الإيرادات المتأتية من النفط والموارد الطبيعية الأخرى من حيث كونها متقلبة، نتيجة لنفاذ الموارد، وهو ما يعني أن الإيرادات ستنتهي. وللتجارب مع هذا التقلب، ينبغي ادخار جزء من الإيرادات في أوقات الرخاء لحماية الإنفاق في أوقات الشدة. وللإعداد لنضوب المورد، ينبغي مراعاة أصول أخرى بحيث يستطيع البلد، بحلول وقت نفاذ الأصل الطبيعي، الحفاظ على الإنفاق بفضل الدخل الإضافي الذي ولدته هذه الأصول الجديدة.



منجم جوانينغ للماس، بوتسوانا.

ولنأخذ حالة تنزانيا كمثال، حيث أصبح لدى البلد، بفضل الرئيس المؤسس جولوس نيبيري، شعور أقوى بالهوية الوطنية المشتركة مقارنة بمعظم بلدان إفريقيا. ولم تعد للولايات المحلية أهمية، وتعلم الأشخاص المنتمون إلى جماعات عرقية مختلفة لفترة طويلة أن يتعاونوا مع بعضهم البعض. وعلاوة على ذلك، عندما فتحت الحكومة التنزانية الباب أمام التنقيب عن الغاز، اقتصر الحقوق التي باعته على كتل خارجية. ومع شعور تنزانيا القوي بالهوية الوطنية وعدم وجود عمليات تنقيب داخلية، افترضت الحكومة بصورة معقولة أن أي غاز مكتشف سيكون ملكا للبلد.

وفي عام ٢٠١٢، عثرت شركات النفط على غاز في موقع بعيد في البحر قبالة ساحل منطقة متوارا الجنوبية الشرقية. وبيّن ردود أفعال المواطنين وجه أهمية اعتماد استراتيجية تواصل وقائية، حتى في بلد لديه شعور قوي بالهوية الوطنية. فقد نما الاكتشاف إلى علم السكان المحليين، لا من إعلانات الحكومة، ولكن عبر موقع تويتر من شركات أسهمها مطروحة للتداول، ملزمة بحكم القانون بإعلان اكتشافاتها فوراً للجمهور. ومع بلوغ الأنباء منطقة متوارا، أصبح تريليونات الأقدام المكعبة من الغاز تريليونات من الدولارات. وانفجرت التوقعات: وانتشرت شائعة من حيث لا يدري أحد تقول إن كل أسرة معيشية ستحصل على ٢٠٠ دولار أمريكي شهرياً. وعلى غرار ما قاله المتشردان في كاريكاتير مجلة بانس، أعلن الشباب في المنطقة بسرعة أنهم لم يعودوا بحاجة إلى العمل. والأدهى من ذلك، أن سكان متوارا زعموا ملكيتهم للغاز وشعروا بالغضب لأن الغاز سيستخدم للمنفعة الوطنية. والواقع أن الناس في منطقة متوارا كانوا يعتقدون بشكل جازم أن حقوقهم المتخيلة يجري انتهاكها إلى حد أنهم قاموا بأعمال شغب، أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص في مايو ٢٠١٣. فإذا كان الغاز المكتشف في البحر قبالة سواحل تنزانيا قد تسبب في هذه المشكلات، فمن المرجح أن يكون عدد المجتمعات الفقيرة المحصنة من تلك المشكلات محدوداً.

ولذلك فإن أحد الجوانب البالغة الأهمية في استراتيجية التواصل هو ترقب مسألة الملكية وحلها، بدءاً من المراحل الأولى لعملية الاستكشاف. ويمكن للحكومات، عن طريق التصرف بطريقة استباقية، توجيه الشعور العام على الأرجح. ونظراً لأن الموارد الطبيعية القيمة يمكن أن تكون في أي مكان في البلد، فينبغي أن يكون من الممكن التوصل إلى توافق آراء مؤداه أنه أياً كان المورد الذي يعثر عليه فإنه ملك للجميع.

## النجاح في بوتسوانا

بينت بوتسوانا، التي تمثل حالة نادرة من النجاح في إدارة الموارد الطبيعية، كيف يمكن إنجاز ذلك، فرئيسها الأول، خاما، أعلن رسالة شديدة البساطة: «ليس لدينا شيء، إذن فلنتفق على أن أي شيء نجده يكون ملكاً للجميع». وبالتوازي مع هذه الرسالة، جرى نشر هذه الفكرة على نطاق واسع من خلال شبكة، وقام خاما بجولة للبلد، حث فيها زعماء القبائل على قبول الرسالة. ولا يمكن التوصل إلى توافق الآراء هذا من وراء «حجاب الجهل» الذي كان قائماً قبل الاكتشاف. ولو لم يكن الناس قد اتفقوا بصورة صريحة على قاعدة الملكية هذه قبل الاكتشاف، فمن المرجح أن يسود تغليب المصلحة الذاتية إذا كان هناك اكتشاف، مما يثير سخطا حقيقياً عندما تتصادم المطالب المحلية والوطنية.

والسمة الثالثة التي تميز النفط وتجعل استراتيجية التواصل مهمة هو أن النفط مورد غير متجدد. ولأن استخراج الأصل يؤدي إلى نضوبه فمن الممكن أن تكون الإيرادات قصيرة العمر. وفي أغلب الاكتشافات التي تحدث في إفريقيا، ينضب الأصل في غضون جيل

بداية ثروة خيالية. ولكن ربما كانت المناقشة بشأن ما يمكن أن يشتره هذا المبلغ ستصبح أكثر واقعية لو كان الخبر قد نقل بطريقة تبين المبلغ الذي سيحصل عليه كل ليبري - ما يعادل ١٢ دولاراً أمريكياً. فلو كان الخبر قد صيغ في هذا الإطار لربما أمكن لليبريين رؤية أن المبلغ الذي دفعته شركة إكسون-موبيل لن يغير حياتهم. وفي كينيا، كانت الحقيقة الجوهرية التي يتعين إبلاغها ليس نصيب الفرد من المبلغ وإنما حالات التأخير الطويلة وحالات انعدام اليقين المتبقية. وكان من اللازم أن يتصدى شخص للمطالب السابقة لأوانها بزيادة الأجور بقول ما يلي: «لا تعد الأفراخ قبل أن يفقس البيض».

## بلا مالك

من خصائص النفط الأخرى التي تعطي أهمية لوضع استراتيجية إبلاغ أن الموارد الطبيعية ليس لها ملاك طبيعيون. فلا أحد يمكنه أن يدعي ملكيته للنفط بموجب حق أنه وضعه في باطن الأرض. ولكن لأن النفط موردٌ قيم، فلا بد من أن يكون هناك أساس ما متفق عليه للملكية. وقد أثبت علم النفس من خلال دراسات دقيقة ما هو واضح بصورة مؤلمة من شواهد التجارب، وهو أن الناس تميل بشدة إلى قبول الآراء التي تخدم مصالحها. وما لم يتم بوضوح تحديد ملكية المصدر الطبيعي قبل استكشافه، فإن ملكيته ستكون من حيث المبدأ عرضة للنهب. ولذلك سيعتمد الأشخاص أي أساس مهما يكن للمطالبة بالملكية بما يناسب ظروفهم. فالذين يعيشون بالقرب من موقع الاكتشاف سيطلبون بالملكية المحلية، بينما سيطلب آخرون بالملكية الوطنية. وفي بعض المجتمعات، تكون قواعد الملكية بالفعل خارج النقاش، ولكن في كثير من البلدان الفقيرة يحدث صدام بين الهوية الوطنية الحديثة نسبياً والهويات المحلية القديمة والمترسخة بقوة.

عبئا ثقيلًا». وقد أدى توافق الآراء بشأن ضرورة حمل عبء ثقيل إلى تمكين الحكومة من استثمار قدر أعلى بكثير من دخلها مما هو ممكن في بقية إفريقيا. وانتقلت بوتسوانا من قائمة أفقر البلدان إلى قائمة أغنى البلدان في المنطقة. وتلك هي المهمة التي تواجه حكومات عدد كبير من البلدان الفقيرة. ومن خلال التواصل الفعال، كما حدث في بوتسوانا، يمكنها أن تجعل مواطنيها ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم حماة لفرص أبنائهم، وليس مدعويين محظوظين إلى حفل. والسرد الذي يفعل ذلك هو في الأساس «الوصاية الآمنة».

وحتى تكون للسرد فعاليتها، يتعين أن تصاحبه عملية تنشره عبرة شبكة من المواطنين. وفي بعض الأحيان تتحدد الاستراتيجية الأنسب بهيكل السلطة، مثلما حدث مع زعماء القبائل في بوتسوانا. ولكنها تتحدد أحيانا بمضمون الرسالة. وتوجد لفكرة الوصاية الآمنة أصداء في كثير من التعاليم الدينية. وفي كثير من المجتمعات الفقيرة، يكون الدين منظما بصورة كبيرة ويضطلع بدور بارز في حياة الأشخاص. ويسهل نشر سرد الوصاية الآمنة فيما يتعلق باكتشافات النفط من خلال كنائس البلد ومساجده.

وإذا كانت الحكومة تتوخى الحذر في سياساتها، فإنها ستعبد الطريق لاكتشافات الموارد ببناء كتلة حرجة من الفهم لدى المواطنين من خلال الرسائل التي تبثها في سردها ومن خلال الشبكات، فتحل بذلك مسألة الملكية قبل أن يسرح الخيال في الاستكشاف والحفر من خلال عرض حقائق يسهل فهمها. ■

بول كولبير أستاذ الاقتصاد والسياسة العامة في كلية بلافانتيك للحكم بجامعة أوكسفورد، ومدير مركز دراسة الاقتصادات الإفريقية.

واحد تقريبا. وعلاوة على ذلك، تؤدي سرعة نمو السكان إلى خفض نصيب الفرد من المورد. وعلى سبيل المثال، لنفرض أن الاستخراج المطرد سيؤدي إلى نزوب النفط في غضون ٥٠ عاما. وإذا كان عدد السكان يزيد بمعدل ٢٪ سنويا، فبعد ٢٥ سنة فقط سيكون نصيب الفرد من النفط قد تراجع بمقدار ٧٠٪. وعلاوة على ذلك، تعتمد القيمة المستقبلية للنفط على سعره. ونتيجة للعواقب المترتبة على المناخ، يمكن أيضا أن تؤدي السياسات العالمية إلى خفض انبعاثات الكربون إلى الحد الذي يمكن أن يصبح عنده عدد كبير من الرواسب «أصولا معزولة» - لا قيمة لها بسبب الضرائب أو القواعد التنظيمية. ومثلما هي حال أي مورد مؤقت من الإيرادات، ينبغي استخدام جزء منه لمراكمة أصول أخرى بحيث يمكن تمديد الإنفاق إلى ما بعد فترة الاستخراج (راجع مقال «استخراج إيرادات الموارد» في عدد سبتمبر ٢٠١٣ من مجلة التمويل والتنمية). وفي حالة الموارد الطبيعية، تكون المبررات الأخلاقية لادخار إيرادات أقوى حتى لأن النفط لا يخص الجيل الحالي حصريا. فإذا أخذ الجيل الحالي يعثر الإيرادات النفطية يمينا ويسارا في استهلاك غير قابل للاستمرار، فسيكون لدى أبناء الجيل التالي سبب للتشكي من أن آباءهم لم يكونوا أوصياء مسؤولين. ولهذا السبب فإن السرد الذي يروج فكرة «لم نعد نحتاج إلى العمل» ضار للغاية وينبغي نبذه. ففي البلد الفقير، لا تؤدي الثروة الجديدة التي تأتي دون جهد إلى خفض الحاجة إلى العمل. بل إن النفط يتيح للناس فرصة فريدة لانتشال المجتمع من الفقر عن طريق استثمار الإيرادات. وعندما اكتشف الماس في بوتسوانا، بادرت الحكومة على الفور بطرح سرد مضاد سرعان ما ساد، وكان مضمونه كالتالي: «إننا فقراء ولذلك يجب أن نحمل

## COLUMBIA | SIPA School of International and Public Affairs

### PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges with the world's leading economists, policymakers, and expert practitioners, including Jagdish Bhagwati, Guillermo Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya, and many others.

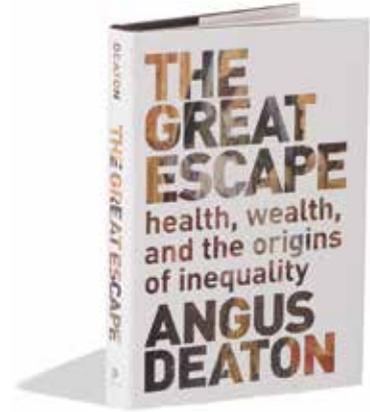
A 14-month mid-career Master of Public Administration focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2014-2015 program begins in July of 2014. Applications are due by January 5, 2014.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/academics/degree\_programs/pepm  
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu

## تقديم المعونة والدعم



أنغوس ديتون  
Angus Deaton  
**الهروب الكبير**  
The Great Escape  
**الصحة والثروة ومصادر عدم المساواة**

Health, Wealth, and the Origins of Inequality

Princeton University Press, Princeton, New Jersey, 2013, 360 pp., \$29.95 (cloth).

أنغوس ديتون أستاذ الاقتصاد بجامعة برينستون كتابا أنيقا وثريا ومثيرا عن تاريخ التقدم المحرز في الولايات المتحدة والعالم في مجالي الصحة والرعاية المادي منذ قبل التاريخ وحتى الوقت المعاصر.

والهروب الكبير المشار إليه في العنوان هو الهروب من الفقر وسوء الصحة الذي حققه بالفعل بعض سكان العالم إلى حد كبير ويحاول تحقيقه معظم سكان العالم حاليا ولم تبدأ فيه مجموعة أقل حظا من الناس. ويصحبك هذا الكتاب في رحلة ميسرة وممتعة يسردها أحد خبراء العالم في مجال البيانات العالمية عن الصحة والدخل ويجعل من مناقشة الافتراضات والتحيزات والعيوب المتعلقة بهذه الإحصاءات قراءة ممتعة. ويرقى معظم الكتاب إلى كونه تحذيرا من وجود أوجه عدم يقين وحلول وسط لا مفر منها في جميع البيانات الاقتصادية والصحية، ولذلك لا ينبغي تصديق أي جزء منها تصديقا تاما.

وإن يضع ديتون هذا التحذير في الاعتبار فإنه يعرض بإيجاز تاريخ التقدم المحرز على المستوى العالمي ومداه، فضلا عن أسبابه الرئيسية. ويدعي ديتون من بين جملة أمور أن الهروب من

ارتفاع معدل الوفيات لا يرتبط إلا ارتباطا ضعيفا بالهروب من الفقر. ويشير إلى أن الثروة الخاصة الأكبر حجما لم تكن السبب الرئيسي في تحسن الصحة في الغرب. وتكمن الأسباب الرئيسية لذلك في الخدمات العامة الأفضل مثل المياه والمرافق الصحية. وفي الاقتصادات النامية خلال السنوات الخمسين الماضية، من الواضح أن الإجابة على السؤال «هل تشهد البلدان الأسرع نموا معدلات أسرع من حيث انخفاض وفيات الأطفال؟» هي «لا». وربما كان ينبغي أن يكون عنوان الكتاب حالات الهروب الكبيرة.

وعلى طريق التقدم، يشير ديتون إلى ارتكاب أخطاء غير ضرورية باسم مراقبة السكان على المستوى الدولي. ويسلط ذلك الضوء على هروب كبير آخر: خرجت جميع البلدان من فخ مالتوس المرتبط بعصر ما قبل الصناعة، عندما كان النمو السكاني يرتبط عادة بدخول أقل وصحة أسوأ.

وعودة إلى تركيز ديتون على الحدود التي تقيد فهمنا، فإنه يشير إلى أن الذين يبحثون عن مؤشرات بسيطة للسياسات المتعلقة بتعزيز نمو الدخل في البلدان التي تعاني من الآثار السلبية للتباين العالمي أو تلك المتعلقة بالحفاظ على التقدم الصحي في جميع أنحاء العالم سيشعرون بخيبة أمل. ويتناول ديتون حماقة البحث عن «مفتاح النمو» أو في الواقع مفتاح الكساد، ويشير إلى أن مثل هذه الجهود تحاول «أن تتوصل إلى تعميمات سخيفة استنادا إلى الصدفة. وقد فعلت شعوب الأتروسكان والكهنة الرومان نفس الشيء بأحشاء الدجاج». ومع ذلك، يدعي ديتون أن المؤسسات المصممة خصيصا للصفوة «تعادي للنمو»، ولذلك يركز الكتاب على عدم المساواة.

ويتناول الهروب الكبير باستفاضة إحدى توصيات السياسات بشأن مساعدة فقراء العالم وهي خفض ميزانيات المعونة. ويرى ديتون أن المعونة لا تعزز النمو. ويشير إلى أن المعونة الوفيرة تمثل بالفعل «حاجزا أمام التنمية» ويمكن أن تدمر المؤسسات وتسمح للقادة بالحكم بدون موافقة المواطنين لأنهم ليسوا بحاجة إلى فرض ضرائب عليهم. ويؤيد ديتون بعض أنواع المعونة وأساليب تقديمها مثل تمويل تطوير التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك العقاقير على سبيل المثال. وهو يشير أيضا إلى أن «المعونة الخارجية أنقذت الملايين من الأرواح في البلدان الفقيرة» وخاصة عن طريق خفض وفيات الأطفال من

الأمراض المعدية. غير أن دور المعونة في مجال الصحة محدود لأنها لا تساعد على بناء النظم الصحية الأساسية.

ومن الصعب بالفعل ادعاء أن المعونة حققت الكثير للنمو الاقتصادي في المتوسط في البلدان النامية. وحسبما يشير ديتون فإن أدوات السياسات العالمية الأكثر قوة تقوم بدور أكبر في دعم هذا النمو، بما في ذلك الهجرة وتحرير التجارة وإصلاح نظم الدعم. وقد ضاع جزء كبير من المعونة وربما معظمها في الماضي.

غير أن الأدلة التي تفيد بوجود أثر سلبي للمعونة ليست قوية للغاية هي الأخرى. ويشير تحليل خبراء صندوق النقد الدولي المؤخر (ورقة العمل رقم ١٢/١٨٦ الصادرة عن الصندوق) إلى أن المعونة في البلدان الفقيرة التي لديها مؤسسات ضعيفة تحل محل الضرائب وتكون بنفس قيمتها تقريبا. غير أن كل دولار إضافي من المعونة يخفض الضرائب التي تحصلها الحكومة بمقدار تسعة سنتات فقط في المتوسط في البلد المتلقي. وهناك أدلة تفيد بأنه حتى في البلدان المعتمدة على المساعدة التي تعاني من سوء نظم الحكم، فإن المعونة يمكن أن تساعد في بعض الأحيان على بناء النظم الصحية الأساسية. ومن عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٠، زاد العمر المتوقع عند الولادة في أفغانستان من ٤٢ إلى ٦٢ سنة ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى برنامج مولته وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وقامت بإدارته وزارة الصحة. وقدم هذا البرنامج خدمات صحية أساسية إلى ٩٠٪ من السكان.

وتمثل ملايين الأرواح التي أنقذتها المعونة ومشروعات المعونة الناجحة عبر العديد من القطاعات والبلدان، على الرغم من الإخفاقات العديدة، أسبابا لإصلاح نظم المعونة وليس تقليصها. ويمكن لهذا الإصلاح إلى جانب المزيد من الهجرة والتجارة الأكثر إنصافا مساعدة الملايين من الأشخاص على الانضمام إلى الهروب الكبير من الفقر المدقع وسوء الصحة التي أبرزها ديتون في بحثه وكتابه بشكل جيد للغاية.

### تشارلز كيني

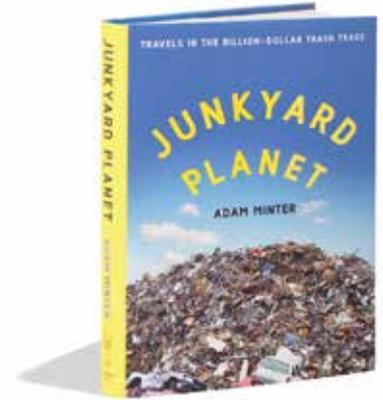
كبير زملاء بمركز التنمية العالمية

مؤلف كتاب: Getting Better: Why

Global

Development Is Succeeding and How We Can Improve the World Even More

## إعادة تدوير مستقبل أفضل



آدم مينتر

Adam Minter

كوكب المهملات  
Junkyard Planet

رحلات في تجارة النفايات  
البالغة قيمتها مليار دولار  
Travels in the Billion-Dollar  
Trash Trade

Bloomsbury Press, New York, 2013, 304  
pp., \$27.50 (cloth).

من أفلام الربع السينمائية  
أن مصاصي الدماء  
يحولون ضحاياهم إلى

مصاصي دماء جديدين عن طريق عضهم. ويقدم كتاب آدم مينتر مثالا مشابها للضرر البيئي الذي يتسبب في تحويل المواطنين الأبرياء إلى ملوثين للبيئة. وفي هذا العرض الأدبي للسفر في عالم النفايات، الذي يستعرض صناعة المخلفات (السكراب) العالمية، يقوم المؤلف بزيارة مدينة «وينان» (Wen'an) الصينية. وتعد مدينة «وينان» مركزا لصناعة المخلفات البلاستيكية. فالنفايات البلاستيكية، ليس فقط من الصين وإنما من الولايات المتحدة وأوروبا أيضا، يتم إعادة تدويرها في هذه المدينة - في عملية تعرض الصحة العامة للمواطنين للخطر. وتنتشر في هذه المنطقة احتمالات الإصابة بسموم الانبعاثات البلاستيكية والجلطات الدماغية وارتفاع ضغط الدم وانخفاض متوسط العمر المتوقع.

ويتذكر مواطنو «وينان» كيف كانت مدينتهم أرضا خضراء بهيجة تشتهر بأشجار الخوخ والجداول المائية الصافية. لكن التلوث الصناعي الناجم عن صناعة النفط غير المنظمة أدى إلى تسميم التربة واتساع الجداول المائية. فلم يعد بإمكان المزارعين زراعة محاصيلهم، ولجأ السكان إلى العمل في مجال المواد البلاستيكية من أجل البقاء اقتصاديا. ويذكر مينتر أن هذه

المدينة هي على الأرجح أكثر الأماكن الملوثة التي زارها على الإطلاق، وأن جانباً كبيراً من المواد البلاستيكية يأتي من موطنه، الولايات المتحدة.

وآدم مينتر صحفي مقيم في مدينة شانغهاي الصينية، وكان والده يعمل في تجارة المخلفات (السكراب) بولاية منيسوتا الأمريكية، وهو من محبي ساحات تجميع المهملات ويعتز بعمله الذي يغطي مجالات التخلص من النفايات. وبينما يعمل البعض على حماية الحيتان والدببة، فإن مينتر يدافع عن ساحات المهملات كأحد عناصر جمال كوكبنا. ومع ذلك، رغم أن كتاب «كوكب المهملات» ليس قصة رعب عن البيئة، فإنه لا يدخل ضمن نوعية الكتابات التي تروج لجهود الاخضرار باعتبارها الحل لكل مشاكلنا. ويعد هذا الكتاب دراسة متروية لأعمال إعادة التدوير، يتضح من خلالها أن إعادة التدوير رغم أهميتها الكبيرة وأنها عمل يجذب رواد الأعمال المبدعين، فإنها حتما عملية قذرة ومدمرة أيضا.

وإعادة تدوير المواد هي عملية توفر الطاقة. فالمواد مثل الألمنيوم على سبيل المثال تحتاج إلى طاقة هائلة لإنتاجها من المواد الخام، لكنها تحتاج إلى قدر أقل كثيرا من الطاقة إذا ما تم الحصول عليها من المخلفات. ويشير مينتر أيضا إلى أن التنقيب عن المعادن غالبا ما يؤدي تهجير المجتمعات وتدمير النظام البيئي. ولعل الأمر الأكثر إثارة للجدل، أنه يعترض على الرأي القائل بأن قيام الولايات المتحدة وأوروبا بشحن المخلفات إلى الصين هو بالضرورة تصرف استغلالي. ويذهب إلى أن الشركات الصينية حريصة على الحصول على هذه المخلفات لأنها توفر لها المواد الخام لقاعدة الصناعة التحويلية الضخمة لديها. ورغم بعض الأمثلة ومنها مدينة وينان، فإن اعتماد القواعد التنظيمية والأساليب الفنية المحسنة في عملية استخراج المواد من المخلفات تجعل هذه الصناعة أقل ضررا.

ومع ذلك، بينما يتضح إعجاب مينتر بمختلف تجار المخلفات الذين يجري معهم المقابلات ويصاحبهم في السفر، فإنه يذكر أن عمليات إعادة التدوير لا تخلو أبدا من التكاليف البيئية. (ويرى أننا عندما نضع العلب المعدنية في صندوق لإعادة تدوير المخلفات فإننا نشعر بالاعتزاز، لكنه يقول إننا بذلك نعهد ببساطة لآخرين في الخارج بمهمة التعامل مع مخلفاتنا. والأسوأ من ذلك أنه يستشهد بدراسات علمية تبين أن إعادة التدوير تجعلنا أكثر إنتاجا للمخلفات).

وإعادة الاستخدام أفضل من إعادة التدوير، وعدم الاستخدام في المقام الأول هو الأفضل في جميع الحالات. وبينما قد يقرأ البعض كتاب «كوكب المهملات» باعتباره احتفاء بفكر السوق، فهو أيضا نقدا لفكر الرأسمالية غير

المكبوح. وبالنسبة لكل صاحب مشروع إعادة تدوير هناك منتج ما كان ينبغي التخلص منه أساسا - ولكننا إذا فعلنا ذلك سوف نحقق الربح لأصحاب شركات

لعل الأمر الأكثر إثارة  
للجدل، أنه

يعترض على الرأي القائل  
بأن قيام  
الولايات المتحدة وأوروبا  
بشحن المخلفات  
إلى الصين هو بالضرورة  
تصرف استغلالي.

الصناعات التحويلية. ويعرب مينتر بقوة عن رأيه بضرورة قيام المصنعين بصناعة منجات تكنولوجية تعيش لفترات أطول ويمكن إعادة توظيفها بدلا من التخلص منها، حتى نحد بدرجة كبيرة من الضرر الجماعي الذي نلحقه بالبيئة.

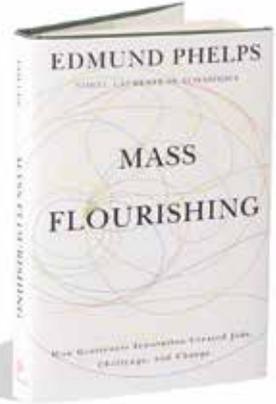
ويذكرني آدم مينتر بخيرة الاقتصاد إينور أوستروم، أول امرأة تفوز بجائزة نوبل في الاقتصاد (راجع «شخصيات اقتصادية» في عدد سبتمبر ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية). فقد عكفت على دراسة ما يعرف باسم «مأساة الأراضي المشتركة» (tragedy of the commons) وتوصلت إلى أنه، بعيدا عن مأساوية القصة، غالبا ما يكون أفراد المجتمعات المحلية هم من يحرصون على حماية الأراضي المشتركة. وبدلا من الإيمان بنموذج رمزي لمصير البيئة، خرجت أوستروم عن المسار المعتاد وتناولت في دراستها الطرق المبتكرة التي تتعامل الشعوب من خلالها مع المشكلات البيئية. ويتمتع مينتر، رغم أنه من خارج المجتمع الأكاديمي، برؤية مشابهة لرؤية أوستروم، فيسأل الناس عن الطرق التي اتبعوها للنجاح في مساعيهم، رافضا الأفكار السائدة مسبقا مع تفضيل المعرفة العملية. ومبيناً أن الحلول السهلة غالبا ما تكون مبسطة.

إن كتاب كوكب المهملات كتاب شيق وممتع، فهو رواية أكثر منه مادة كتابية جافة، ويزخر بالرؤى المتعمقة الكامنة. فلا حرق النفايات ولا ردمها هو الحل القابل للاستمرار لما نعاني منه من إدمان واضح لإنتاج النفايات، ولا إعادة التدوير أيضا هو كما يبدو البديل الأخضر دائما.

ديريك وول

المنسق الدولي، مجموعة «غرين بارتني»  
في إنجلترا وويلز  
ومؤلف كتاب: The Sustainable  
Economics of Elinor Ostrom (اقتصاد  
إيلينور أوستروم القابل للاستمرار)

## مشورة تقليدية للاقتصادات الحديثة



إدموند فيليبس  
Edmund Phelps  
**الازدهار الجماعي**  
Mass Flourishing

كيف أدت الابتكارات الشعبية إلى  
استحداث فرص عمل وتحديات  
وتغيير  
How Grassroots Innovation Created  
Jobs, Challenge, and Change

Princeton University Press, Princeton, New  
Jersey, 2013, 392 pp., \$29.95 (cloth).

إدموند فيليبس كتابه  
**يكرس** الجريء والاستثنائي  
ليكون بمثابة منهج  
للعصر الحالي، وإعلان بديل للرأسمالية.  
وتسري في الكتاب نغمة تفاعل في بعض  
الأحيان، وفي أحيان أخرى تكون النغمة  
مشاكسة أو استفزازية. ويعلي المؤلف  
من شأن القيم والمبادئ التي وضعها  
الفيلسوف اليوناني أرسطو، والاعتقاد بأن  
الهدف الأسمى لأي نظام اقتصادي عصري  
ينبغي أن يتمثل في المذهب الفلسفي  
اليوناني «اليوديمونيا» (eudaimonia) -  
الذي يترجم غالباً بأنه مذهب السعادة، وإن  
كان يعني، من وجهة نظر كثير من الكتاب  
المعاصرين، مذهب الازدهار المتطور. ومن  
العناصر الأساسية التي يقوم عليها الكتاب  
أيضاً مذهب الحيوية (vitalism)، أي الدافع  
للابتكار - وهو عنصر أساسي من وجهة  
نظر فيليبس بالنسبة لأي اقتصاد عصري.  
ويرى فيليبس أن أوروبا في القرن  
العشرين أولاً ثم الولايات المتحدة بعد فترة  
الستينات انتشر فيهما ما أسماه مذهب  
«سيطرة المؤسسات» (corporatism): أي  
اتساع نطاق القطاع العام، وزيادة برامج  
التحويلات والرعاية الاجتماعية، وقوة  
الاتحادات التي تتعاون مع مجموعات  
أصحاب العمل القوية والشركات الكبيرة.

١٥٠٠، غير أن الاقتصاد الحديث لم يظهر  
إلا في أعقاب الحروب النابليونية. ويذهب  
فيلبس في آرائه إلى أن النمو الاقتصادي  
الحديث لن يتحقق إلا من خلال اتباع  
توجه جديد يسعى من خلاله الكثيرون  
(وليس عدد قليل فقط من رواد الأعمال)  
إلى المغامرة والابتكار.

ويشن فيليبس هجوماً عنيفاً على  
آدم سميث (الذي لم يعرب عن تقديره  
فعلياً في عام ١٧٧٦ عن إمكانية التقدم  
الفني)، وعلى الاقتصاد التاريخي الألماني  
(لتركيزه أكثر من اللازم على المؤسسات)،  
وعلى ماكس ويبر (لزيادة اهتمامه  
بالزهد والتوفير بدلاً من «التجريبية،  
والاستكشاف، والجرأة، والمجهول»)، وعلى  
شومبيتر (لتركيزه على رواد الأعمال  
الأبطال، في مذهب المؤسسات الألمانية)،  
وعلى جويل موكير (لإصراره أكثر من  
اللازم على العلوم و«الثورة الصناعية»)،  
وتمشياً مع توافق الآراء بين مؤرخي  
الاقتصاد الحديث، فإن العالم قبل عام  
١٨٠٠ كان يعتبر ساكناً إلى حد كبير، مع  
قدر محدود من النمو الكبير في الدخل. لكن  
من المستغرب أنه يتجاهل التفسير الحديث  
الأكثر شيوعاً للتحوّل الذي طرأ بعد عام  
١٨٠٠ - أي إحلال الطاقة المستمدة من  
الموارد الطبيعية، وأهمها الوقود الأحفوري،  
محل الطاقة البشرية والحيوانية.

ويختتم فيليبس باستنتاج مذهل ومبهج  
يسمح بتعددية نظم القيمة. فسوف يختار  
البعض الحياة بالقيم الحديثة (التي  
يفترض أن تتضمن قدراً من إعادة التوزيع  
لضمان الناتج العادل)، وإن كان هناك من  
سيفضلون التقليدية (الالتزام بالأسرة أو  
المجتمع). ولا يفترض في النوع الثاني أن  
يستفيد من أي من مفاهيم عدالة إعادة  
التوزيع. أما الراغبون في اتباع ما يعتبره  
فيلبس مفهوماً غير مرتبط بمذهب أرسطو  
للحياة الطيبة فينبغي استبعادهم من مبدأ  
إعادة التوزيع يستند إلى مناقشات جون  
رولز حول المساواة الاجتماعية (لأنهم غير  
شركاء في إنتاج فائض اجتماعي يمكن  
إعادة توزيعه). ويهدف هذا المنحنى  
الاستثنائي إلى إظهار كيف أن التقاليد لا  
يزال من الممكن استيعابها في عالم يتسم  
بالحداثة. لكنه لا يتوافق جيداً مع الانطباع  
العام الذي يتركه الكتاب، وهو تحديث  
لرؤية شومبيتر لديناميكية الاقتصاد  
الحديث المدمرة لذاتها.

**هارولد جيمس**

أستاذ التاريخ والشؤون الدولية  
جامعة برينستون

وتتمثل نتيجته في انتشار البيروقراطية  
وأسلوب الحياة الذي يقلل من قيمة  
الابتكار. ويبالغ المؤلف في إحدى مراحل  
الكتاب بما يذهب إليه من زعم بأن  
أمريكا تعاني من نفس المشكلات التي تمر  
بها اليونان المعاصرة.

ويعد كتاب «الرأسمالية والاشتراكية  
والديمقراطية» (Capitalism, Socialism  
and Democracy (1942)) للمؤلف جوزيف  
شومبيتر أكثر المؤلفات المشابهة لهذا  
الكتاب. فعلى نفس غرار ذلك الكتاب،  
يعلن كتاب «الازدهار الجماعي» رفض  
التصنيف البسيط القائم على الطيف  
السياسي التقليدي. ولا يتعاطف مع أنصار  
دولة الرعاية من الجناح اليساري ولا مع  
القيم التقليدية، التي يقصد بها فيليبس  
على ما يبدو الارتباط بالقيم الأقدم  
غير التجارية، كالإيثار. وفي أحد أقسام  
الكتاب الذي يتناول التحليل التجريبي،  
يحاول فيليبس أن يبين كيف أن المجتمعات  
التقليدية، مثلاً، هي رمز لانخفاض مستوى  
القناعة الوظيفية، ويعتبر أن استمرار القيم  
التقليدية بمثابة مصدر نزعة خطيرة  
لتطبيق مذهب «سيطرة المؤسسات» في  
الاقتصادات المتقدمة.

ويقدم الكتاب في كل جزء من أجزائه  
زاوية مختلفة تتعلق بالقدرة البشرية على  
الابتكار: فهناك مسح لتاريخ الاقتصاد  
يبرز الأساس «الذي ينطوي على المغامرة»  
في سرعة النمو الاقتصادي على مدار  
القرنين الماضيين؛ وهناك جزء آخر من  
الكتاب أكثر تركيزاً على علوم الاقتصاد  
يقدم تحليلاً لآداء ثلاثة مذاهب مختلفة  
(لا سيما بالنسبة للقناعة الوظيفية)  
هي الرأسمالية والاشتراكية وسيطرة  
المؤسسات؛ وأخيراً، هناك قسم يتناول  
المفاهيم الفلسفية، أو النظرية، ويحدد  
السمات المختلفة لمذهب الرأسمالية أو  
العصرية ويقارنه بمذهب التقليدي.  
ويرى فيليبس أن أنصار مذهب  
التقليدية يخشون التغيير والأزمات، وأنهم  
متواجدون بدرجة مفرطة في المنظمات  
الحكومية والدولية. ويذهب أحياناً إلى  
التعبير عن الاختلاف في الرأي مع صناعات  
السياسة والنقاد الذين يدعون إلى «النمو  
المتوازن». ويدعو صندوق النقد الدولي إلى  
عدم الشعور بالقلق من الاختلالات العالمية  
وعدم التركيز على منع وقوع الأزمات:  
فالاعتقاد بخلاف ذلك يبين أن «الصندوق  
أغفل الأساس المنطقي لإقامة اقتصاد  
رأسمالي حديث يتميز بكفاءة الأداء».

ويركز فيليبس في نقاشه على الحضارة  
وكيفية قياسها لتفسير النمو الاقتصادي.  
لكنه يرى أن هناك تأخراً عن اللحاق  
بالركب: فقد ظهر «التفكير الحديث» في عام

**ميتالي داس وبابا ندياي**، نهاية العمالة  
الرخيصة، يونيو

## نون

**ناتالي راميريس** - **دجومينا**، تأمل معي:  
المساواة في المعاملة، يونيو

**ندي الناشف وزافيريس تزاناتوس**،  
أبسط قواعد الإنصاف، مارس

**نيكول بريينز - كيماي، غلين**  
**غوتسيلينغ، لايجا غويي، يوسون**

**لي، مورين بيرك، أسرار نجاحهن، يونيو**  
**نيكولاس بلوم، وأيهان كوزي، وماركو**

**تيرونيس، قيود عدم اليقين، مارس**

## هـاء

**هايتس أهير، براكاش لونغان،**

تأمل معي: أسعار المساكن العالمية تتحرك

صعوداً، ديسمبر

**هيدكي هيراتا، إم إيهان كوسي،**

**كريستوفر أوتروك، أقرب إلى الوطن،**

سبتمبر

**هيرمان كاميل وجيريمي زوك،**

العودة، مارس

**هيروكو أورا، ليليانا شوماخر، بنوك**

تحت الضغط، يونيو

## واو

**وجهة نظر: قطاع الأعمال ليس كسابق عهده،**

مارس

**ولي نصر، وجهة نظر: قطاع الأعمال ليس**

كسابق عهده، مارس

## BOOK REVIEWS

**Anat Admati and Martin Hellwig, The Bankers' New Clothes: What's Wrong with Banking and What to Do about It, March**

**Stephen Bell and Hui Feng, The Rise of the People's Bank of China, September**

**Jagdish Bhagwati and Arvind Panagariya, Why Growth Matters: How Economic Growth in India Reduced Poverty and the Lessons for Other Developing Countries, June**

**Angus Deaton, The Great Escape: Health, Wealth, and the Origins of Inequality, December**

**Robin Jeffrey and Assa Doron, The Great Indian Phone Book, March**

**Adam LeBor, Tower of Basel: The Shadowy History of the Secret Bank That Runs the World, June**

**Adam Minter, Junkyard Planet: Travels in the Billion-Dollar Trash Trade, December**

**Edoardo Nesi, Story of My People, June**

**Edmund Phelps, Mass Flourishing: How Grassroots Innovation Created Jobs, Challenge, and Change, December**

**Benn Steil, The Battle of Bretton Woods: John Maynard Keynes, Harry Dexter White, and the Making of a New World Order, March**

**Juan C. Zarate, Treasury's War: The Unleashing of a New Era of Financial Warfare, September**

## سين

**ستين كلايسنس، وأن ماركيتي،**  
النشاط المصرفي العالمي يستجمع قواه من

جديد، ديسمبر

**سروت جاهان، أحمد صابر محمود،**  
عودة إلى الأسس: ما المقصود بفجوة الناتج؟

سبتمبر

**سروت جاهان، كي وانغ، سؤال كبير عن**  
الدول الصغيرة، سبتمبر

**سيباستيان سوسا، إيفريديكي**

**تسونتا، طرق وعرة، سبتمبر**

## شين

**شخصيات اقتصادية: كريستينا رومر،**

مارس، كارمن راينهارت، يونيو، ستانلي

فيشر، سبتمبر، بيتر بلير هنري، ديسمبر

## عين

**عودة إلى الأسس: ما هي السياسات**  
الهيكلية؟ مارس، ما هو نظام الظل

المصرفي؟ يونيو، ما المقصود بفجوة الناتج؟

سبتمبر، ما معنى «السعر»؟ ديسمبر

## غين

**غلين غوتسيلينغ، تأمل معي: معادن**

المستقبل، سبتمبر

## فاء

**فيليب دانيل، سانجيف غوبتا، تود**  
**ماتينا، أليكس سيغورا-أوبييرو،**

استخراج إيرادات الموارد، سبتمبر

## كاف

**كريستيان إبيكيه، ديلا أولتشر،**

التصويت والتقلب، ديسمبر

**كريس غيريغات، سوزان يانغ، نعمة**

أكبر من اللازم؟ سبتمبر

**كريستين لاغارد، كلام صريح: تحدي**

الاختلاف، يونيو

**كلام صريح: لحظة فارقة، مارس، تحدي**

الاختلاف، يونيو

## لام

**لورا كودريس، عودة إلى الأسس: ما هو**

نظام الظل المصرفي؟ يونيو

**لوكا إريكو، غوران أميدجيك،**

**ألكسندرا ماسارا، بيانات تحت المجهر:**

إدماج القارة الإفريقية، مارس

**لويس براندو - ماركيس، غاستون**

**جيلوس، ناتاليا ميلغار، للشفافية تأثير،**

ديسمبر

**ليلي فانغ، الروابط في وول ستريت، يونيو**

## ميم

**مارك بلاكدين، ماري هالوارد - در**

**ايمابر، هل تفتح الزهور؟ يونيو**

**مارك هورتون، جوناثان دون، حدود**

أوراسيا الجديدة، سبتمبر

**مروان المعشر، الحرية والخبز يسيران معاً،**

مارس

**مسعود أحمد، نحو رخاء يعم الجميع،**

مارس

**مورين بيرك، شخصيات اقتصادية:**

كريستينا رومر، مارس، بيتر بلير هنري،

ديسمبر

## ألف

**أدولف باراهاس، رالف شامي، في**  
مسألة التمويل، مارس

**أكيه لونبرغ، النقود الجديدة، ديسمبر**

**أماو سي، الاقتراض الأول، يونيو**

**أمين ماتي، تأمل معي: التجارة والنمو**

وفرض العمل، مارس

**أن ماري ماي، اختلاف الرأي، يونيو**

**أندرو وارنر، الانتعاش المستعصي، سبتمبر**

**إيرينا أزمندسون، عودة إلى الأسس: ما**

معنى «السعر»؟ ديسمبر

## باء

**باولو مورو، رافاييل روميو، أربيل**

**بايندر، أسد زمان، حذر أم إسراف، يونيو**

**براكاش لونغان، شخصيات اقتصادية:**

ستانلي فيشر، سبتمبر

**برنارد هوكمان، إضافة القيمة، ديسمبر**

**بول كولبير، تحت الضغط، ديسمبر**

**بيتر غلايك، قطرة في المحيط، سبتمبر**

## تاء

**تأمل معي: التجارة والنمو وفرص العمل،**

مارس، المساواة في المعاملة، يونيو، معادن

المستقبل، سبتمبر، أسعار المساكن العالمية

تتحرك صعوداً، ديسمبر

**توم ركابان، كاميليا مينوايو، القوة عند**

الإقراض، سبتمبر

**توماس هلبلينغ، نحو الصعود، مارس،**

على الحافة، سبتمبر

**تيري فيردييه، التجارة الذكية، ديسمبر**

## جيم

**جاغديش باغواتي، فجر نظام جديد،**

ديسمبر

**جاكلين ديلاورييه، الذهب السائل، يونيو**

**جانيت ستونسكي، نساء عاملات، يونيو**

**جيمس رو جونور، شخصيات اقتصادية:**

كارمن راينهارت، يونيو

**جون نورغارد، تقييم عادل، ديسمبر**

**جي أندرو كارولبي، ديفيد إنجي،**

**إسوار براساد، الموجة القادمة، يونيو**

## حاء

**خالد عبد القادر، عودة إلى الأسس: ما هي**

السياسات الهيكلية؟ مارس

## دال

**ديفيد فورسيري، براكاش لونغان،**

من الذي أطلق «جيني»، ديسمبر

**ديفيد ليبنتون، كلام صريح: لحظة فارقة،**

مارس

## راء

**رابح أرزقي، غريغوار روتا -**

**عراز يوسني، ليما سينبيت، مخاطر**

هروب رأئ المال، سبتمبر

**رابح أرزقي، مارك كوينتن، للتنمية**

درجات، مارس

**رافي يالاكريشنان، تشاد ستاينبرغ،**

**مرتضى سيد، كعب أخيل، ديسمبر**

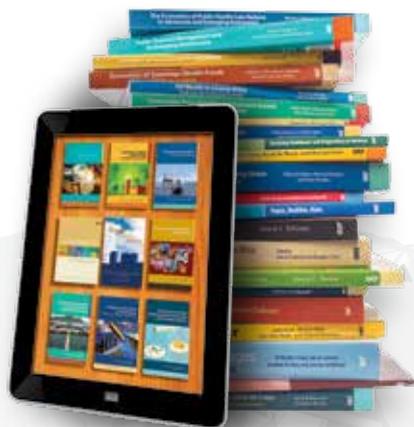
**رالف شامي، كونيل فوليتكامب، ما**

وراء الأسرة المعيشية، سبتمبر

**روهيني باندي، بيتيا توبالوفا، نساء**

في وضع المسؤولية، يونيو

# اطلع مجاناً على استعراضات لآخر اختياراتنا من الكتب ...



... عن الصين،  
ودعم الطاقة،  
والاقتصاد العالمي،  
وأفريقيا، وأكثر من ذلك.



[elibrary.imf.org/page/free](http://elibrary.imf.org/page/free)

صندوق النقد الدولي

التمويل والتنمية، ديسمبر ٢٠١٣ - ٨ دولارات



MF IAA2013004